



تقرير الاستقرار المالي 2022









صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر



صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد



مجلس إدارة المصرف



سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
المحافظ - رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور إبراهيم إبراهيم
عضواً



سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء - عضواً



سعادة السيد سلطان بن راشد الخاطر
ممثل وزارة التجارة والصناعة - عضواً



سعادة السيد خلف بن أحمد المناعي
ممثل وزارة المالية - عضواً



الدكتور / طامي أحمد البنعلي
عضواً



مقدمة

سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

يقدم تقرير الاستقرار المالي تقييماً لقوة النظام المالي والمخاطر الرئيسية التي تهدد الاستقرار المالي، بالإضافة إلى التدابير التي يتم تنفيذها للتخفيف من تلك المخاطر أو إزالتها. يتولى مصرف قطر المركزي مهمة ضمان استقرار وسلامة النظام المالي في دولة قطر. ويعرّف مصرف قطر المركزي الاستقرار المالي بأنه "الحالة التي يكون فيها النظام المالي، الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للأسواق، قادراً على تحمل الصدمات وأداء جميع وظائفه الأساسية بسلاسة وبشكل مستمر وفعال، ويحظى بثقة مستخدميهم وجمهوره. ولتحقيق ذلك، يضمن مصرف قطر المركزي وجود نظام مالي مستقر من خلال تنفيذ اللوائح الاحترازية الجزئية والكلية، والإشراف الفعال، والعمل المنظم للأسواق المالية، وسلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية، والتنسيق الوثيق مع الجهات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي.

خلال العام قيد الاستعراض، ظلت الظروف الاقتصادية العالمية هشة. بدأت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم في التعافي تدريجياً من التأثير الدائم للاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 غير المسبوق. ظلت التوقعات الاقتصادية ضعيفة وتزايدت حالات عدم اليقين، مدفوعة بمزيج من التوترات الجيوسياسية وتحديات العرض وارتفاع أسعار الطاقة. وقد استلزم الارتفاع غير العادي في التضخم في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة قيام البنوك المركزية بتشديد السياسة النقدية، مما أثار على قطاعات مختلفة من النشاط الاقتصادي.

وفي ظل هذه الظروف العالمية المعاكسة، أظهر الاقتصاد القطري مرونته، ويوفر توقعات إيجابية ويظل محمياً بشكل جيد. وقد أعطى الانتهاء بنجاح من بطولة كأس العالم 2022 للاقتصاد دفعة إضافية للتعافي بسرعة من الآثار اللاحقة للوباء. وتم الحفاظ على الاستقرار المالي، مع بقاء أصحاب المصلحة في النظام المالي المحلي مستقرين وقويين. وعلى الرغم من الرياح المعاكسة العالمية الكبيرة، فإن النظام المصرفي يتمتع برأس مال جيد وسيولة ومربحة. كما نجح القطاع المالي غير المصرفي في التغلب على التحديات. تشير نتائج اختبار التحمل المقدمة في تقرير الاستقرار المالي إلى أن البنوك قادرة على تحمل ظروف الضغط الشديدة. وقد أدت التدابير الاحترازية الكلية والجزئية التي تم اتخاذها خلال العام إلى تعزيز مرونة النظام المصرفي. وإدراكاً للتطورات في مجال التكنولوجيا المالية، ومن أجل احتضان الابتكار وتعزيز التعاون، أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية التكنولوجيا المالية في أوائل عام 2023، والتي توفر الأطر اللازمة لتشجيع الابتكار وتحقيق التوازن في أجندة الاستقرار المالي.

للمضي قدماً، يراقب مصرف قطر المركزي باستمرار التطورات في القطاع المالي لتحديد نقاط الضعف المحتملة. ويظل تعزيز الإشراف الاحترازي لدعم التدابير التنظيمية هو محور تركيزنا المعلن. وفي الوقت نفسه، تتواصل الجهود لتطوير قطاعات مختلفة من السوق المالية، من أجل إنشاء نظام مالي أكثر شمولاً وتنوعاً ودعماً. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، قياس تأثير تغير المناخ، وتبني التطورات في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي، مع التعامل ببراعة مع التحديات التي تتكشف.

إن تقرير الاستقرار المالي هو تقييم سنوي يهدف إلى تقييم المخاطر ونقاط الضعف التي يتعرض لها القطاع المالي، وهو مخصص لجمهور أوسع. يسعدني أن أعلن عن إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2022 وهو ما يمثل الإصدار الرابع عشر في السلسلة. من المؤكد أن الأفكار والتحليلات القيمة المقدمة في هذا التقرير ستكون مفيدة لجميع المشاركين في القطاع المالي. يتناول التقرير التطورات المالية الكلية العالمية والمحلية وتحلل بشكل شامل المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على استقرار النظام المالي. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير تقييمات شاملة للتهديدات ونقاط الضعف في كل من القطاعين المصرفي وغير المصرفي، بما في ذلك التدابير اللازمة لمعالجتها. ولضمان اكتمال المراجعة، يلخص التقرير أيضًا أنشطة المؤسسات المالية والأسواق الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية. ومن الضروري الإشارة إلى أن التحليل يستند إلى بيانات السنة المالية 2022، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الفهرس

الملخص التنفيذي

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي

1.1	التطورات العالمية.....	16
2.1	التطورات الإقليمية.....	22
3.1	التطورات المحلية.....	26
4.1	الملاحظات الختامية.....	37

الفصل الثاني: التطورات في القطاع المصرفي

:1.2

المقدمة 40

:2.2

التطورات في القطاع المصرفي 42

:3.2

هيكل الموجودات والمطلوبات 46

:4.2

التطورات في التعرضات خارج
الميزانية العمومية 60

:5.2

التعرض عبر الحدود 61

:6.2

الدخل والمصرفيات والربحية 64

:7.2

تقييم المخاطر واختبارات الضغط 66

:8.2

الملاحظات الختامية 87

الفصل الثالث تطورات القطاع المالي بمفهومه الواسع

1.3

الوسطاء الماليون غير المصرفيين
الخاضعين لرقابة مصرف قطر المركزي 90

2.3

التطورات المعتمدة في هيئة تنظيم
مركز قطر للمال والمؤسسات المالية 103

3.3

الملاحظات الختامية 111

الفصل الرابع تطورات البنية التحتية المالية في قطر

1.4

البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسوية 114

2.4

البنية التحتية التنظيمية 126

3.4

البنية التحتية للحكومة 130



الملخص التنفيذي

تباطأ الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ في عام 2022، حيث أدى تشديد السياسة النقدية المتزامنة إلى إضعاف الطلب الكلي والأنشطة الاقتصادية. وأدت بيئة أسعار الفائدة المرتفعة إلى ظهور هشاشة مالية، في حين تواجه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم معضلة تنفيذ زيادات قوية في أسعار الفائدة للحد من استمرار ارتفاع التضخم الأساسي، بينما تسعى في الوقت نفسه إلى حماية استقرار النظام المالي. وبشكل عكسي، استخدمت العديد من البنوك المركزية أداة أسعار الفائدة بحكمة، مع الأخذ في الاعتبار توازن الاعتبارات المحلية والعالمية. كما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي - أبريل 2023 إلى أن أي علامات على توترات في السوق المالية يمكن أن تؤدي إلى مخاطر - من تدفقات رأس المال إلى الخارج من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة نظراً لعدم تطابق السيولة والترابط بين المؤسسات المالية. سجلت الأنشطة الاقتصادية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، على عكس الاتجاهات العالمية، نمواً متسارعاً. وسهل ارتفاع أسعار النفط حدوث تحسن حاد في أرصدة المالية العامة والحسابات الجارية في المنطقة، في حين كانت الضغوط التضخمية أكثر هدوءاً. على العكس من ذلك، سجلت مؤشرات الأسهم في 2022 استجابة متباينة مع تراجع العديد من المؤشرات بعد أن سجلت مكاسب حتى أبريل.

وعلى الصعيد المحلي، تحققت مكاسب كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي في عام 2022، بفضل ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وقد أدت الزيادة الهائلة في فوائض المالية العامة وفوائض الحساب الجاري في عام 2022 إلى تخفيف الظروف المالية المحلية. كما تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، في تناقض كامل مع الاتجاه العالمي. وعلى الرغم من ارتفاع التضخم، إلا أنه ظل أقل بكثير من الأرقام المكونة من رقمين المسجلة في الاقتصادات الكبرى في جميع أنحاء العالم.

وفي ظل بيئة الاقتصاد الكلي العالمية المليئة بالتحديات، ظلت صحة القطاع المصرفي القطري سليمة وقوية. وساعد الزخم الإيجابي الذي ولّته بطولة كأس العالم 2022 في تسريع تعافي قطاعات السياحة والنقل والضيافة والتمويل، التي كانت الأكثر تضرراً من الوباء. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً في النمو الصحي للقطاع في الأصول المصرفية، مدفوعاً بالطلب الكبير على الائتمان من القطاع الخاص. ونما الائتمان المقدم لقطاعات مثل الخدمات والتجارة العامة والنقل بشكل أسرع تماشياً مع استراتيجية التنويع المعتمدة في استراتيجيات التنمية الوطنية. كما ساعدت الاستجابة السريعة والحاسمة لسياسات مصرف قطر المركزي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في تخفيف الأثر الصحي والاقتصادي للأزمة. وفي عام 2022، اتبع مصرف قطر المركزي نهجاً حذراً وحكيماً بشكل مناسب في تصميم استراتيجية الخروج لتأجيل القروض بالتشاور مع البنوك. وفي هذا الصدد، مكنت السيولة الوفيرة في النظام المالي مصرف قطر المركزي من السحب الكامل لتسهيلات إعادة الشراء الصفرية التي تم تقديمها خلال فترة الوباء. علاوة على ذلك، ومع إصدار أذون خزانية إضافية، تمكنت البنوك من تحسين أصولها السائلة عالية الجودة.

وبدعم من ارتفاع الاحتياطيات الرأسمالية والسيولة العالية والمستويات المنخفضة نسبياً من القروض المتعثرة، من المتوقع أن يظل القطاع المصرفي صامداً في مواجهة أي ارتفاع غير متوقع في التحديات الناجمة عن العوامل المحلية والخارجية.

وقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من قبل كل من البنوك ومصرف قطر المركزي لإدارة التطورات الأخيرة في السوق بشكل فعال. وقد أدت بعض التدابير الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي للحد من اعتماد القطاع المصرفي بشكل أكبر على الودائع غير المقيمة إلى انخفاض كبير في هذه الودائع. وكانت المخاطر الإجمالية، التي تم قياسها من خلال متوسط مؤشر الاستقرار المصرفي خلال العام، معتدلة مقارنة بالعام الماضي. ويظل التقييم الاستباقي لنقاط الضعف المتطورة إلى جانب الإشراف الدؤوب لمعالجة التهديدات المحتملة والاستجابة بشكل مناسب باستخدام التدابير المناسبة كلما لزم الأمر من الأولويات.

خلال عام 2022، اتخذ مصرف قطر المركزي العديد من التدابير الاحترازية لتعزيز القطاع المالي الأوسع. قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ استراتيجية الخروج من قرار التوقف بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأصدر متطلبات الرخصة 1 بازل 3.5 المنقحة وفقاً للجنة بازل للرقابة المصرفية، وقام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتعديل المتطلبات التنظيمية للرخصة 1، وكذلك تعليمات حوكمة الشركات المنقحة. وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. علاوة على ذلك، فإن تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وتعليمات الحد من مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات، والمبادئ التوجيهية للكشف عن أنشطة التحويلات غير المصرح بها ومعالجة المخاطر الناشئة، هي بعض من السياسات المهمة الأخرى. التدابير المتخذة خلال العام.

وكإجراء خاص، خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم قطر 2022، تم توجيه مجال الصرافة بقبول جميع العملات الأجنبية مع الالتزام بالقانون والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم تعديل متطلبات رأس المال لفتح فروع إضافية لمحلات الصرافة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للقطاع المالي، ركزت سياسات مصرف قطر المركزي على تحسين سلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية. ومن أجل تعزيز أداء سوق الدفع الإلكتروني، تم إصدار المبادئ التوجيهية اللازمة خلال العام. ولتوفير خدمات الدفع الإلكتروني خلال بطولة كأس العالم 2022، أطلق مصرف قطر المركزي بطاقة المشجع التي تمكن حاملها من إجراء عمليات الدفع، مع توفير خدمات الدفع عن بعد. كما قدم مصرف قطر المركزي خدمات دفع إضافية وتطبيقات عالمية كوسيلة لتسهيل العروض الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد. علاوة على ذلك، ولضمان توفير خدمات مقاصة الشيكات للعملاء دون انقطاع، تم تفعيل خدمة المقاصة الإلكترونية لمعاملات الشيكات بين البنوك حتى أثناء العطلات الرسمية. استمرت جهود إدارة المخاطر في نظام الدفع والتسوية بلا هوادة، ولا سيما إدارة التهديدات السيبرانية، واختبار خطة استمرارية الأعمال، وتقييم السيولة، وما إلى ذلك، واستمرت هذا العام أيضاً. ومن خلال هذه المبادرات الاستباقية، حرص مصرف قطر المركزي على ضمان بقاء جميع أنظمة الدفع والتسوية مرنة طوال العام.

لدى مصرف قطر المركزي إطار عمل محدد جيداً للأمن السيبراني للتخفيف من مشهد التهديدات المتزايدة لحماية وتأمين القطاع المالي. وخلال عام 2022، واصل مصرف قطر المركزي تنفيذ وتشغيل أنشطته كما هو مخطط لها. ومع إدراكه للمخاطر الناشئة المرتبطة بنماذج أعمال التكنولوجيا المالية والأنشطة ذات الصلة، لدعم التنوع والابتكار في قطاع الخدمات المالية في دولة قطر، عمل مصرف قطر المركزي على صياغة استراتيجية التكنولوجيا المالية بأهداف رئيسية محددة مسبقاً خلال العام. وإدراكاً للأهمية الحاسمة لضمان استمرارية الأعمال، وخاصة الأداء السلس لأنظمة الدفع خلال الأحداث الكبرى، تم تشكيل لجنة استمرارية الأعمال للإشراف على استمرارية العمليات للبنوك والمؤسسات المالية. وتمكن مصرف قطر المركزي والقطاع المالي من مواصلة العمليات بسلاسة خلال هذا الحدث، مما أظهر فعالية التخطيط الاستباقي لاستمرارية الأعمال. وقد سلط إطار خطة استمرارية الأعمال الضوء على التزام مصرف قطر المركزي بالحفاظ على قطاع مالي مرن قادر على التغلب على أي تحديات قد تنشأ.

ومن الآن فصاعداً، سيواصل مصرف قطر المركزي التزامه باليقظة واستخدام جميع أدوات السياسة ذات الصلة المتاحة له لحماية القطاع المالي، مع متابعة أجدته التنموية المتمثلة في رعاية نظام مالي رقمي ومتنوع وديناميكي يمكنه الاستجابة بمرونة للتطورات الجارية.



الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي







الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي

1.1 التطورات العالمية

تباطأ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022، بعد أن شهد انتعاشاً كبيراً في العام السابق، وشمل هذا التباطؤ كلاً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وتعتبر أهم العوامل التي ساهمت في ذلك هي تزامن تشديد السياسات، وتعطل النشاط الاقتصادي بسبب الحرب في أوكرانيا، والإغلاق في ظل سياسة "صفر كوفيد" في الصين. وفي المقابل شهد التضخم ارتفاعاً في معظم الاقتصادات، والذي نتج بعد التفاقم الناجم عن الحرب بسبب انخفاض العرض عن الطلب نتيجة الخلل في سلاسل الإمداد وتغير نمط الطلب إلى الاستهلاك القائم على السلع الأساسية، وبالتالي كان هناك تشديد متزامن للسياسة النقدية في العديد من الدول. ونتيجة لذلك، أصبح تباطؤ النمو العالمي مثيراً للقلق بشكل متزايد، بما في ذلك مخاوف الركود، في حين ظلت مستويات التضخم (لإسيما التضخم الأساسي) راسخة وتتجاوز المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية. وكان للسياسة النقدية وما عقبتها من تشديد في الأوضاع المالية العالمية تداعياتها على الأسواق المالية. وعليه انخفضت الأسهم العالمية بشكل ملحوظ في عام 2022 رغم انتعاشها إلى حد ما في الربع الأخير نتيجة تراجع المخاوف بشأن التضخم. وفي نفس الوقت ارتفعت عائدات السندات خلال عام 2022، حيث واصلت البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة باتخاذها سياسة نقدية مشددة.

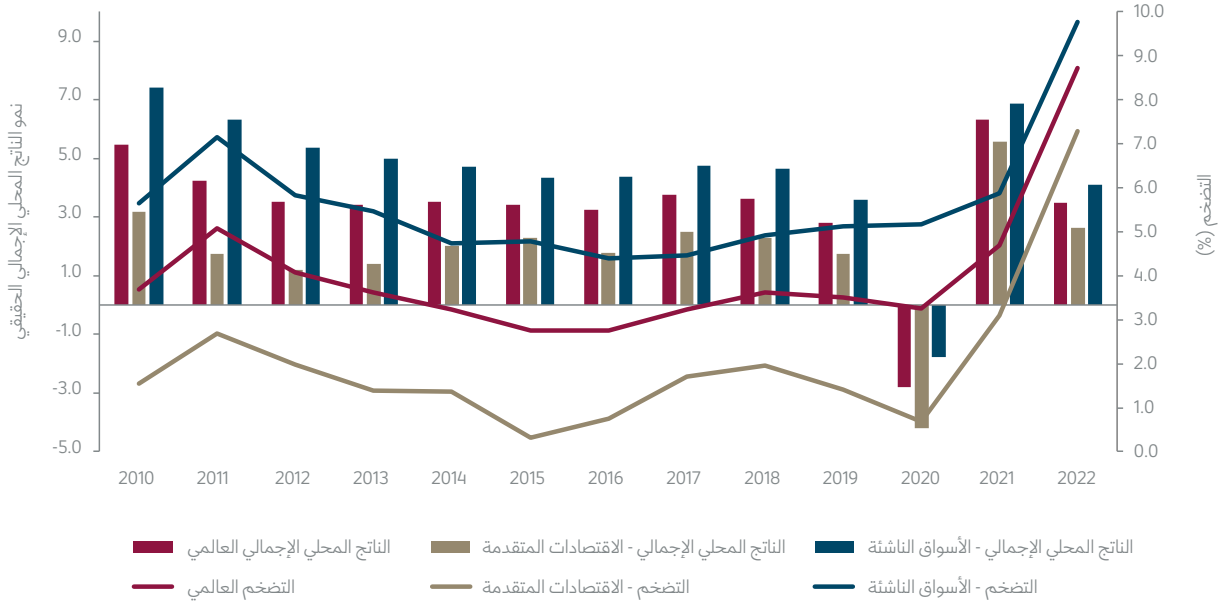
وفقاً لتقرير الاستقرار المالي العالمي (أبريل 2023) الصادر عن صندوق النقد الدولي، أصبحت المهام التي تقع على عاتق البنوك المركزية أكثر تعقيداً في ظل التوتر الذي ظهر في الأسواق المالية نتيجة رفع أسعار الفائدة في الوقت الذي لا تزال فيه ضغوط التضخم مستمرة. وبالرغم من أن اقتصادات الأسواق الناشئة الكبرى قد تمكنت من إدارة القيود المشددة على السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة بشكل سلس نسبياً، إلا أنه قد تنشأ تحديات كبيرة إذا لم تتراجع الضغوط في الأسواق المالية وتؤدي إلى تدفق رأس المال الخارجة من المخاطر. ويمكن أن يتسع تأثير تشديد أوضاع السياسة النقدية والمالية الناتج عن ذلك في ضوء نسبة الرافعة المالية، وعدم تطابق سيولة الموجودات والمطلوبات، والترابط بين المؤسسات المالية.

1.1.1 تطورات الاقتصاد الكلي

تباطأ نمو نشاط الاقتصاد العالمي تباطؤاً ملحوظاً من 6.3% في عام 2021 ليقتصر على 3.5% في عام 2022، مع تباطؤ النمو عبر جميع الاقتصادات على نطاق واسع (تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: يوليو 2023 - صندوق النقد الدولي). وقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بنسبة 2.7%، أي ما يعادل نصف معدل النمو في عام 2021 والذي بلغ 5.4%. ومن بين كبرى الاقتصادات المتقدمة، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من 5.9% إلى 2.1%، وفي منطقة اليورو من 5.3% إلى 3.5%، وفي اليابان من 2.2% إلى 1.0%، وفي المملكة المتحدة من 7.6% إلى 4.1%. أما الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الأسواق الناشئة فقد سجل تراجعاً من 6.9% عام 2021 إلى 4.0% في عام 2022 (شكل 1-1). ومن بين كبرى اقتصادات الأسواق الناشئة، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8.4% إلى 3.0% في الصين، ومن 9.1% إلى 7.2% في الهند، ومن 5.6% إلى 2.1% في روسيا، ومن 4.7% إلى 1.9% في جنوب أفريقيا، ومن 5.0% إلى 2.9% في البرازيل.

يبدو أن تطلعات الاقتصاد العالمي لعام 2023 تشوبها تحديات أكثر من السابق في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا، وظهور التوترات في الأسواق المالية، واستمرار ارتفاع الضغوط التضخمية الذي حدا بالبنوك المركزية إلى تشديد سياستها النقدية. ووفقاً لتقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في يوليو 2023؛ فإن يُتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أكثر ليتراجع من 3.5% في عام 2022 ليقتصر على 3.0% في عام 2023، مع احتمال أن تشهد العديد من الاقتصادات وتيرة نمو أبطأ وارتفاع معدلات البطالة.

شكل 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط التضخم (%)



ارتفع معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك في عام 2022 في جميع الاقتصادات الكبرى تقريباً نتيجة استمرار انخفاض العرض عن الطلب، والذي تفاقم أكثر بسبب الحرب في أوكرانيا. ففي الاقتصادات المتقدمة، ارتفع معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك من 3.1% في عام 2021 إلى 7.3% في عام 2022. ومن بين الاقتصادات المتقدمة الكبرى، تسارع نمو التضخم ليرتفع من 4.7% إلى 8.0% في الولايات المتحدة، ومن 2.6% إلى 8.4% في منطقة اليورو، ومن سالب 0.2% إلى 2.5% في اليابان، ومن 2.6% إلى 9.1% في المملكة المتحدة. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك من 5.9% في عام 2021 إلى 9.8% في عام 2022. وقد لوحظ نمو التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة عبر جميع المجموعات الإقليمية، لكن دول أوروبا الناشئة والمتقدمة التي تأثرت بالحرب سجلت أعلى معدل نمو في التضخم، بينما سجل أدنى معدل في دول آسيا الناشئة والمتقدمة. وإجمالاً، زادت الضغوط التضخمية العالمية بشكل حاد في عام 2022، على الرغم من أن تشديد السياسة النقدية وانخفاض الخلل في سلسلة الإمداد قد أدى إلى اعتدال الضغوط التضخمية إلى حد ما في النصف الأخير من العام.

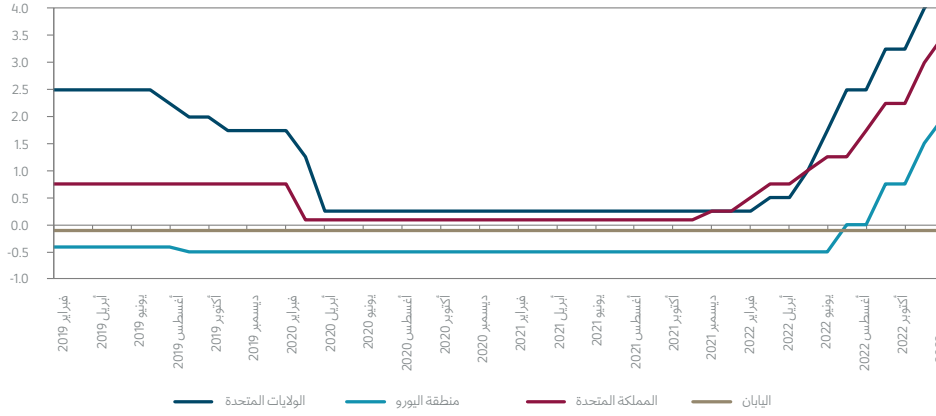
2.1.1 تطورات السياسة النقدية والأسواق المالية

تم وضع قيود مشددة على السياسة النقدية في العديد من الدول الكبرى في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة، مع استثناء ملحوظ في الصين واليابان حيث تم المحافظة على تطبيق سياسة نقدية ميسرة. وقد تزعزع استقرار الأسواق المالية العالمية بسبب سلسلة من الصدمات في عام 2022، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا وما ترتب عليها. تراجعت الأسهم العالمية بشكل ملحوظ، رغم أنها تعافت إلى حد ما في الربع الرابع نتيجة تراجع المخاوف حول التضخم. وواصلت عائدات السندات نموها خلال عام 2022 في ظل تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية مع ارتفاع التضخم.

رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2022، أي سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية، على عدة مراحل بمجموع 425 نقطة أساس لتصل إلى نطاق يتراوح بين 4.25% إلى 4.50%، حيث بدأ رفع أسعار الفائدة في مارس 2022 واستمر ذلك طوال العام (شكل 2-1). واقترح بنك الاحتياطي الفيدرالي خفض صافي مشتريات الموجودات من 40 مليار دولار شهرياً على الأقل من سندات الخزنة و20 مليار دولار شهرياً من الأوراق المالية المدعومة بالرهن إلى 20 مليار دولار و10 مليارات دولار على التوالي ابتداءً من فبراير، وإنهاء صافي المشتريات بحلول بداية مارس. وأعلن في مايو عن البدء في خفض حيازته من الموجودات اعتباراً من 1 يونيو على النحو التالي: خفض سندات الخزنة بحد أقصى يبلغ 30 مليار دولار شهرياً، وزيادتها بعد ثلاثة أشهر إلى 60 مليار دولار شهرياً، وخفض الأوراق المالية المدعومة بالرهن بحد أقصى يبلغ 17.5 مليار دولار شهرياً، وزيادتها بعد ثلاثة أشهر إلى 35 مليار دولار شهرياً.



شكل 2-1: أسعار الفائدة الرسمية القياسية في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة (%)



المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية المعنية

رفع البنك المركزي الأوروبي في عام 2022 أسعار الفائدة الرسمية الثلاثة لديه؛ وهي سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وسعر الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وسعر الفائدة على تسهيلات الودائع على عدة مراحل بمجموع 250 نقطة أساس إلى 2.50%، و2.75%، و2.00% على التوالي. حيث تم رفعها تدريجياً بمقدار 50 نقطة أساس في يوليو، و75 نقطة أساس في سبتمبر ونوفمبر، و50 نقطة أساس في ديسمبر (شكل 2-1). وقد خفض البنك المركزي الأوروبي وتيرة صافي مشترياته في إطار برنامج الشراء الطارئ الوبائي في الربع الأول من عام 2022، ثم توقف عن ذلك في نهاية مارس 2022. وأعلن البنك المركزي الأوروبي عن خفض صافي المشتريات الشهرية في إطار برنامج شراء الموجودات والمحافظة على وتيرة الشراء عند 20 مليار يورو ابتداءً من أكتوبر فصاعداً، إلا أنه في مارس قام بتعديل المشتريات الشهرية في إطار برنامج شراء الموجودات إلى 40 مليار يورو في أبريل، و30 مليار يورو في مايو و20 مليار يورو في يونيو، وأنهى صافي المشتريات اعتباراً من يوليو.

رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الرسمية لديه (سعر البنك الرسمي) بمجموع 325 نقطة أساس إلى 3.5% تدريجياً في عام 2022. وقد رفعت أسعار الفائدة الرسمية بمقدار 25 نقطة أساس لكل منها في فبراير ومارس ومايو ويونيو، وبمقدار 50 نقطة أساس في أغسطس وسبتمبر، وبمقدار 75 نقطة أساس في نوفمبر، وبمقدار 50 نقطة أساس في ديسمبر (شكل 2-1). وبدأ بنك إنجلترا خفض مخزون مشتريات المملكة المتحدة من السندات الحكومية ومشتريات سندات الشركات غير المالية بالجنه الإستراتيجي من الدرجة الاستثمارية من خلال التوقف عن إعادة استثمار الموجودات المستحقة ابتداءً من فبراير. وقرر بنك إنجلترا في سبتمبر خفض مخزون سندات الحكومة البريطانية المشتراة بمقدار 80 مليار جنيه إسترليني على مدار الاثنا عشر شهراً التالية ليصل مجموعها إلى 758 مليار جنيه إسترليني.

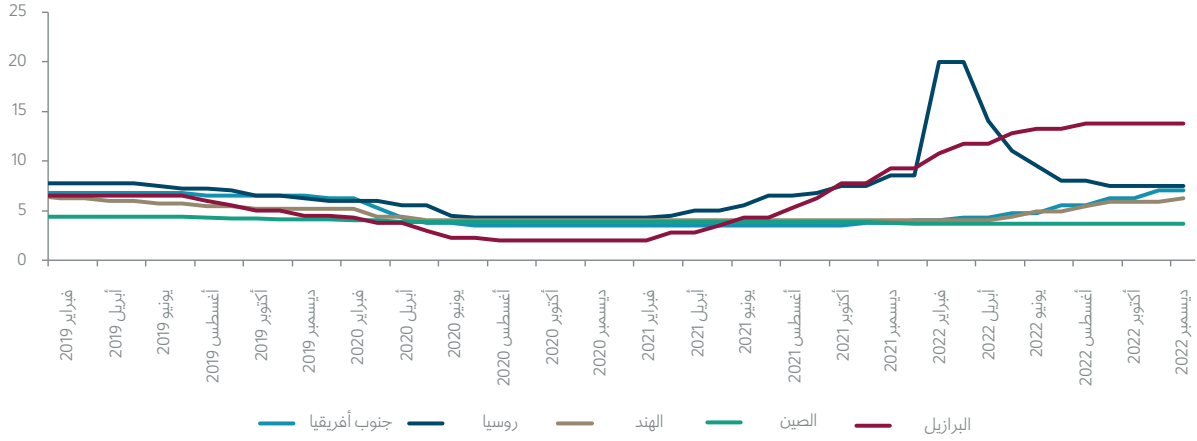
في المقابل وعلى الرغم من ارتفاع التضخم تدريجياً في عام 2022 بعد فترة طويلة من الانكماش، واصل بنك اليابان المركزي المحافظة على سعر الفائدة الأساسية قصيرة الأجل (سعر الفائدة على الحسابات الجارية التي تحتفظ بها المؤسسات المالية لدى بنك اليابان المركزي) عند مستوى سالب 0.1% (شكل 2-1). كما واصل البنك برنامج التيسير الكمي لشراء السندات الحكومية اليابانية للحفاظ على عائد السندات الحكومية لأجل 10 سنوات عند صفر بالمائة، ودعم تمويل الشركات من خلال شراء الموجودات الأخرى مثل صناديق المؤشرات، وصناديق الاستثمار العقاري اليابانية، والأوراق التجارية وسندات الشركات.

بوجه عام، تم تشديد موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بشكل متزايد، مع استمرار تصاعد الضغوط التضخمية خلال فترة كبيرة من السنة وظلت تفوق المستويات المستهدفة إلى حد كبير على الرغم من أنها تراجعت إلى حد ما خلال نهاية عام 2022.

شهدت كذلك معظم اقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسية ضغوطاً تضخمية متصاعدة أدت إلى قيام البنوك بتشديد سياستها النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة الأساسية، ما عدا الصين وروسيا. ففي الصين نتيجةً لسياسة "صفر كوفيد" والإغلاق، ظل التضخم أقل من المستوى المستهدف وتم خفض سعر الفائدة الأساسية بمقدار 5 نقاط أساس. وفي روسيا في أعقاب رفع أسعار الفائدة الأساسية حتى فبراير بهامش كبير قدره 1150 نقطة أساس، تم خفضه على عدة مراحل بعد الحرب على أوكرانيا بمقدار 1250 نقطة أساس في الأشهر المتبقية من عام 2022. وفي المقابل، تم خلال عام 2022 رفع أسعار الفائدة الأساسية بمقدار 450 نقطة أساس في البرازيل، و225 نقطة أساس في الهند، و325 نقطة

أساس في جنوب أفريقيا (شكل 3-1). كما رفعت عدة دول أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا أسعار الفائدة الأساسية على عدة مراحل في عام 2022. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فنظراً لربط العملة بالدولار الأمريكي، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة الأساسية إلى حد ما بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة الأساسية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي.

شكل 3-1: أسعار الفائدة الأساسية القياسية في مجموعة من اقتصادات الأسواق الناشئة (%)

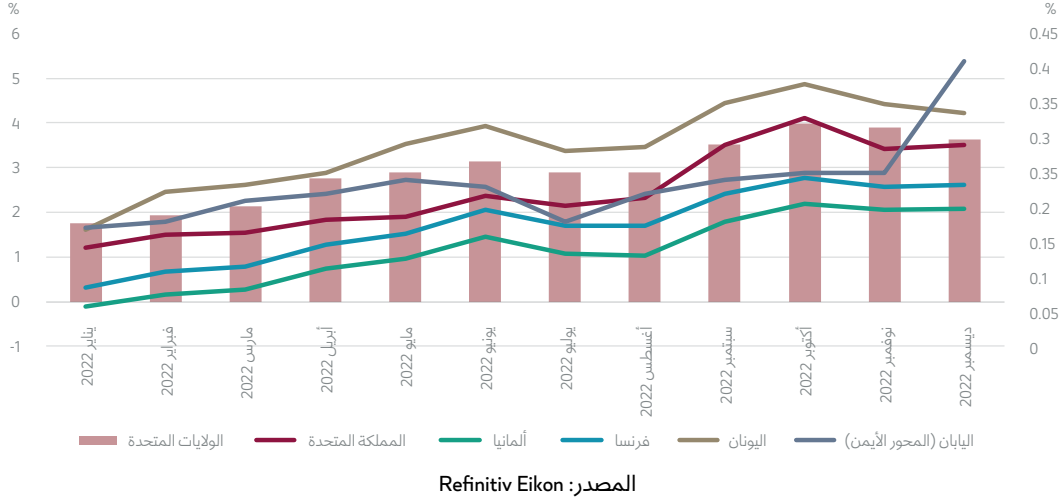


المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية المعنية.

نمت عائدات السندات الحكومية نمواً حاداً في الربع الأول مع تقييم المستثمرين في ظل الوتيرة السريعة لتشديد السياسة النقدية بعد اتخاذ البنوك المركزية سياسة نقدية أكثر تشدداً. واستمر نمو عائدات السندات في الربع الثاني مع استمرار نمو التضخم وقيام العديد من البنوك المركزية بتشديد سياستها أكثر، وإشارة غيرها من البنوك المركزية إلى تشديد سياستها في وقت قريب. وكذلك استمر نمو عائدات السندات في الربع الثالث في خضم التقلبات في ظل نمو التضخم وزيادة تشديد السياسة النقدية ومخاوف تباطؤ النمو، مما أدى إلى توسع هوامش الائتمان عبر الأسواق. أما في الربع الرابع، فقد أظهرت عائدات السندات اتجاهات مختلفة. في البداية، كان لمخاوف تباطؤ النمو وتوقعات انخفاض وتيرة تشديد السياسة النقدية دور في الحول دون نمو العائدات، إلا أنه مع قرب نهاية الربع، نمت العائدات تدريجياً في ظل استمرار قيام البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الأساسية من خلال تبني سياسة متشددة. وعلى الرغم من ذلك، أصبحت هوامش الائتمان مقيدة أكثر خلال الربع نتيجة تحسن اتجاهات المخاطر، لذا ارتفعت عائدات السندات الحكومية بشكل ملحوظ في عام 2022 (شكل 4-1).

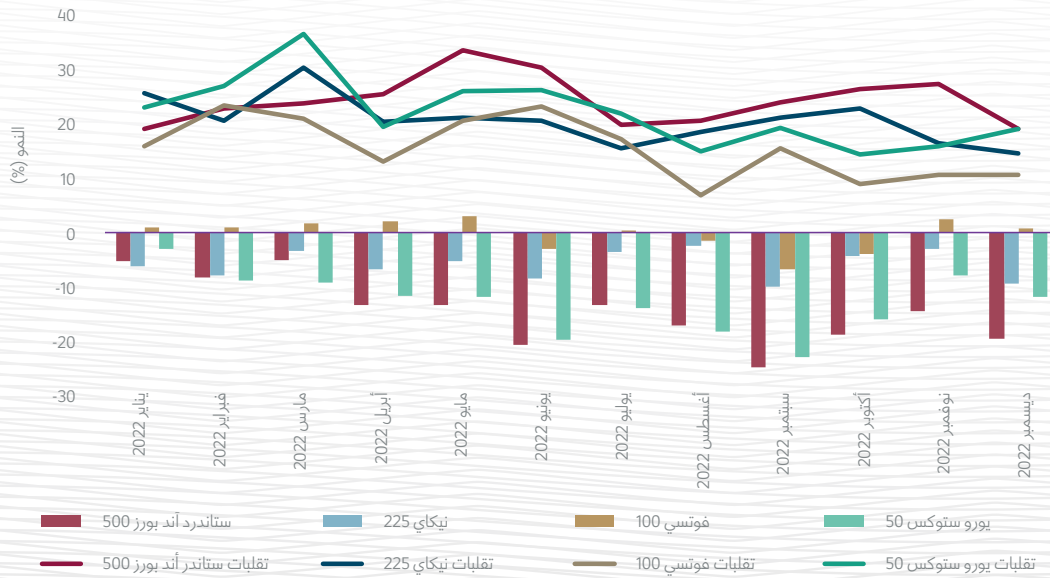


شكل 4-1: أسعار الفائدة على عائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات (%)



تراجعت الأسهم العالمية في الربع الأول في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة بسبب الصدمة الناشئة عن الحرب في أوكرانيا وسط تزايد الضغوط التضخمية العالمية وبدء البنوك المركزية بتشديد أسعار الفائدة الأساسية أو استعدادها لذلك. كان تراجع الأسهم في الربع الأول واسع النطاق في اقتصادات الأسواق الناشئة بسبب الحرب، وفي دول مثل الصين جراء زيادة حالات الإصابة بجائحة كوفيد-19. وواصلت الأسهم العالمية انخفاضها في الربع الثاني، وكان هذا الانخفاض أوسع نطاقاً من الربع الأول، حيث تصاعدت الضغوط التضخمية وبدأت البنوك المركزية بتشديد سياستها النقدية بصرامة أكبر في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا، وكانت الصين هي الاستثناء الوحيد بسبب تخفيف القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. أما في الربع الثالث بعد انتعاش استمر لمدة قصيرة في يوليو، واصلت الأسهم انخفاضها عبر الأقاليم مع تكرار البنوك عزمها على محاربة التضخم الشديد واستمرت في رفع أسعار الفائدة الأساسية. إلا أن الأسهم العالمية أحدثت تحولاً في الربع الرابع وحقق نموّاً في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة. وكان انتعاش الأسهم ناشئاً عن تراجع المخاوف حول التضخم، حيث قد تكون بلغت ذروتها مع احتمال تباطؤ انتشار الفكرة/ التوقعات حول تشديد السياسة النقدية، كما أدى تخفيف سياسة "صفر كوفيد" في الصين إلى تعزيز الأسهم في منطقة آسيا. وقد تراجعت الأسهم تراجعاً ملحوظاً بشكل عام في عام 2022 (شكل 5-1).

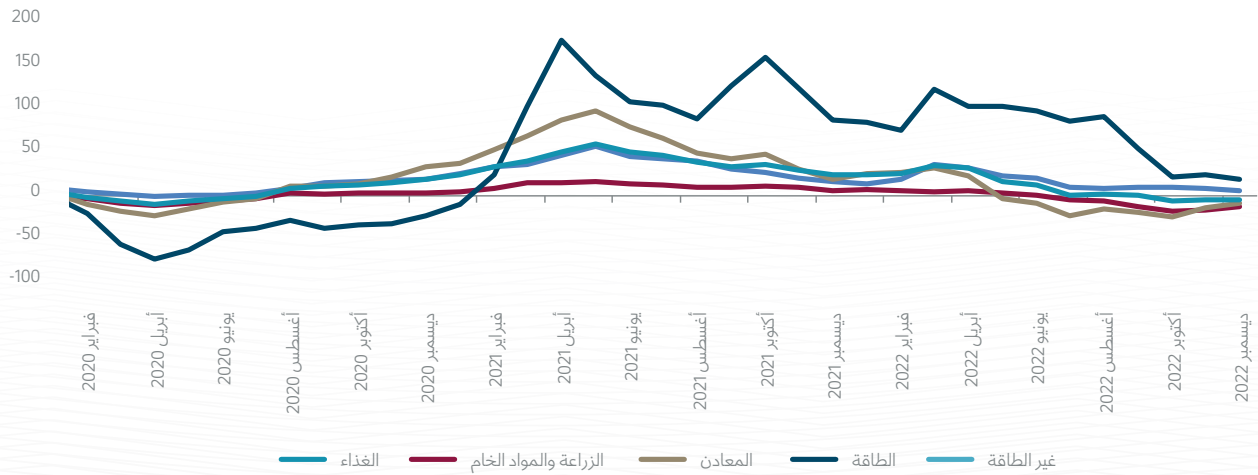
شكل 5-1: أداء أسواق الأسهم العالمية



3.1.1 التطورات في أسعار السلع الأساسية

استمر نمو أسعار السلع الأساسية الملحوظ في عام 2021 لعدة أشهر في عام 2022 نتيجة تفاقم الاختلال بين العرض والطلب بسبب الحرب في أوكرانيا. واستمرت أسعار الطاقة في النمو حتى منتصف عام 2022، مما يعكس تأثير قيام روسيا بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا رداً على العقوبات الاقتصادية الغربية. وبعد أن استقرت لبضعة أشهر، بدأت أسعار الطاقة بالتراجع بحلول سبتمبر. لذا ابتداءً من ديسمبر 2021، ارتفعت أسعار الطاقة في البداية بنسبة 54.4% في يونيو، إلا أنها تراجعت لاحقاً وارتفعت بنسبة 16.5% في ديسمبر 2022. وضمن قطاع الطاقة، سجل متوسط أسعار النفط اتجاهاً مماثلاً، والذي ارتفع بنسبة 60.3% في يونيو مقارنةً بديسمبر 2021، وانخفض بعد ذلك وكان أعلى بنسبة 7.1% في ديسمبر 2022. بلغ سعر نفط غرب تكساس (وهو السعر المرجعي للنفط في الولايات المتحدة) 76.5 دولاراً للبرميل الواحد في ديسمبر 2022، وهو أعلى بنسبة 7.0% مقارنةً بنحو 71.5 دولاراً للبرميل الواحد في ديسمبر 2021. ولقد كانت وتيرة نمو أسعار الغاز في البداية أسرع من أسعار النفط، كما أنها تراجعت أيضاً بوتيرة أسرع. ارتفعت أسعار الغاز التي يتم قياسها بمؤشر الغاز الطبيعي (2010=100) في البداية بمقدار 92.0% في أغسطس 2022 مقارنةً بديسمبر 2021 قبل أن تتراجع وترتفع بنسبة 6.6% في ديسمبر 2022 (شكل 6-1).

شكل 6-1: أسعار السلع الأولية العالمية (معدل النمو السنوي؛ %)



المصدر: النشرة الوردية للبنك الدولي

استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية غير المرتبطة بالطاقة حتى أبريل 2022، ومن ثم تراجعت بسرعة في باقي الأشهر، وقد لوحظ هذا الاتجاه إلى حد ما بشكل منتظم في جميع المكونات الرئيسية. وبالتالي فإن الأسعار غير المرتبطة بالطاقة، والتي ارتفعت بنسبة 18.2% في أبريل 2022 مقارنةً بديسمبر 2021، قد انخفضت بنسبة 3.9% في ديسمبر 2022. ومن بين المكونات الرئيسية، ارتفعت أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.5% فقط في ديسمبر 2022 بعد ارتفاعها بنسبة 17.8% في أبريل مقارنةً بديسمبر 2021. وانخفضت أسعار الأسمدة بنسبة 23.4% في ديسمبر 2022 بعد أن ارتفعت بنسبة 20.6% في أبريل مقارنةً بديسمبر 2021. وعلى غرار ذلك، ارتفعت أسعار المعادن والثمينة بنسبة 18.3% و 8.2% على التوالي في أبريل مقارنةً بديسمبر 2021، قبل أن تسجل انخفاضاً بنسبة 7.8% وارتفاعاً بنسبة 1.0% على التوالي في ديسمبر 2022 (شكل 6-1).

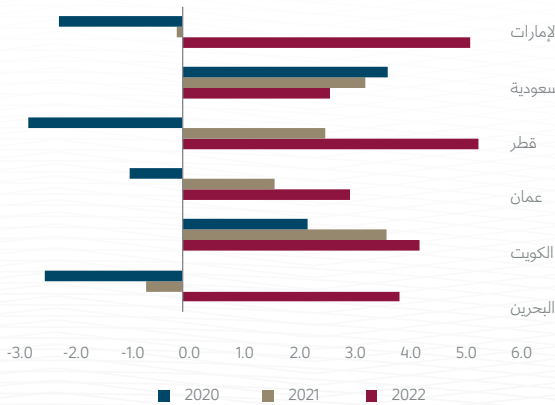
2.1 التطورات الإقليمية

كان اتجاه النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على النقيض تماماً من اتجاه النشاط الاقتصادي العالمي؛ ففي حين كانت الاقتصادات العالمية تشهد تباطؤاً كبيراً في النمو، كان النمو متسارعاً في دول مجلس التعاون الخليجي. لقد أدى استمرار ارتفاع أسعار النفط حتى الربع الثالث من عام 2022 إلى تحسن الرصيد المالي ورصيد الحساب الجاري في منطقة الخليج العربي بشكل كبير، في حين كانت الضغوط التضخمية أقل بكثير مما هو عليه الوضع في أي مكان آخر في العالم. وقد أظهرت مؤشرات الأسهم اتجاهات مختلفة في عام 2022، حيث انخفضت العديد من المؤشرات بعد ارتفاعها حتى شهر أبريل. كما حقق قطاع البنوك التجارية في المنطقة نمواً أيضاً من حيث الموجودات والمطلوبات، على الرغم من تباطؤ نمو الائتمان إلى حد ما في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

1.2.1 تطورات الاقتصاد الكلي

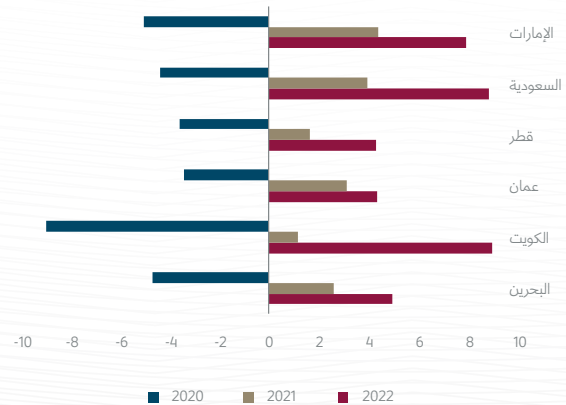
تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022، حيث تحسّن أكثر مقارنةً بالانتعاش الذي تم تحقيقه في عام 2021 بعد الانكماش الحاد في عام 2020 بسبب الحظر الناجم عن الجائحة. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى معدل نمو في المملكة العربية السعودية (8.7%) وأقل معدل نمو في مملكة البحرين (4.2%) (شكل 1-7).

شكل 1-7ب: متوسط التضخم السنوي بدول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر من صندوق النقد الدولي في مايو 2023، وجهاز التخطيط والإحصاء - دولة قطر

شكل 1-7أ: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر من صندوق النقد الدولي في مايو 2023، وجهاز التخطيط والإحصاء - دولة قطر

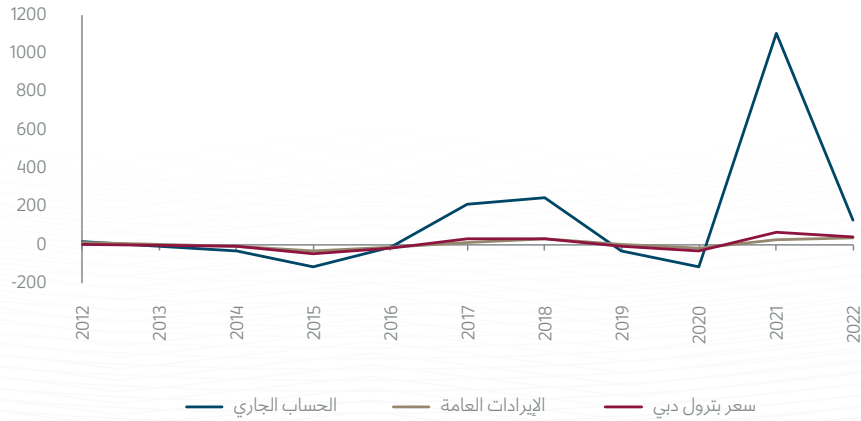
أما فيما يتعلق بالتضخم، فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي اتجاهاً مماثلاً بوجه عام لاتجاه التضخم على الصعيد العالمي، ولكنه أكثر اعتدالاً. وبالتالي ارتفع مستوى التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، باستثناء المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك تم تسجيل مستويات متفاوتة من التضخم، حيث سجلت دولة قطر والإمارات العربية المتحدة معدلات تضخم بلغت حوالي 5%، وهي على النقيض تماماً من الانكماش الذي شهدته خلال الأعوام الثلاثة السابقة. كما سجلت مملكة البحرين كذلك مستوى تضخم ملحوظ بلغ 3.6% على عكس الانكماش الملحوظ في العامين الماضيين. وسجلت المملكة العربية السعودية أدنى مستوى تضخم بلغ 2.5% في عام 2022 والذي تراجع من 3.1% في عام 2021 (شكل 1-7ب).

كان لاستمرار متوسط أسعار النفط حتى الربع الثالث من عام 2022 تأثير إيجابي كبير على أرصدة الحساب المالي والحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي. حيث سجل الجاري بميزان المدفوعات في عام 2022 فائضاً قدره 351 مليار دولار أمريكي (16% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل فائض قدره 154 مليار دولار أمريكي (9% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. كما حقق الحساب المالي في عام 2022 فائضاً تبلغ نسبته نحو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز في عام 2021. وكانت المكاسب من ارتفاع الأسعار كبيرة لدرجة أن عمان، والتي كانت تعاني من عجز خلال الأعوام السابقة، حققت فائضاً. وكان تحسن نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كان الأكبر لدى قطر (12.1%) تليها المملكة العربية السعودية (8.7%) ثم أخيراً الإمارات العربية المتحدة (0.1%).

وفي ظل ارتفاع أسعار النفط، ارتفعت إيرادات الميزانية الحكومية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022. وفي الوقت الذي ارتفع فيه الإنفاق الحكومي أيضاً، إلا أنه كان أقل بكثير من نمو الإيرادات. لذا في عام 2022 تضاعف الفائض المالي المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 153 مرة عن العام السابق (شكل 8-1).

شكل 8-1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بدول مجلس التعاون

وأسعار القطاع الهيدروكربوني (معدل نمو سنوي؛ %)

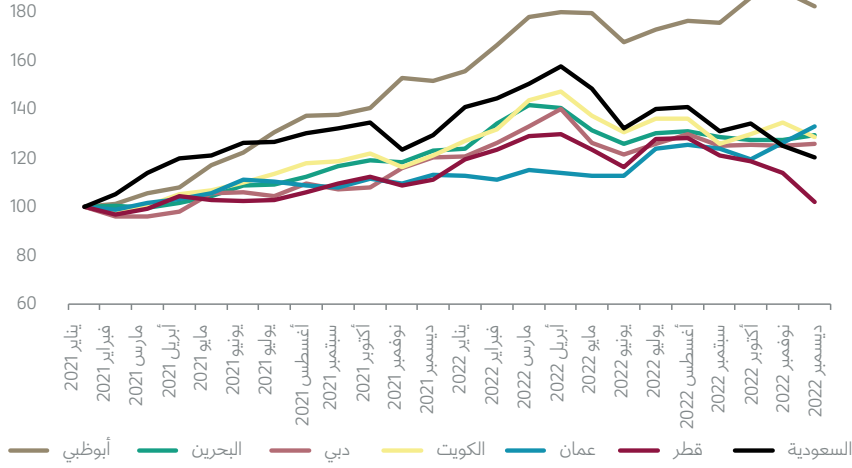


المصدر: قاعدة بيانات تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"
الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2023، ومنظمة التجارة العالمية

2.2.1 تطورات الأسواق المالية

لقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بحالات عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية. وقد استمرت مؤشرات الأسهم في التعافي إلى حد ما في عام 2021 من الانخفاض الناجم عن الجائحة في عام 2020 حتى شهر أبريل في جميع دول مجلس التعاون. بعد ذلك وبدءاً بسلسلة من رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي وفي المنطقة نظراً لربط العملات بالدولار الأمريكي، باستثناء المؤشرات في عمان وأبو ظبي، شهدت جميع المؤشرات الأخرى في المنطقة هبوطاً. وخلال الفترة من ديسمبر 2021 وأبريل 2022، حققت مؤشرات الأسهم في المنطقة نمواً كبيراً يتراوح ما بين 14.4% في مملكة البحرين إلى 21.8% في الكويت، باستثناء عمان التي حققت نمواً طفيفاً لا يتجاوز 0.7%. على الرغم من ذلك، خلال الفترة من أبريل إلى ديسمبر 2022، سجلت جميع المؤشرات، باستثناء مؤشرات الأسهم في عمان وأبو ظبي، تراجعاً يتراوح من 7.8% في مملكة البحرين إلى 23.7% في المملكة العربية السعودية. وبوجه عام خلال عام 2022، باستثناء مؤشرات الأسهم في المملكة العربية السعودية وقطر التي تراجعت بنسبة 7.1% و 8.1% على التوالي، فقد سجلت جميع المؤشرات الأخرى نمواً من 4.4% في دبي إلى 20.3% في أبو ظبي (شكل 9-1).

شكل 9-1: مؤشرات الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي (فترة الأساس: يناير 2021=100)

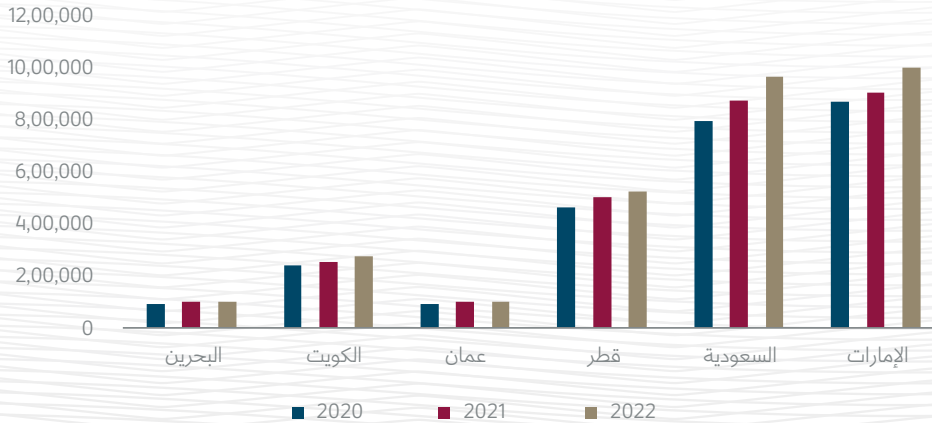


المصدر: قاعدة بيانات Refinitiv Eikon

شهد قطاع البنوك التجارية في منطقة مجلس التعاون الخليجي نمواً أفضل في عام 2022، حيث تسارع نمو الموجودات الكلية للبنوك التجارية من 7.2% في عام 2021 إلى 8.5% في عام 2022 لتصل إلى ما يقارب 2.97 تريليون دولار. ومن بين الدول الأعضاء، تراوح نمو موجودات البنوك التجارية من 0.8% في عمان إلى 10.5% في المملكة العربية السعودية (شكل 10-1).

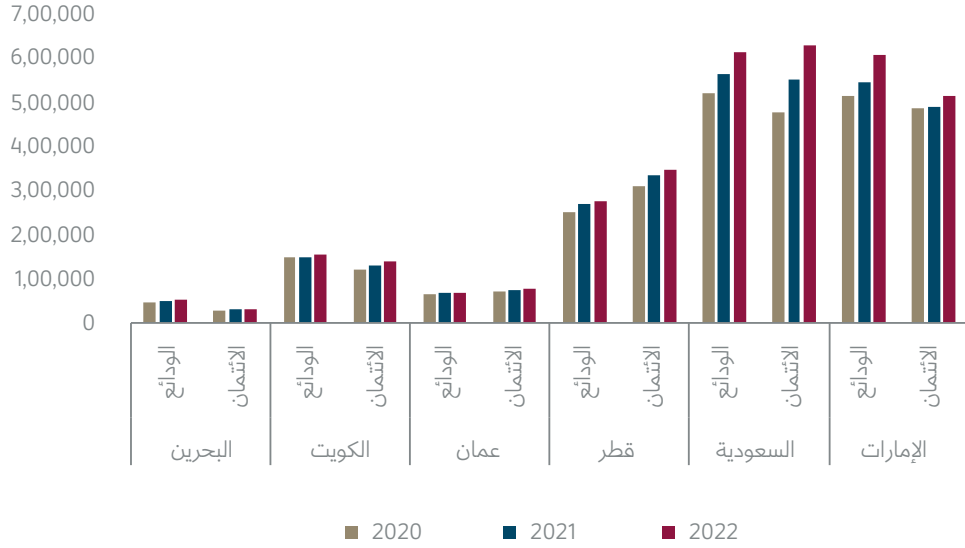
على الرغم من ذلك، تحسن نمو إجمالي الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في منطقة مجلس التعاون الخليجي تحسناً هامشياً من 7.7% في عام 2021 إلى 7.8% في عام 2022 ليقصر على ما يقارب 1.73 تريليون دولار. وعلى مستوى الدول، تراوح معدل النمو من 3.3% في قطر إلى 14.1% في المملكة العربية السعودية. وفي المقابل، تسارع نمو إجمالي الموجودات المصرفية في منطقة مجلس التعاون الخليجي من 6.6% في عام 2021 إلى 7.7% في عام 2022 لتصل إلى ما يقارب 1.76 تريليون دولار. وعلى مستوى الدول، تراوح نمو الودائع من 1.2% في عمان إلى 11.2% في الإمارات العربية المتحدة (شكل 10-1ب).

شكل 10-1أ: موجودات البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار أمريكي)



المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل 10-1: النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي: الائتمان والودائع (مليون دولار أمريكي)



المصدر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي

3.1 التطورات المحلية

ساهم انتعاش أسعار الطاقة العالمية منذ عام 2021 حتى منتصف عام 2022 في تحقيق الاقتصاد القطري مزيداً من النمو، لاسيما على صعيد أرصدة الحسابات الخارجية والأرصدة المالية.

أدى ازدهار أسعار القطاع الهيدروكربوني إلى جانب تنويع وجهات التصدير إلى نمو فائض الحساب الجاري بمقدار كبير في عام 2022. وفي سياق ذلك، حققت الإيرادات الحكومية في عام 2022 نمواً ملحوظاً، وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي مقارنةً بعام 2021، إلا أن الفائض المالي تضاعف عدة مرات. وبصرف النظر عن تدفقات رأس المال للخارج الناتجة عن انخفاض ودائع غير المقيمين بعد ارتفاع الاحتياطي الإلزامي وتطبيق معايير أشد على نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمكونات قصيرة الأجل، فإن الفائض الضخم في الحساب الجاري أدى إلى تحقيق فائض كبير في ميزان المدفوعات الكلي وتجميع احتياطي من النقد الأجنبي.

واستمر إطار السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي في عام 2022 في تطبيق سياسة ربط سعر الصرف الثابت للريال القطري بالدولار الأمريكي. وفي عام 2022، رفع مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة الرسمية في عدة جولات لمواكبة رفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. وإلى جانب رفع أسعار الفائدة، أجرى مصرف قطر المركزي عمليات إدارة السيولة لضمان انتقال أسعار الفائدة إلى أسعار الفائدة السوقية بشكل فعال من خلال الحفاظ على السيولة الأولية في النظام المصرفي ضمن المستوى المستهدف. وفي هذا الصدد، أغلق مصرف قطر المركزي نافذة الفائدة الصفرية بشكل تام بحلول نهاية عام 2022، وقام بطرح إصدارات جديدة من أذونات الخزنة منذ شهر أكتوبر. ونتيجة لذلك، تراجعت السيولة على شكل سيولة أولية والنقود الاحتياطية (والتي ارتفعت من مستويات مرتفعة سابقاً حتى شهر أغسطس) تراجعاً ملحوظاً في نهاية عام 2022. انتقل أثر رفع أسعار الفائدة الرسمية في عام 2022 بشكل مستمر إلى أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض لدى البنوك.

1.3.1 النمو

حقق الاقتصاد المحلي نمواً واسعاً في عام 2022 وبوتيرة أسرع بكثير مقارنة بعام 2021، وذلك بفضل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بكأس العالم لكرة القدم 2022. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 4.2% في عام 2022. وعلى الرغم من ذلك، اتسع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بوتيرة أسرع ليصل إلى 31.5%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مدفوعاً بشكل كبير بالقطاع غير الهيدروكربوني، ففي حين حقق القطاع غير الهيدروكربوني نمواً بنسبة 5.7%، حقق القطاع الهيدروكربوني نمواً بنسبة 1.7%. ومن أهم مكونات القطاع غير الهيدروكربوني التي حققت نمواً ملحوظاً هي قطاع التشييد والبناء وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع النقل والتخزين والقطاع العقاري. وقد سجلت عدة مكونات ثانوية أخرى مثل "المعلومات والاتصالات"، و"أنشطة خدمات الإقامة والطعام"، و"أنشطة القطاع العائلي" وتيرة نمو سريعة بفضل التحفيز المرتبط بكأس العالم لكرة القدم 2022.

2.3.1 التضخم

ظل مؤشر أسعار المستهلك عند مستوى مرتفع في عام 2022، مع احتمالية ارتفاعه في النصف الأول من العام وبقائه في مستوى مرتفع في النصف الثاني منه. ومن أهم مكونات مؤشر أسعار المستهلك التي لعبت دوراً رئيسياً في زيادة التضخم هي "الأغذية والمشروبات" و"الثقافة والترفيه" و"الإسكان والماء والكهرباء ومكونات الوقود الأخرى". وظلت حصة مجموعة "التسليّة والأنشطة الثقافية" في إجمالي تضخم مؤشر أسعار المستهلك مرتفعة، على الرغم من انخفاضها إلى حد ما في نهاية العام. لذا بلغ متوسط التضخم، الذي يتم قياسه حسب النمو السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس: 2018=100)، 5.0% وهو أعلى بكثير من متوسط التضخم في عام 2021 والذي بلغ 2.3%.

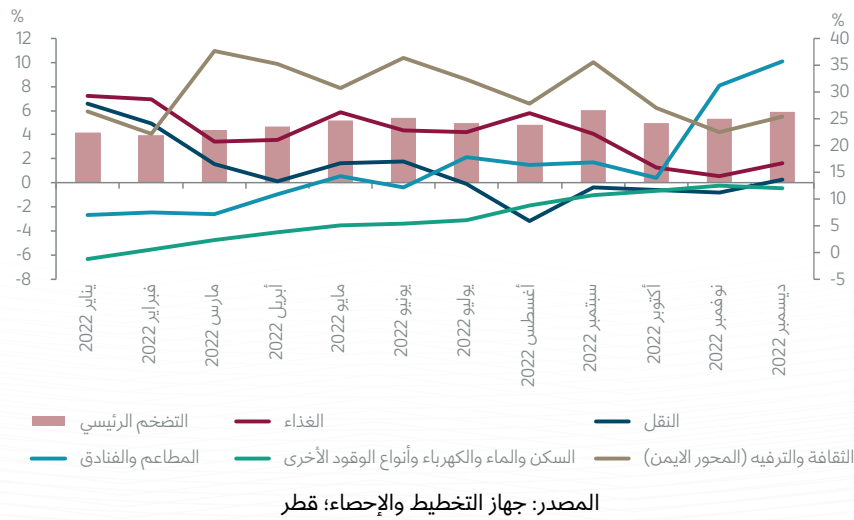
حسب ما تم الإشارة إليه أعلاه، كانت ثلاثة مكونات هي المسؤولة بشكل رئيسي عن التضخم المسجل في عام 2022. حيث أن متوسط التضخم في مجموعة "التسليّة والأنشطة الثقافية" و"الإسكان والماء والكهرباء ومكونات الوقود الأخرى" و"الأغذية والمشروبات"، التي يبلغ مجموع وزنها الترجيحي معاً 45.8%، بلغ 29.6% و6.4% و4.0% على التوالي. أما مجموعة "الملابس والأحذية" و"النقل" و"الاتصالات" فهي إما سجلت نمواً طفيفاً جداً أو انكماشاً، لتصل إلى معدل متوسط يبلغ 0.8% و0.9% و0.6% على التوالي (جدول 1-1).

جدول 1-1: التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (%)
(سنة الأساس 2018=100)

البيان	2021	2022
المواد الغذائية والمشروبات	2.67	4.02
التبغ	0.65	0.00
الملابس والأحذية	-2.70	0.73
السكن الماء والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى	-5.08	6.38
الأثاث والتجهيزات المنزلية	3.03	1.06
الخدمات الصحية	-0.47	-2.98
النقل	10.01	0.78
الاتصالات	2.23	-0.59
الثقافة والترفيه	7.87	29.65
تعليم	3.04	0.63
المطاعم والفنادق	3.13	1.29
السلع والخدمات المتنوعة	2.65	1.66
الرقم القياسي العام	2.30	5.00

أظهر التباين خلال العام استمرار ارتفاع تضخم مؤشر أسعار المستهلك حتى شهر يونيو، والذي تراجع في أغسطس قبل ارتفاعه بشكل مفاجئ ليصل إلى ذروته في سبتمبر، ثم انخفض بعد ذلك في أكتوبر وشهد نمواً مستقراً حتى ديسمبر. وقد تراوح التضخم في مجموعة "التسليّة والأنشطة الثقافيّة" بين 22.2% في شهر فبراير إلى 37.6% في شهر مارس، مما يدل على انخفاضه إلى حد ما في الربع الرابع. وقد كانت حصة مجموعة "النقل" في إجمالي التضخم تقتصر على الفترة ما بين يناير وفبراير، حيث أنها ظلت فيما بعد في مستوى منخفض أو سجلت انكماشاً. وكان التضخم في مجموعة "الأغذية والمشروبات" كبيراً خلال الأرباع الثلاثة الأولى، ولكنه تراجع إلى مستوى أدنى في الربع الرابع. أما التضخم في مجموعة "الإسكان والماء والكهرباء ومكونات الوقود الأخرى" زاد بشكل مستمر خلال العام ليتجاوز الأرقام الثنائية بحلول سبتمبر. لذا تراوح معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك في عام 2022 بين 4.0% في فبراير إلى 6.0% في سبتمبر، ليصل أخيراً إلى 5.9% في ديسمبر من عام 2022 (شكل 11-1).

شكل 11-1: معدل التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك في عام 2022



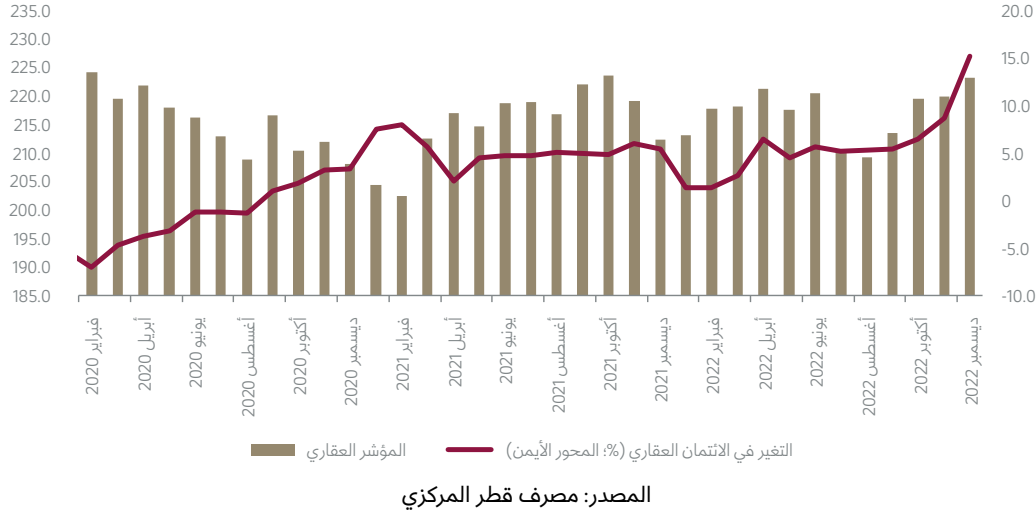
3.3.1 التطورات في سوق العقارات

استمرت العقارات كواحدة من أهم القطاعات في الاقتصاد القطري، مع وجود حصة هائلة من إجمالي الائتمان المصرفي. ومن ثم، لا تزال الحركة في أسعار العقارات تنطوي على إمكانية التأثير على الميزانيات العمومية لكل من المقترضين الأفراد والمؤسسات المالية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الاستقرار المالي. ونتيجة لذلك، ظل مؤشر أسعار العقارات متغيراً مهماً لرصد أي عدم استقرار معقول في سوق الموجودات من أجل تعزيز الاستقرار المالي.

تراجع مؤشر أسعار العقارات في الأشهر القليلة الأخيرة من عام 2021 عكس الاتجاه وزاد في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022. وانخفض في الأشهر الأربعة التالية حتى أغسطس واستأنف مرة أخرى اتجاهه صعودياً حتى نهاية العام. وبالتالي، ارتفع مؤشر أسعار العقارات في ديسمبر 2022 بنسبة 5.1% عن ديسمبر 2021 بينما ارتفع بنسبة 2.1% عن ديسمبر 2020.

أظهر السلوك خلال العام خلال عام 2022 أن هناك زيادة في مؤشر أسعار العقارات بنسبة 4.2% في أبريل عن ديسمبر 2021، يليه انخفاض بنسبة 5.5% في أغسطس عن أبريل ثم ارتفاع بنسبة 6.7% في ديسمبر عن أغسطس. فيما يتعلق بالائتمان المصرفي للعقارات، تسارعت وتيرة النمو على أساس سنوي من 1.4% في يناير إلى 15.2% في ديسمبر، مع تسارع أكبر في الربع الرابع عندما ارتفع مؤشر أسعار العقارات أيضاً بشكل أسرع (شكل 12-1).

شكل 1-12: مؤشر أسعار العقارات ونمو الائتمان

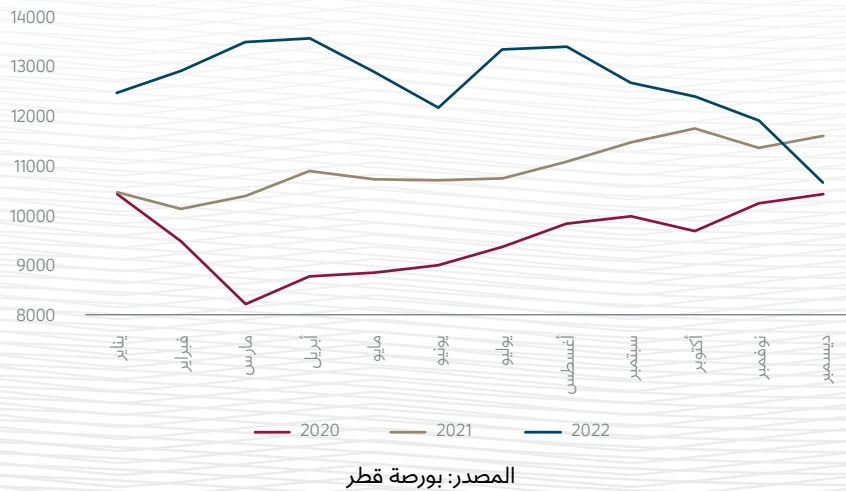


4.3.1 تطورات سوق الأسهم

انخفضت الأسهم المحلية في عام 2022، كجزء من الظاهرة العالمية، بشكل كبير اعتباراً من عام 2021 عندما كان هناك تعافي ملحوظ من الوباء الذي بلغ أدنى مستوى له في عام 2020. في البداية، استمر الانتعاش في مؤشر السوق العام لبورصة قطر خلال عام 2021 حتى أبريل 2022، حيث أظهر زيادة بنسبة 16.9% عن ديسمبر 2021. ومع ذلك، تزامناً إلى حد ما مع تشديد السياسة النقدية، انخفض المؤشر في الشهرين التاليين بنسبة 10.3% قبل أن يتعافى في الشهرين التاليين بنسبة 10.1%. بعد ذلك، اتخذ المؤشر منعطفًا هبوطياً حاداً بنسبة 20.4% بحلول ديسمبر. وبالتالي، انخفض مؤشر بورصة قطر بشكل عام بنسبة 8.1% إلى 10,681 نقطة عن نهاية عام 2021 (شكل 1-13). كما انخفضت القيمة السوقية بشكل ملحوظ بنسبة 8.9% إلى 608.2 مليار ريال في نهاية 2022، بعد أن بلغت ذروتها عند 760.8 مليار ريال في مارس.

واصل قطاع الخدمات المصرفية والمالية كونه المساهم الرئيسي في القيمة المتداولة بحصة مرتفعة بشكل ملحوظ بلغت 44.2% (70.9 مليار ريال قطري) في عام 2022 من 36.5% في عام 2021. وجاء القطاع الصناعي في المرتبة الثانية من حيث الزيادة الطفيفة بنسبة 30.2% (48.4 مليار ريال قطري) من 29.0% في عام 2021، يليه انخفاض حصة قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات بنسبة 10.7% (17.2 مليار ريال قطري) من 14.2%. واستمرت حصة القطاع العقاري في الانخفاض إلى 5.7% (9.2 مليار ريال قطري) من 8.3%.

شكل 1-13: أداء المؤشر العام لبورصة قطر



5.3.1 التطورات النقدية

النقود الاحتياطية

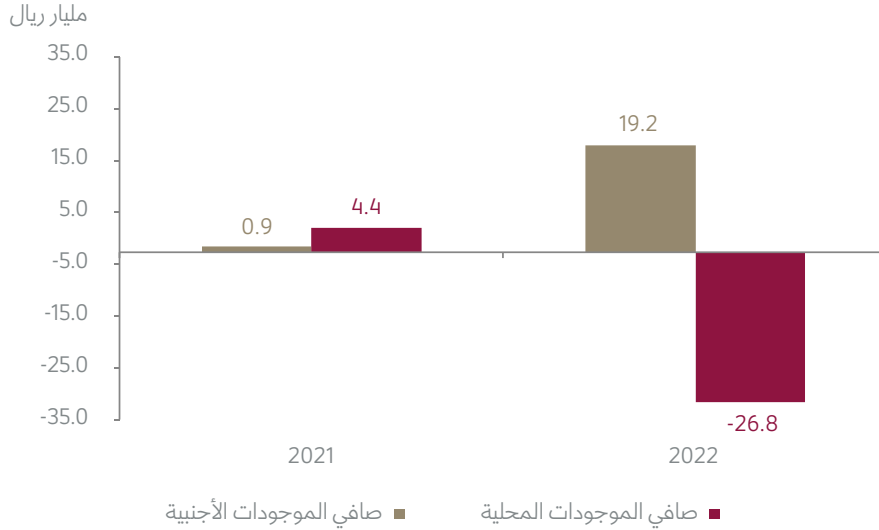
انخفضت القاعدة النقدية أو النقود الاحتياطية (م0) بشكل ملحوظ في عام 2022 على عكس النمو المسجل في عام 2021 والذي بلغ 5.2% (جدول 2-1). كان هذا الانخفاض في النقود الاحتياطية بالكامل بسبب انكماش السيولة الأولية بعد إصدارات أدونات الخزانة الإضافية في الربع الأخير من عام 2022؛ حيث انكمش مكوني السيولة الأولية (ودائع سوق النقد القطري وفائض الأرصدة الاحتياطية) بشكل حاد. على النقيض من ذلك، نما النقد المصدر والاحتياطي الإلزامي بشكل كبير، لاسيما الأخير. ارتفع النقد المصدر بشكل كبير خلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر بالتزامن مع كأس العالم لكرة القدم 2022. وقد زاد الاحتياطي الإلزامي في ظل زيادة الودائع المحلية الملحوظ، وإلى حد ما في ظل ارتفاع نسبة الاحتياطي الإلزامي على المكونات قصيرة الأجل لودائع غير المقيمين منذ أبريل 2022.

جدول 2-1: مكونات النقود الاحتياطية (بالمليون ريال قطري)

(2021/2022)		(2020/2021)		الرصيد في نهاية ديسمبر 2022	
%	القيمة	%	القيمة		
5.5	1352	-6.4	-1,681	25,943	النقد المصدر
1.1	645	14.2	7,172	58,378	إجمالي الاحتياطيات (أ+ب)
16.8	7,326	8.3	3,343	50,937	الاحتياطي الإلزامي
-47.3	-6,681	37.2	3,829	7,441	الاحتياطيات الفائضة
-39.8	-9,613	-0.8	-202	14,569	ودائع سوق النقد القطري
-7.2	-7,615	5.2	5,289	98,890	م0=1+2+3

أما بالنسبة للمصادر، فقد أدى انخفاض صافي الموجودات المحلية إلى تعويض نمو صافي الموجودات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض النقود الاحتياطية. وكانت الزيادة في الموجودات الأجنبية كبيرة، ومع ذلك كان الانخفاض في صافي الموجودات المحلية أكبر بكثير (شكل 14-1). وفي إطار صافي الموجودات المحلية، تراجعت كل من مطالبات مصرف قطر المركزي على البنوك والحكومة. يعكس الانخفاض في المطالبات على البنوك بشكل أساسي الإلغاء التدريجي الكامل لدعم السيولة للبنوك من خلال عمليات إعادة الشراء الصفرية بحلول نهاية ديسمبر 2022. أما في إطار صافي الموجودات الأجنبية، زادت حصة الأوراق المالية الأجنبية والذهب بشكل كبير بينما انخفضت حصة الأرصدة مع البنوك الأجنبية بشكل ملحوظ بسبب إعادة تكييف المحفظة من قبل مصرف قطر المركزي، وهو ما كان عليه الحال أيضاً في عام 2021.

شكل 14-1: العوامل المحركة للنقود الاحتياطية



استمرت احتياطات مصرف قطر المركزي من العملات الأجنبية في الارتفاع من أدنى مستوى لها في عام 2017. في نهاية عام 2022، بلغ صافي الاحتياطات الدولية لمصرف قطر المركزي نحو 172.1 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 19.0 مليار ريال قطري عن نهاية عام 2021. ونتيجة لذلك، في نهاية عام 2022، ظلت كفاية الاحتياطات الدولية لمصرف قطر المركزي في مستوى مريح للغاية من حيث جميع المعايير القياسية لمدى كفاية الاحتياطات (جدول 3-1).

جدول 3-1: مؤشرات كفاية الاحتياطات الدولية

المؤشر	2022	2021	2020	2019
الاحتياطات الدولية / النقود الاحتياطية	174.0	143.8	146.9	200.3
الاحتياطات الدولية / النقد المصدر	663.4	622.6	565.8	879.7
الاحتياطات الدولية / عرض النقد (م2)	24.1	25.2	24.8	25.0
الاحتياطات الدولية / الناتج المحلي الإجمالي	19.2	22.3	26.8	21.6
الاحتياطات الدولية / واردات السلع والخدمات (شهر)	7.6	8.2	8.3	7.1

على عكس الانكماش الحاد في النقود الاحتياطية، زاد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في نهاية عام 2022 بشكل ملحوظ عن نهاية عام 2021. كانت الزيادة في (م1) مدفوعة بشكل أساسي بالتوسع في الودائع تحت الطلب، على الرغم من زيادة النقد المتداول، وهو المكون الآخر.

كانت الزيادة في عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) في عام 2022 أكثر حدة. وكان هذا بسبب الزيادة الهائلة في شبه النقد، والذي بدوره يتبع معظمه من زيادة كبيرة في الودائع بالعملات الأجنبية. وقد ساهمت الزيادة في الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة الودائع بالعملات الأجنبية والودائع لأجل.

وانعكس الانكماش الحاد في النقود الاحتياطية (م0) جنباً إلى جنب مع التوسع الكبير في عرض النقد (م2) في القفزة في المضاعف النقدي (م2/م0) إلى 7.2 في نهاية عام 2022 من 5.7 في نهاية عام 2021.

1.3.6 إدارة السيولة

ظل إطار إدارة السيولة لدى مصرف قطر المركزي دون تغيير في عام 2022. وهناك ثلاث أدوات رئيسية للسياسة يتم من خلالها امتصاص السيولة وضخها.

الأول هو تسهيلات تعديل السيولة الثلاثة بموجب نظام سوق النقد القطري الذي يديره مصرف قطر المركزي بمعدلات الفائدة المقابلة لها، وهي سعر الفائدة على الإيداع لدى المصرف، وسعر الإقراض من المصرف، وسعر إعادة الشراء. وكما ذكرنا سابقاً، تخلصنا تدريجياً وبشكل كامل من خيار عمليات إعادة الشراء الصفرية الذي تم تقديمه في مارس 2020 كمرفق مؤقت لتوفير السيولة لمواجهة التأثير السلبي للجائحة بحلول نهاية عام 2022. وبالنظر إلى نظام ربط العملة مع الدولار الأمريكي كعملة ثابتة، استجابت هذه الأسعار لتحركات سعر الفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي. في عام 2022، كما ذكرنا سابقاً، رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة في عدة جولات بدءاً من مارس. وبالتالي، رفع مصرف قطر المركزي أيضاً أسعار الفائدة في عدة جولات في عام 2022؛ فتم رفع سعر الفائدة على الإيداع من 1% إلى 5%، وسعر إعادة الشراء من 1.0% إلى 5.25%، وأخيراً سعر الإقراض من 2.5% إلى 5.5%.

ثانياً، تتم إدارة السيولة قصيرة الأجل من خلال إصدارات واسترداد أدوات الخزنة. وفي عام 2022، وحتى بداية أكتوبر، كانت آجال استحقاقها هي 91 يوماً و182 يوماً و273 يوماً. واعتباراً من أكتوبر فصاعداً، تم تقديم آجال استحقاق لمدة 7 أيام و28 يوماً بالإضافة إلى آجال الاستحقاق الثلاثة المذكورة أعلاه.

ثالثاً، تتم إدارة السيولة الهيكلية أيضاً من خلال نسبة الاحتياطي الإلزامي المحددة. وفي عام 2022، ظلت النسبة دون تغيير عند 4.5% للودائع المحلية. ومع ذلك، من أجل الحول دون تعبئة العناصر قصيرة الأجل للودائع غير المقيمة، تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع غير المقيمة إلى 9.0% لمدة تقل عن سنة واحدة، وإلى 7.0% لمدة سنة واحدة إلى أقل من سنتين، بينما ظلت النسبة كما هي عند 4.5% لمدة عامين فما فوق.

تطورات السيولة

استمرت العوامل التقليدية الثلاثة، وهي: (1) تدفقات النقد الأجنبي؛ (2) الإنفاق الحكومي؛ (3) استمرار نمو الودائع والائتمان في التأثير على ظروف السيولة المحلية في 2022. وكما ذكرنا أعلاه، مما يعكس بشكل أساسي الإلغاء التدريجي الكامل لعمليات إعادة الشراء الصفرية بحلول نهاية عام 2022، كان هناك انخفاض كبير في مطالبات مصرف قطر المركزي المستحقة على البنوك. وفي المقابل، كان هناك تحسناً واضحاً في رصيد الحساب الجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز، وقد سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجمالياً كبيراً في عام 2022. وبالتالي، تراكم لدى مصرف قطر المركزي صافي موجودات أجنبية كبيرة عوضت جزئياً الانخفاض في النقود الاحتياطية بسبب الانكماش في صافي الموجودات المحلية، وذلك أساساً بسبب المطالبات على البنوك. وكان هناك انخفاض كبير في الودائع غير المقيمة بعد فرض احتياطات أعلى مطلوبة على المكونات قصيرة الأجل لهذه الودائع. وقد نمت وداائع القطاعين العام والخاص بوتيرة كبيرة في عام 2022، على الرغم من أن الأول تجاوز الأخير بشكل ملحوظ. وكان التحسن في الإيرادات الناجم عن ارتفاع أسعار النفط والغاز عاملاً مهماً لنمو وداائع القطاع العام. كما ساهم ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بسبب رفع أسعار الفائدة الرسمية في ارتفاع نمو الودائع بشكل عام.

انكمش الائتمان المصرفي للقطاع العام في عام 2022، مدفوعاً بالانخفاض الحاد في السحب على المكشوف من "الحكومة" بعد التحسن في الإيرادات المذكورة أعلاه. ومع ذلك، نما عنصر القروض في ائتمان القطاع العام بشكل كافٍ. على النقيض من ذلك، نما الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بشكل معقول في عام 2022، وإن كان بوتيرة أبطأ من النمو الذي شهده عام 2021 والذي يقترب من رقم مزدوج. وقد عملت كل من "الخدمات" و "العقارات" على دفع النمو في ائتمان القطاع الخاص بشكل أساسي خلال عام 2022، وقد انكمش "الائتمان خارج قطر" بشكل كبير في عام 2022.

في ضوء ما ذكر أعلاه، أجرى مصرف قطر المركزي عمليات إدارة السيولة في عام 2022. وكان الهدف هو إعادة السيولة في النظام المالي إلى المستوى المنشود لضمان الانتقال الفعال لآثار قرارات السياسة النقدية إلى أسعار السوق، في حين أن موقف السياسة النقدية كان يتجلى في تغيير أسعار الفائدة.



وانخفضت السيولة الأولية (أي الاحتياطيات الفائضة بالإضافة إلى صافي ودائع سوق النقد القطري) من 38.3 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2021 إلى 22.0 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2022. ويعزى هذا الانخفاض في السيولة الأولية إلى امتصاص السيولة من خلال إصدار أذون الخزانة منذ بداية أكتوبر 2022 (جدول 1-4). وقبل ذلك، ظلت السيولة الأولية عند مستوى مرتفع بلغ متوسطها نحو 42.8 مليار ريال قطري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر. وقد انعكس الانخفاض في السيولة الأولية في كل من الاحتياطيات الفائضة وودائع سوق النقد القطري؛ حيث انخفضت الاحتياطيات الفائضة التي بلغ متوسطها نحو 15.5 مليار ريال قطري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر إلى 8.4 مليار ريال قطري خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر. وانخفضت ودائع سوق النقد القطري، التي بلغ متوسطها نحو 27.2 مليار ريال قطري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر، إلى نحو 18.8 مليار ريال قطري خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر.

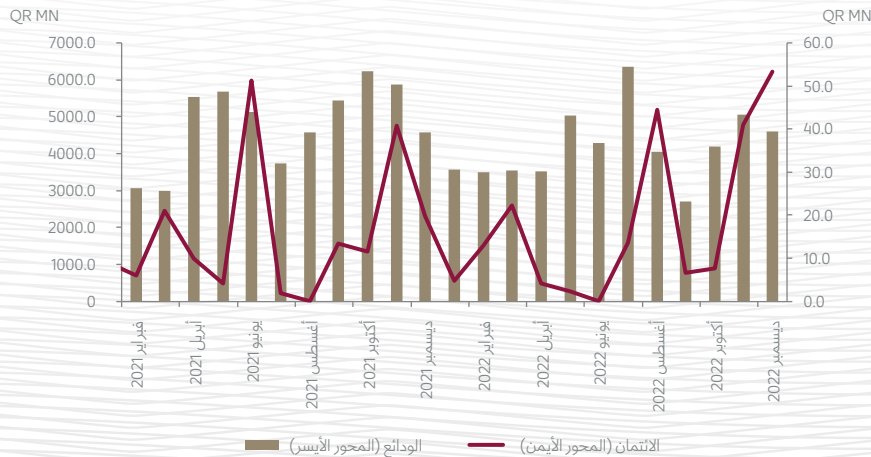
جدول 1-4: مؤشرات السيولة (بالمليون ريال قطري)

الاحتياطيات الفائضة	أذون الخزانة	صافي أرصدة سوق النقد القطري *	الرصيد في نهاية السنة
3	2	1	
10,293	3,000	24,184	2020
14,122	3,000	24,032	2021
7,441	17,200	14,569	2022

* ودائع سوق النقد القطري مطروحاً منها قروض سوق النقد القطري
المصدر: مصرف قطر المركزي

ينعكس تطور السيولة بشكل عام في نمط متوسط الودائع ومعاملات الإقراض في سوق النقد القطري. وبشكل عام، ارتفع المتوسط اليومي لمعاملات الودائع في سوق النقد القطري في عام 2022 بشكل كبير خلال الفترة من مايو إلى أغسطس ومن يناير إلى أبريل، مما يعكس إلى حد ما زيادة في إجمالي السيولة الأولية. على الرغم من استيعاب السيولة، إلا أن المتوسط اليومي لمعاملات الودائع في سوق النقد القطري خلال الربع الرابع لم تنخفض كثيراً عن الفترة من مايو إلى أغسطس. من ناحية أخرى، شهد متوسط الإقراض اليومي من خلال نظام سوق النقد القطري ارتفاعات متفرقة خلال الأشهر فبراير ومارس، ويوليو وأغسطس، ونوفمبر وديسمبر. كان المتوسط اليومي الإجمالي لمعاملات الودائع يبلغ نحو 4.2 مليار ريال قطري في عام 2022 أقل إلى حد ما من المتوسط المقابل البالغ حوالي 4.7 مليار ريال قطري في عام 2021. على النقيض من ذلك، كان متوسط إقراض مصرف قطر المركزي اليومي للبنوك (بما في ذلك قروض المقاصة التلقائية) في عام 2022 أعلى مما كان عليه في عام 2021 (شكل 1-15).

شكل 1-15: المتوسط اليومي لعمليات سوق النقد القطري



المصدر: مصرف قطر المركزي

كما ذكر أعلاه، انخفضت نسبة امتصاص السيولة في إطار تسهيلات نظام سوق النقد القطري بشكل جوهري حيث كان صافي الإيداع في نهاية عام 2022 أقل بكثير مما كان عليه في نهاية عام 2021 بمقدار 9.6 مليار ريال قطري. وانعكس هذا الانخفاض في صافي ودائع سوق النقد القطري على زيادة امتصاص السيولة من خلال صافي إصدارات أذون الخزانة الجديدة بقيمة 14.2 مليار ريال قطري. كما وقد تم احتجاز نحو 7.3 مليار ريال قطري من خلال الاحتياطي الإلزامي في عام 2022 مع نمو الودائع المحلية بشكل ملحوظ إضافة إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي المطلوبة على الودائع قصيرة الأجل لغير المقيمين. وبالتالي، فقد بلغ إجمالي صافي امتصاص السيولة نحو 12 مليار ريال قطري في عام 2022، وهو مبلغ أكبر بكثير من نظيره الخاص بعام 2021 والبالغ نحو 3.5 مليار ريال قطري (جدول 5-1).

جدول 5-1: إدارة السيولة من قبل مصرف قطر المركزي (بالمليون ريال قطري)

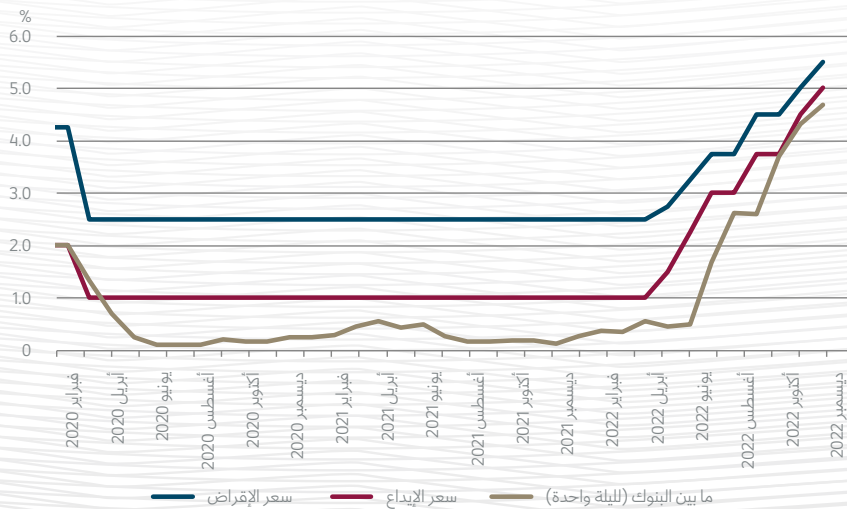
صافي امتصاص (-)؛ ضخ (+) من خلال:				
الفترة	سوق النقد القطري	أذون الخزانة	الاحتياطي الإلزامي	المجموع
2020	-10,966	0	-2,820	-13,786
2021	-152	0	-3,343	-3,495
2022	9,463	-14,200	-7,326	-12,063

المصدر: مصرف قطر المركزي

أسعار الفائدة

تشكل تطور أسعار الفائدة في عام 2022 من خلال رفع أسعار الفائدة الرسمية بما يتماشى مع رفع أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، إضافة إلى عمليات إدارة السيولة التي يجريها مصرف قطر المركزي. وبالتالي، مع انتقال زيادات أسعار الفائدة منذ مارس 2022، ارتفعت بالتزامن أسعار الفائدة في أسواق المال. علاوة على ذلك، مع الإلغاء التدريجي لعمليات إعادة الشراء الصفرية وامتصاص السيولة من خلال الإصدارات الصافية الجديدة من أذون الخزانة، ارتفع متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة. ونتيجة لذلك، بدأ متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، والذي انخفض بشكل ملحوظ إلى ما دون سعر الفائدة السائد في مصرف قطر المركزي بسبب السيولة الزائدة، في التقارب مع سعر الفائدة على الودائع لدى مصرف قطر المركزي. وبحلول الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر، بدأ متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في الارتفاع قليلاً فوق سعر الفائدة على ودائع مصرف قطر المركزي في عدة مناسبات (شكل 16-1).

شكل 16-1: أسعار الفائدة الأساسية وأسعار الفائدة على القروض لليلة واحدة



المصدر: مصرف قطر المركزي

بشكل عام، بلغ متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في عام 2022 نحو 1.84% وتراوح بين 0.28% إلى 4.68% مقارنة بمتوسط 0.30% ونطاق (0.14%-0.55%) في عام 2021. وارتفع التقلب في متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة في عام 2022 بشكل كبير نتيجة لرفع أسعار الفائدة لعدة مرات، في مقابل عدم رفع أسعار الفائدة في العام السابق. وبالمثل، ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك عبر جميع آجال الاستحقاق في عام 2022 بسبب انتقال الزيادات في أسعار الفائدة على الودائع لدى مصرف قطر المركزي. وبالتالي، كان نطاق (0.16%-5.75%) عبر آجال الاستحقاق المختلفة أوسع بكثير من نطاق (0.14%-1.35%) في عام 2021 (جدول 6-1).

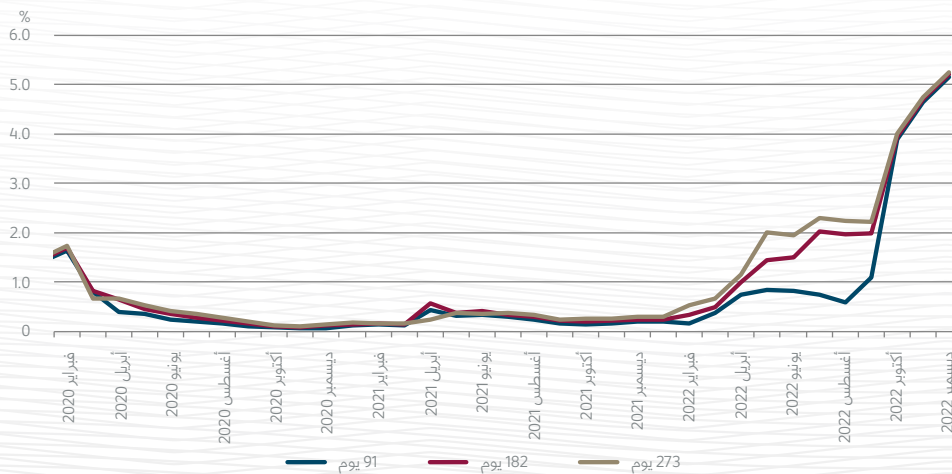
جدول 6-1: مؤشرات سوق المعاملات بين البنوك (متوسط الأشهر)

المؤشر	2021	2022
متوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (%)	0.30	1.84
المدى لمتوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (%)	0.55-0.14	4.68-0.28
معامل الاختلاف لمتوسط سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة*	47.1	91.1
سعر فائدة ما بين البنوك (%)	1.35-0.14	5.75-0.16

المصدر: مصرف قطر المركزي

مع رفع أسعار الفائدة منذ مارس وأيضا التخلص التدريجي من خيار إعادة شراء الصفرية، بدأت عوائد أذون الخزانة أيضا في الزيادة. ومع ذلك، وبسبب ظروف السيولة المفرطة في المقام الأول، ظلت عوائد سندات الخزانة أقل من سعر الفائدة على الإيداع لدى مصرف قطر المركزي حتى سبتمبر. ومنذ شهر أكتوبر، قام مصرف قطر المركزي بمعايرة عوائد سندات الخزانة بوضعها فوق أسعار الفائدة على الودائع لدى مصرف قطر المركزي، وكما ذكر أعلاه، بالإضافة إلى آجال الاستحقاق الثلاثة الحالية وهي 91 يوماً و182 يوماً و273 يوماً، تم إدخال آجال استحقاق جديدة مدتها 7 أيام و28 يوماً. ونتيجة لذلك، ارتفعت عائدات أذون الخزانة بشكل حاد، لاسيما في الربع الرابع وظلت أعلى من أسعار الفائدة على الودائع لدى مصرف قطر المركزي، حيث تراوحت بين 5.10% و5.25% (شكل 17-1).

شكل 17-1: العائد الضمني على أذونات الخزانة (%)

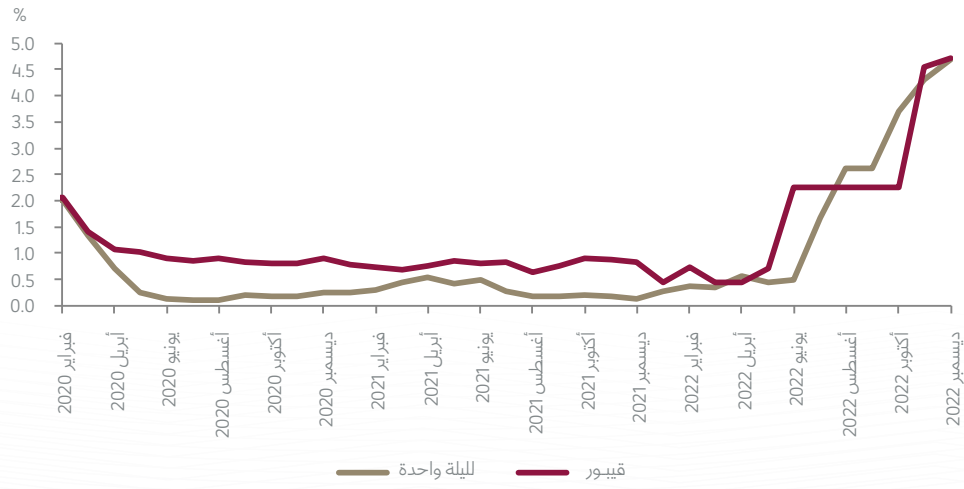


المصدر: مصرف قطر المركزي

تم تقديم سعر الفائدة بين البنوك في قطر (QIBOR) في مايو 2012 بهدف توفير دور إرشادي للبنوك في تحديد أسعار الفائدة ما بين البنوك.

بدأ التقارب بين سعر الفائدة بين البنوك في قطر ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (الليان تباعدا بشكل كبير خلال أبريل 2020 - يوليو 2022) مع انخفاض متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة إلى ما دون سعر الفائدة بين البنوك في قطر بسبب ظروف السيولة المفرطة، حيث تم سحب السيولة التي تم ضخها من خلال خيار إعادة الشراء الصفري، ومنذ بداية أكتوبر تم استيعاب السيولة بشكل أكبر من خلال إصدارات أذون الخزنة (شكل 18-1).

شكل 18-1: سعر الفائدة بين البنوك (الليلة واحدة) وسعر الفائدة بين البنوك في قطر (قيبور)



المصدر: مصرف قطر المركزي ووكالة بلومبيرغ

وقد استرشدت عمليات إدارة السيولة في مصرف قطر المركزي بهدف ضمان انتقال فعال للسياسة النقدية. واستمر انتقال زيادات أسعار الفائدة في عام 2022 إلى أسعار الفائدة على الودائع في البنوك. ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بنطاق يتراوح بين 156 و336 نقطة أساس عبر آجال الاستحقاق في نهاية عام 2022 مقارنةً بنهاية عام 2021. ومن المتوقع أن يكون الانتقال أسرع على الودائع قصيرة الأجل نظراً لقصر دورة إعادة الضبط (جدول 7-1).

جدول 7-1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على وديع العملاء (%)

آجال استحقاق الودائع لأجل					الفترة
أكثر من سنة	سنة	ستة شهور	ثلاثة شهور	شهر	
2.18	2.03	1.24	1.18	1.23	ديسمبر 2020
1.87	1.92	1.53	1.19	1.66	ديسمبر 2021
3.43	3.72	4.88	4.47	3.62	ديسمبر 2022
-0.31	-0.11	0.29	0.01	0.43	التغير خلال 2021
1.56	1.81	3.36	3.29	1.97	التغير خلال 2022

المصدر: مصرف قطر المركزي

وبالمثل، استمر نقل زيادات أسعار الفائدة إلى أسعار الإقراض عبر التسهيلات الائتمانية/آجال الاستحقاق في عام 2022. وارتفع متوسط السعر المرجح عبر آجال الاستحقاق المختلفة للتسهيلات الائتمانية (بما في ذلك قروض السيارات) بنطاق 212-286 في نهاية عام 2022 من المستويات المقابلة في نهاية عام 2021 (جدول 8-1).



جدول 8-1: متوسط أسعار الفائدة المرجحة على التسهيلات الائتمانية (%)

بطاقات ائتمانية	فئات القروض				الفترة
	سيارات	أكثر من ثلاث سنوات	من سنة لأقل من ثلاث سنوات	أقل من سنة	
8.90	3.85	4.49	4.83	3.78	2020
8.30	3.73	4.11	3.65	3.99	2021
8.39	6.39	6.50	6.50	6.11	2022
-0.61	-0.12	-0.38	-1.18	0.22	التغير خلال 2021
0.09	2.66	2.39	2.86	2.12	التغير خلال 2022

المصدر: مصرف قطر المركزي

4.1 الملاحظات الختامية

تباطأ الاقتصاد العالمي بشكل كبير، ومن المرجح أن يستمر على هذه الوتيرة في ظل انتقال آثار تشديد السياسة المتزامنة بشكل أكبر للحد من الطلب الكلي والأنشطة الاقتصادية. في حين أن التضخم معتدل، فإن الظروف المالية العالمية ستشدد. والمشكلة الأساسية التي تواجه البنوك هي التعنت الذي ظل معه التضخم الأساسي في مستوى مرتفع مما يستلزم رفع أسعار الفائدة بقوة، بينما أدت بيئة أسعار الفائدة المرتفعة إلى ظهور الهشاشة المالية. وقد أدى هذا إلى حد ما إلى تقييد البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة لكبح الضغوط التضخمية. وفي مثل هذه الحالات، وكما يذكر تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أبريل 2023، يلاحظ صندوق النقد الدولي أن أي علامات على وجود ضغوط في السوق المالية يمكن أن تؤدي إلى تدفقات رأس المال للخارج من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة نظراً لعدم تطابق السيولة والترابط بين المؤسسات المالية.

على الصعيد المحلي، كانت هناك مكاسب كبيرة في الاقتصاد الكلي في عام 2022، بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز، والارتفاع الكبير في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم 2022. وبالتالي، كانت هناك زيادة كبيرة في فوائض الميزانية والحساب الجاري في عام 2022، مما خفف من الأوضاع المالية المحلية. كما تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، في تناقض كامل مع الاتجاه العالمي. ومع ذلك، ظل التضخم مصدر قلق في عام 2022.

للمضي قدماً، وكما تشير المعلومات الواردة، فمن المرجح أن تنخفض فوائض الميزانية والحساب الجاري عن عام 2022 مع انخفاض أسعار النفط والغاز. وسوف يكون لذلك تأثير على السيولة في الاقتصاد. كما أن التضخم قد أصبح معتدلاً ومن المتوقع أن يتراجع بشكل أكبر. ومع ذلك، يمكن أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أيضاً مع ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات مرتفعة بسبب رفع أسعار الفائدة الرسمية، في حين تددت محركات الأنشطة الاقتصادية في عام 2022. ويمكن أن يكون لمزيج من انخفاض النمو، والبيئة ذات الفائدة العالية، وتشديد الظروف المالية، على الصعيدين المحلي والعالمي، أثراً سلبياً على القطاع المالي.



الفصل الثاني التطورات في القطاع المصرفي





الفصل الثاني التطورات في القطاع المصرفي

1.2 المقدمة

أصبحت بيئة تشغيل الاقتصاد الكلي للقطاع المصرفي صعبة في عام 2022 مع تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية خلال العام. وأدت السياسة النقدية الصارمة التي اتبعتها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لخفض التضخم إلى زيادة مماثلة إلى حد ما في أسعار الفائدة الأساسية في قطر أيضاً. وقد كان انتقال أثر رفع سعر الفائدة سريعاً إلى حد ما، حيث أن أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك وأسواق الائتمان والودائع اتبعت التيار في وقت متزامن. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة وسحب تدابير الدعم ذات الصلة بالجائحة إلى اعتدال نمو الائتمان إلى حد ما. وقد كان نمو ائتمان القطاع الخاص مدفوعاً بشكل أساسي بالانتعاش الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تنظيم بطولة كأس العالم 2022، مما وفر زخماً إضافياً لقطاعات اقتصادية متعددة مثل السياحة والضيافة والتجارة والخدمات المالية، وغير ذلك. وفي الوقت ذاته، أدى الانتهاء من مشاريع البنية التحتية الرئيسية إلى انخفاض الطلب على الائتمان من القطاع العام.

وفي خضم هذه البيئة الصعبة، ظل القطاع المصرفي بحالة جيدة وقوية. وقد مكنت الاحتياطات الرأسمالية المرتفعة والمتنامية القطاع من التمتع بالمرونة ووفرت القدرة على تحمل نقاط الضعف غير المبررة. ولقد عمل توافر السيولة في النظام المالي على تمكين مصرف قطر المركزي من السحب الكامل لتسهيلات إعادة الشراء الصفرية المقدمة خلال فترة الجائحة. علاوة على ذلك، ومع إصدار أدوات الخزنة الإضافية، تمكنت البنوك من تحسين وتطوير موجوداتها السائلة عالية الجودة. وقد تم اتخاذ جميع الإجراءات الاستباقية من جانب كلاً من البنوك ومصرف قطر المركزي بهدف إدارة التطورات الأخيرة في السوق بشكل فعال. وقد أدت التدابير الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي للحد من اعتماد القطاع المصرفي على الودائع غير المقيمة إلى انخفاض كبير في هذه الودائع (إطار 1-2: التدابير الاحترازية الكلية الأخيرة). وقد غطت الودائع المحلية إلى حد كبير الفجوة الناتجة عن ذلك في مصادر الأموال. وعلى الرغم من ضيق الأوضاع النقدية العالمية، لم يكن هناك تأثير يذكر على تدفقات رأس المال إلى القطاع المصرفي. ومن المهم تسليط الضوء على أن مصرف قطر المركزي يحافظ على فارق سعر الفائدة الأمثل لضمان عدم تأثر متطلبات التمويل للقطاع المصرفي. وتعتبر مصادر الأموال الخارجية للقطاع المصرفي أقل استقراراً وفقاً للتوجهات الرقابية المحلية ووفقاً للطلب والعرض على الأموال بالعملة الأجنبية. كما أنه مع الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة، تمكنت البنوك من الحفاظ على هامش الفائدة، وبالتالي الحفاظ على الربحية. وخلال العام، أجرى مصرف قطر المركزي مراجعة لإعادة تصنيف موجودات المحفظة الائتمانية في البنوك. وعليه فقد ارتفعت نسبة الديون غير المنتظمة في بعض البنوك. على أن ارتفاع نسبة المخصصات المكونة لتغطية مخاطر هذه الديون قلل من مخاطر الملاءة المالية للقطاع المصرفي. وفي إطار السحب التدريجي لتدابير التخفيف المتعلقة بفيروس كوفيد-19، سُمح بإعادة هيكلة بعض الانكشافات الائتمانية المتأثرة، مع مراعاة خضوعها لشروط تأهيل محددة.

بوجه عام، ظل القطاع المصرفي يتمتع برأسمال جيد وتحسنت الموجودات السائلة ذات السيولة والجودة العالية، مما قلل من مخاطر الملاءة المالية والسيولة على القطاع المصرفي.

وعلى الرغم من زيادة نسبة القروض غير المنتظمة، وهو الأمر الذي يرجع جزئياً إلى عملية إعادة تصنيف الموجودات الائتمانية، فإن نسبة تغطية مخاطر هذه الموجودات بالمخصصات الاحترازية مرتفعة جداً، وظلت مؤشرات الربحية للقطاع ثابتة، بينما أظهرت مؤشرات الكفاءة تحسناً خلال العام.

نناقش في هذا الفصل تطورات قطاع البنوك التجارية خلال عام 2022، ونقدم تقييماً للمخاطر الناجمة عن عملياتها في الاقتصاد المحلي. ويشمل التحليل جميع البنوك التجارية الخمسة عشر والتي تتألف من أربعة بنوك تقليدية، وأربعة بنوك إسلامية، وسبعة فروع لبنوك أجنبية.

إطار 1.2: التدابير الاحترازية الكلية الأخيرة المتخذة من قبل مصرف قطر المركزي

قد تشكل الاختلالات الهيكلية في الميزانية العمومية للبنوك تحديات أمام الاستقرار المالي عند الإخفاق في معالجتها في الوقت المناسب. وفي الآونة الأخيرة، لجأت البنوك بشكل كبير إلى الاعتماد على ودائع غير المقيمين لتمويل النمو الائتماني المتزايد. وقد بلغت حصة ودائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع ذروتها عند 28.8% في نهاية ديسمبر 2021. وحيث أن حصة كبيرة من هذه الودائع كانت قصيرة الأجل؛ فإنها كانت تشكل مصدر ضعف. وبالنظر إلى هذه التحديات وأثارها على الاستقرار المالي، فقد قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ مجموعة من التدابير الاحترازية الكلية بهدف معالجة أوجه الضعف المتزايدة من مصادر التمويل الخارجية تلك. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- فرض مصرف قطر المركزي متطلبات احتياطي إلزامي على البنوك فيما يتعلق بودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية. علاوة على ذلك، تعين على البنوك أن تحافظ على احتياطي إلزامي أعلى بالنسبة لودائع غير المقيمين على النحو التالي:

العملة المستخدمة	نسبة الاحتياطي الإلزامي	الاستحقاق
بالنسبة للودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني؛ يكون الاحتياطي الإلزامي بنفس العملة، بينما بالنسبة للعملات الأخرى؛ يكون الاحتياطي الإلزامي بالدولار الأمريكي	9% من ودائع غير المقيمين المقابلة	أقل من سنة واحدة
	7% من ودائع غير المقيمين المقابلة	من سنة إلى سنتين
	كما في الودائع المحلية	أكثر من سنتين

- إدخال تعديلات على نسبة تغطية السيولة لمعالجة معدل التدفق النقدي من الخارج لودائع غير المقيمين بشكل أكثر تحفظاً على النحو الموضح أدناه.

ودائع غير المقيمين	الوزن الترجيحي السابق	الوزن الترجيحي المنقح
جميع الودائع الشخصية ذات أجل استحقاق لا يتجاوز 30 يوماً	10%	30%
جميع الودائع الشخصية ذات أجل استحقاق يزيد عن 30 يوماً	3%	10%
جميع الودائع الأخرى ذات أجل استحقاق لا يتجاوز 30 يوماً	40%	70%

- خفض عامل التمويل المستقر المتاح في إطار صافي نسبة التمويل المستقر في حالة ودائع غير المقيمين على النحو التالي.

ودائع غير المقيمين	الوزن الترجيحي السابق	الوزن الترجيحي المنقح
الودائع الشخصية ذات أجل استحقاق أقل من عام واحد	90%	50%
جميع الودائع الأخرى ذات أجل استحقاق أقل من عام واحد	50%	20%



- توجيه البنوك بالمحافظة على نسبة تغطية السيولة للعمليات الرئيسية بما في ذلك نسبة تغطية السيولة بالدولار الأمريكي وفقاً للحد الأدنى من المتطلبات (100%).
- تعديل نسبة الائتمان إلى الودائع لتتوافق مع أفضل الممارسات الإقليمية والدولية. وبناءً على ذلك، تم تعديل مقام النسبة والذي كان يشمل ودائع العملاء فقط ليشمل أيضاً أوراق الدين والصكوك الصادرة عن البنوك والاقتراض طويل الأجل من خارج قطر، وفقاً للأوزان الترجيحية التالية:

الوزن الترجيحي	أجل الاستحقاق
20%	أكثر من سنة واحدة إلى أقل من سنتين
50%	من سنتين إلى ثلاث سنوات
100%	أكثر من ثلاث سنوات

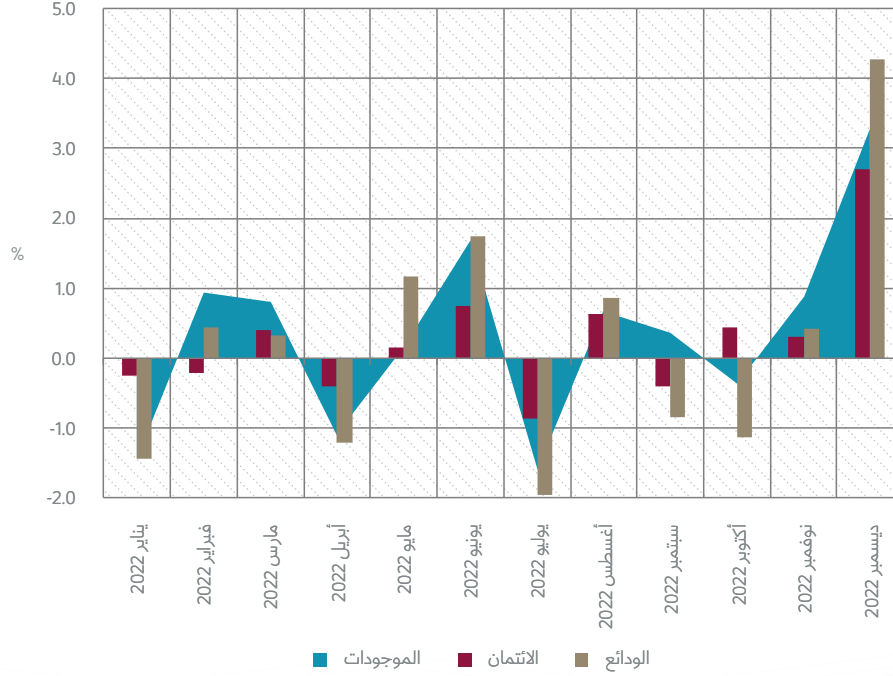
وبجانب إضافة التدابير الاحترازية الكلية المذكورة أعلاه إلى المراقبة المستمرة التي يقوم بها؛ استمرت مراقبة مصرف قطر المركزي وتوجيهاته بشأن تعرض القطاع المصرفي لمصادر الأموال الأجنبية وذلك من خلال: (أ) توجيه البنوك للعمل على جذب الودائع طويلة الأجل وتنويع مصادر الودائع؛ (ب) الرصد اليومي للتغيرات في ودائع غير المقيمين، والتقييم الأسبوعي لهياكل استحقاق ودائع غير المقيمين؛ (ج) إعداد اختبارات الضغط على أساس يومي وأسبوعي وربع سنوي لتقييم حجم السيولة المطلوبة وتحديد نسبة المخاطر في حالة السحب المفاجئ لودائع غير المقيمين.

ونتيجة للإجراءات المذكورة أعلاه، شهد مصرف قطر المركزي تأثيراً إيجابياً على صافي المطلوبات الخارجية للبنوك. حيث انخفضت ودائع غير المقيمين بشكل كبير خلال العام، بينما تحسنت الموجودات ذات السيولة والجودة العالية بالعملة الأجنبية. علاوة على ذلك، انخفض صافي المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي بشكل ملحوظ من 25.5% في نهاية ديسمبر 2021 إلى 20.8% في نهاية ديسمبر 2022.

2.2 التطورات في القطاع المصرفي

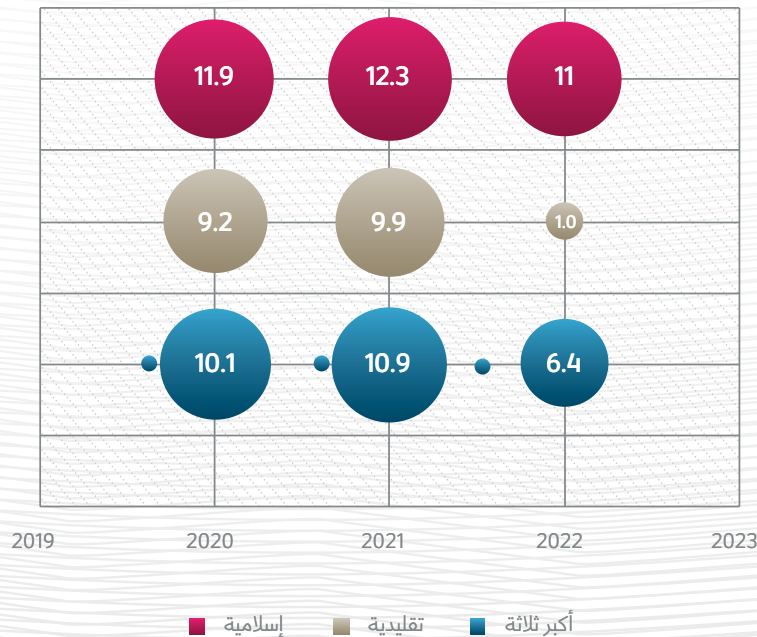
سجل القطاع المصرفي نمواً قوياً في الموجودات بنحو 4.2% في نهاية ديسمبر 2022، على الرغم من انخفاض وتيرة النمو مقارنة بالعام الماضي. وساهم انخفاض الطلب على الائتمان، والذي يرجع بشكل رئيسي إلى استكمال مشاريع البنية التحتية الكبرى المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم، في انخفاض الموجودات. وفي الوقت نفسه كان الطلب على الائتمان من القطاع الخاص مزدهراً. وعلى الرغم من اعتدال نمو الموجودات، إلا أنه تم تسجيل نمو إيجابي مستقر في معظم الأشهر خلال العام (شكل 1-2). وكان استقرار نمو الموجودات مدعوماً في الغالب باستقرار معدل النمو الشهري للائتمان، في حين غطت وتيرة نمو الودائع المرتفعة متطلبات التمويل.

شكل 1-2: تطورات الميزانية العمومية (تغير شهري)



بشكل عام، بلغ متوسط نمو الموجودات في عام 2022 نحو 3.8%، بينما انخفض متوسط نمو الائتمان والودائع بنسبة 1.9% و1.8% على التوالي. ونتيجة لاندماج بنك تقليدي مع بنك إسلامي، نما متوسط موجودات البنوك الإسلامية بشكل كبير خلال العام. كما نما متوسط موجودات مجموعة البنوك الأجنبية بشكل كبير خلال العام، بينما ظل نمو موجودات البنوك التقليدية ضعيفاً (شكل 2-2). ومع اندماج البنكين، ازداد التركيز في الموجودات، وبالتالي بلغت حصة البنوك الثلاثة الكبرى حوالي 71% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

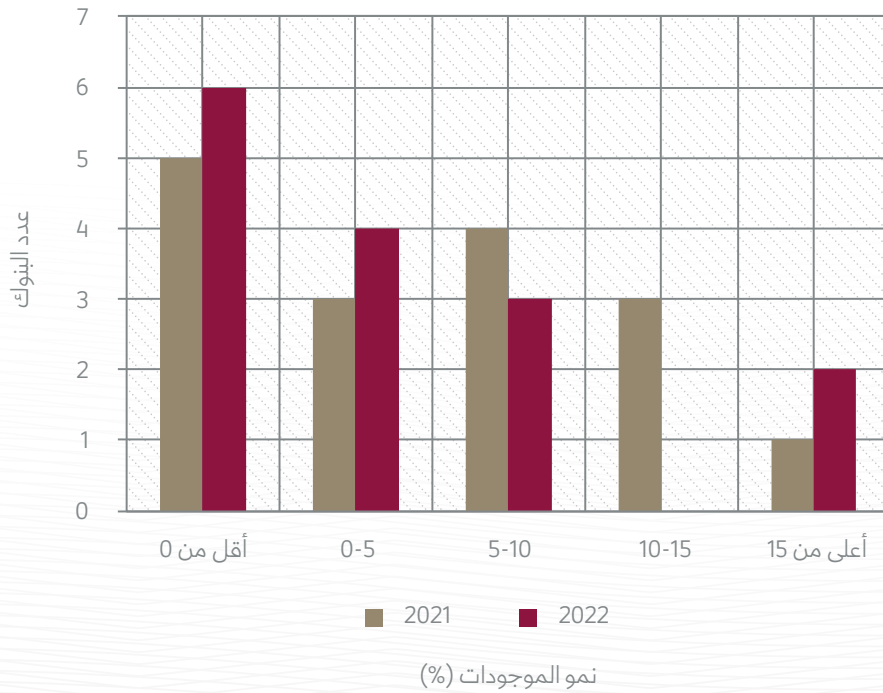
شكل 2-2: نمو متوسط الموجودات على مستوى مجموعات البنوك (%)





كما سجل متوسط موجودات البنوك الثلاثة الكبرى نمواً أعلى بنسبة 6.4% مقارنة بمتوسط نمو القطاع المصرفي البالغ 3.8%. وقد أفاد التقرير الصادر عن بنكين ارتفاع متوسط نمو الموجودات بشكل كبير بما يزيد عن 15% في عام 2022 (شكل 2-3). ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد البنوك التي سجلت انخفاضاً في نمو الموجودات مقارنة بالعام الماضي. وانخفض متوسط موجودات ستة بنوك، بينما سجلت أربعة بنوك نمواً في الموجودات بنسبة تقل عن 5%. وقد تحسنت حصة مجموعة البنوك الإسلامية في إجمالي ائتمان القطاع المصرفي بنحو 1.8 نقطة مئوية على حساب البنوك التقليدية بشكل رئيسي. وبناءً على ذلك، ارتفع متوسط الائتمان المقدم من مجموعة البنوك الإسلامية بنسبة 8.4%، بينما انخفض الائتمان المقدم من البنوك التقليدية (جدول 2-1). وقد اتبع نمو الودائع على مستوى مجموعات البنوك نفس النمط، حيث ازدادت حصة الودائع التي جمعتها البنوك الإسلامية بمقدار 1.6 نقطة مئوية، وازدادت حصة البنوك الأجنبية بمقدار 0.2 نقطة مئوية خلال العام. وعليه، سجلت مجموعة البنوك الإسلامية ومجموعة البنوك الأجنبية نمواً جوهرياً في ودائعهما. وكانت إحدى الأسباب التي ساهمت في ارتفاع نمو الائتمان والودائع لمجموعة البنوك الإسلامية مقابل النمو السلبي للبنوك التقليدية هي اندماج بنك تقليدي مع بنك إسلامي لتشكيل بنك إسلامي.

شكل 2-3: التوزيع التكراري لمتوسط نمو الموجودات %



جدول 1-2: نمو (متوسط) الائتمان والودائع على مستوى مجموعات البنوك (%)

2022	2021	2020		
8.4	15.1	11.9	إسلامي	الائتمان
-0.9	7.9	10.8	تقليدي	
6.1	1.2	3.8	أجنبي	
7.1	19.1	7.7	إسلامي	الودائع
-1.0	3.8	7.7	تقليدي	
10.0	-3.0	-1.5	أجنبي	

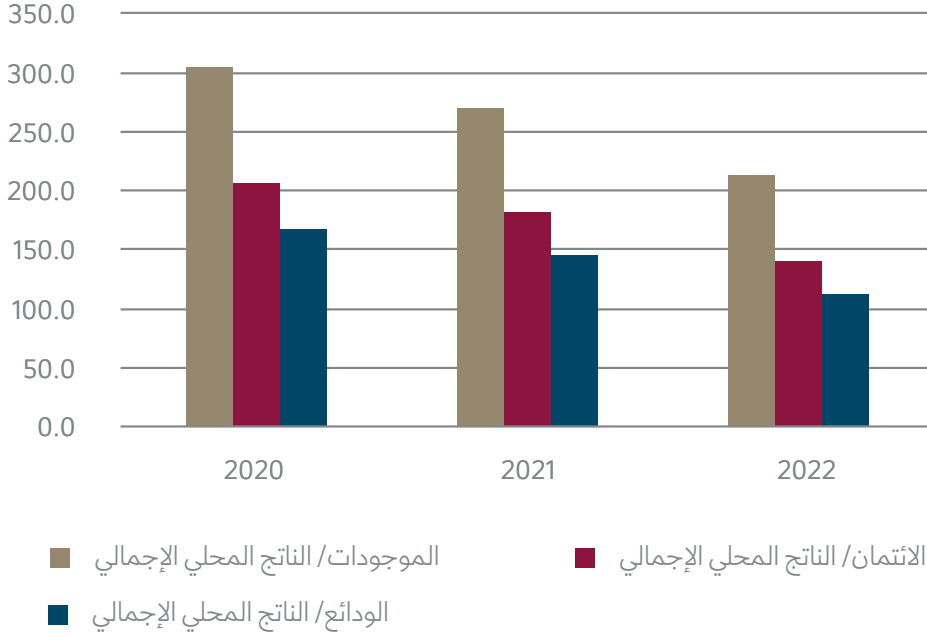
كان من الممكن أن يؤدي توحيد وتركيز الجهود الرامية إلى الابتكار في مجال رقمنة الأنشطة المصرفية إلى خفض العدد الإجمالي للفروع وأجهزة الصراف الآلي. ومن ثم، انخفضت خلال العام المقاييس الديمغرافية والجغرافية للشمول المالي المقدر حسب عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي إلى عدد السكان والمساحة (جدول 2-2). ومع ذلك، ارتفع عدد حسابات الائتمان والودائع في القطاع المصرفي بشكل كبير بنحو 7.7% و7.9% على التوالي، مما يشير إلى تعزيز الشمول المالي في الاقتصاد. أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يقوده ارتفاع أسعار النفط إلى خفض عمق وتغلغل مقاييس الوساطة في القطاع المصرفي، بما في ذلك نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها ظلت أعلى من 100% من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 2-4)، مما يدل على العمق والتغلغل الكبير للوساطة المصرفية في الاقتصاد القطري.

جدول 2-2: مقاييس عمق ووساطة الجهاز المصرفي

2022	2021	2020	السنة
0.08	0.10	0.09	فروع لكل ألف نسمة
18	20	20	فروع لكل ألف كيلو متر مربع
0.53	0.60	0.60	ماكينة صراف آلي لكل ألف نسمة
116	122	122	ماكينة صراف آلي لكل ألف كيلو متر مربع



شكل 2-4: مقاييس عمق ووساطة الجهاز المصرفي



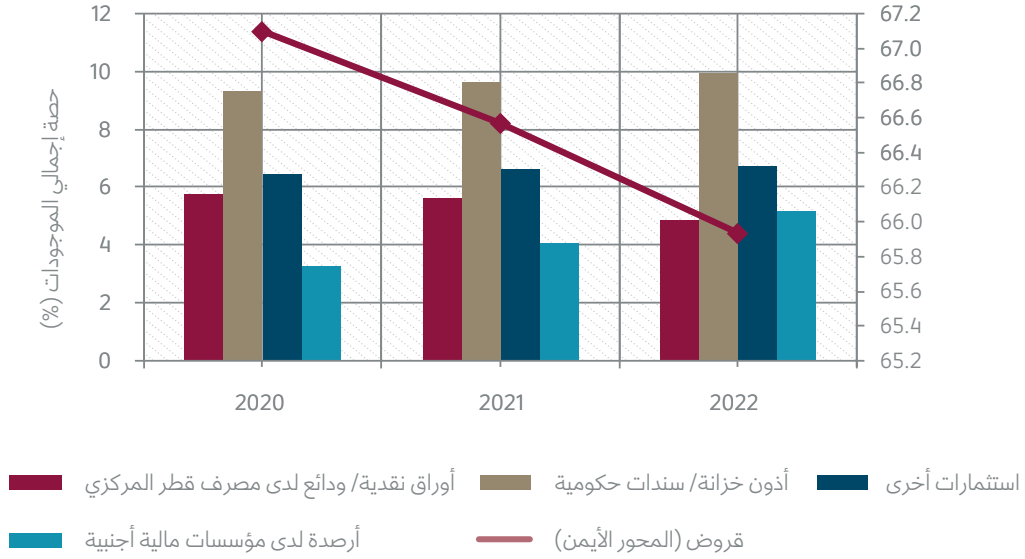
3.2 هيكل الموجودات والمطلوبات¹

لا تزال الموجودات الائتمانية والاستثمارية تمثل فئات الموجودات الرئيسية في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي (شكل 2-5). وتشكل فئات الموجودات تلك معاً حوالي 82.6% من إجمالي الموجودات. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأهمية النسبية لكل منهما اتجهت بشكل هامشي نحو الاستثمار مقارنة بالائتمان. وقد استمر الاعتدال في حصة الائتمان إلى إجمالي الموجودات في عام 2022، بينما زادت الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية. وقد تم استيعاب زيادة نمو الودائع المحلية الناجم عن ارتفاع عائدات النفط في عام 2022 بشكل أساسي من خلال طرح إصدارات جديدة من أدونات الخزنة خلال العام. وبحلول نهاية شهر ديسمبر 2022، قام القطاع المصرفي بتحسين موجوداته لدى البنوك الأجنبية، حيث زادت حصته بمقدار 114 نقطة أساس مقارنة بالعام الماضي. وارتفعت حصة الموجودات الاستثمارية بنحو 40 نقطة أساس، بينما انخفضت حصة موجودات الائتمان بمقدار 63 نقطة أساس.

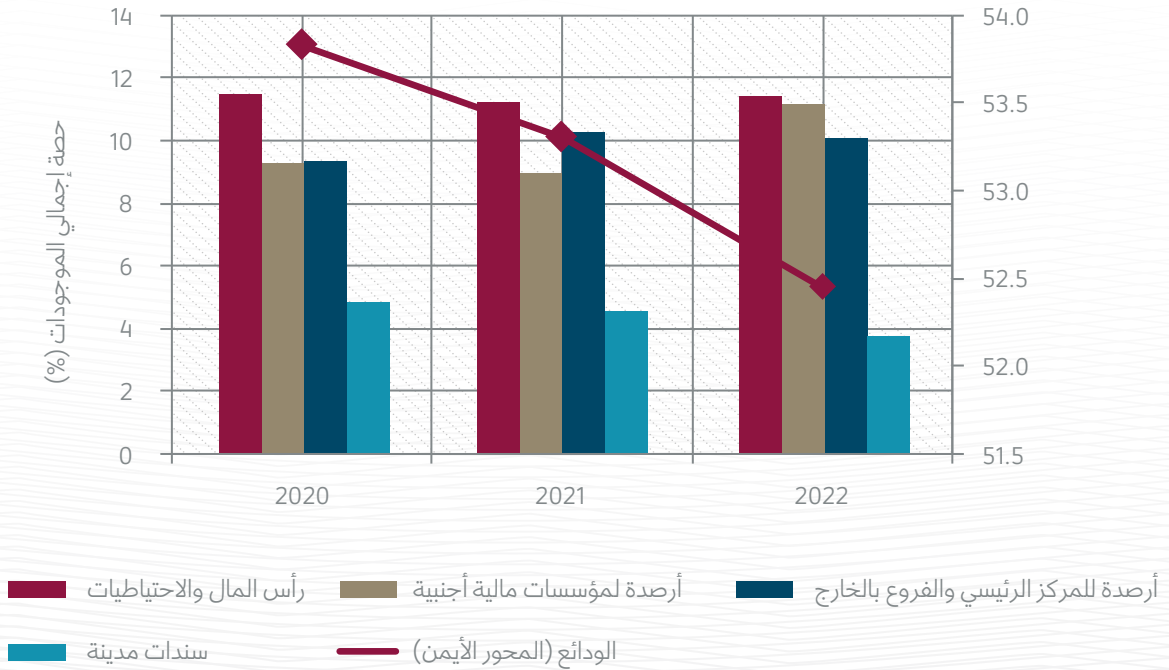
أما فيما يتعلق بالمطلوبات، فقد انخفضت حصة الودائع الإجمالية بمقدار 86 نقطة أساس، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض ودائع غير المقيمين وذلك في أعقاب إجراءات السياسة الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي لخفض التمويل الخارجي للقطاع المصرفي (شكل 2-6). وقد أدى انخفاض حصة الودائع إلى زيادة حصة رأس المال والمطلوبات للبنوك الأجنبية. وزادت حصة رأس المال والاحتياطيات بمقدار 21 نقطة أساس، بينما زادت حصة المطلوبات للبنوك الأجنبية بشكل كبير بمقدار 217 نقطة أساس في نهاية ديسمبر 2022.

¹ بداية من هذا القسم، يُحدد الوضع بحلول نهاية شهر ديسمبر ما لم يحدد خلاف ذلك.

شكل 5-2: بنية موجودات القطاع المصرفي

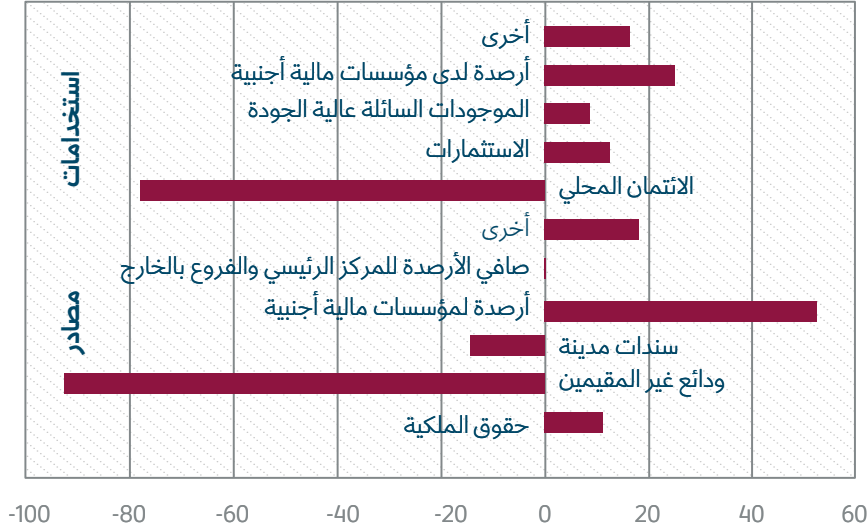


شكل 6-2: بنية مطلوبات القطاع المصرفي



ساعد اعتدال وتيرة نمو الائتمان إلى جانب النمو الكبير في الودائع المحلية في انخفاض الفجوة بين الائتمان والودائع المحلية بشكل كبير، وهو إحدى الاستخدامات الرئيسية للأموال في عام 2022 (شكل 7-2). وبالتالي، قام القطاع المصرفي بخفض مصادر الأموال من ودائع غير المقيمين استجابةً للإصلاحات التنظيمية الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي. ومن بين استخدامات الأموال، سجلت الموجودات لدى البنوك الأجنبية أعلى نسبة نمو تليها الموجودات الأخرى والموجودات الاستثمارية. ومن بين المصادر الأخرى غير وداائع غير المقيمين، انخفضت سندات الدين خلال العام، بينما زاد رأس المال والاحتياطي والمطلوبات للبنوك الأجنبية لسد الفجوة الناتجة في مصادر الأموال.

شكل 7-2: التغيرات في استخدامات الأموال ومصادرها (مليار ريال)



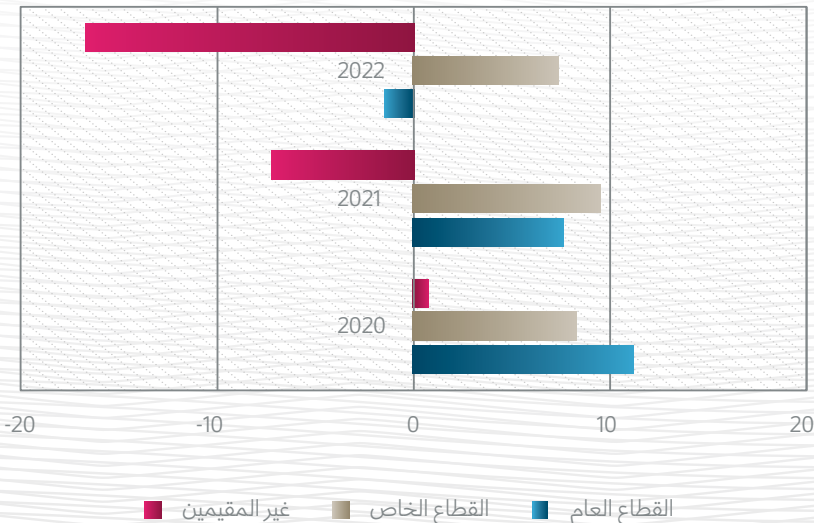
التوزيع القطاعي للائتمان

أدت طفرة في مشاركة القطاع الخاص في المرحلة الأخيرة من الإنجازات الخاصة باستضافة بطولة كأس العالم 2022 إلى نمو الطلب على الائتمان في القطاع الخاص بشكل كبير.

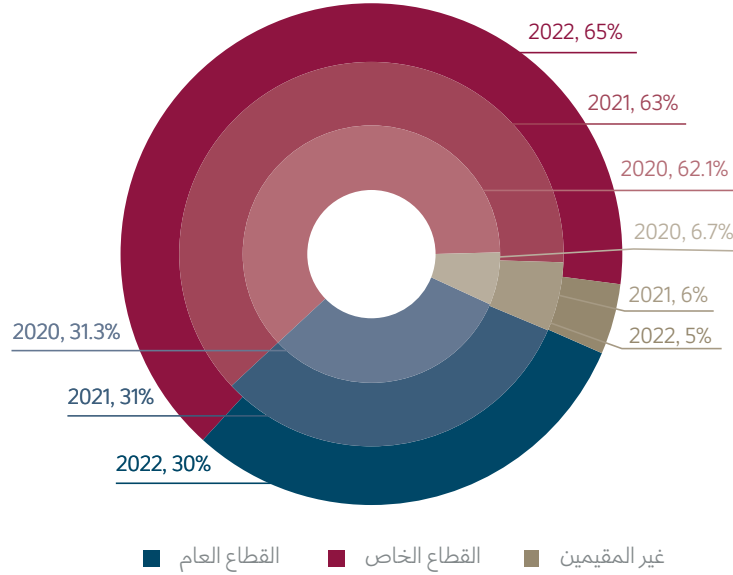
وبناءً على ذلك، ارتفع ائتمان القطاع الخاص بنسبة 7.4% على الرغم من اعتداله بنسبة 2.1 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، أدى استكمال مشاريع البنية التحتية الرئيسية إلى انخفاض الطلب على الائتمان من القطاع العام. وفي محاولة للحد من التعرض خارج قطر مع الأخذ في الاعتبار تشديد الأسواق المالية العالمية، قامت البنوك بتخفيض الائتمان المقدم لغير المقيمين. وبالتالي، انخفض هذا الائتمان في القطاع المصرفي بنسبة 16.7% زيادةً على الانخفاض البالغ 7.2% في عام 2021. وكما لوحظ سابقاً، انخفض الطلب على ائتمان القطاع العام بنسبة 1.4% في عام 2022 (شكل 8-2).

ونتيجة لذلك، انخفضت حصة ائتمان القطاع العام بمقدار 1.4 نقطة مئوية، بينما زادت حصة ائتمان القطاع الخاص زيادةً كبيرة بمقدار 2.5 نقطة مئوية (شكل 9-2).

شكل 8-2: نمو الائتمان - نهاية ديسمبر (%)

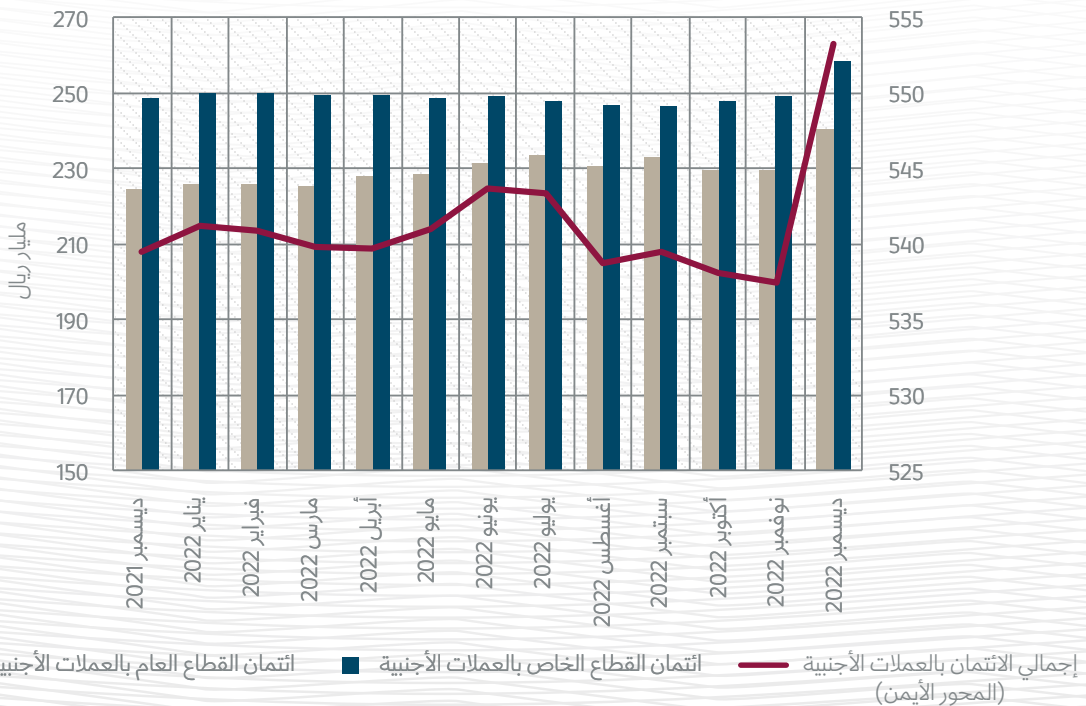


شكل 2-9: هيكل الائتمان - نهاية ديسمبر



ظل الطلب على الائتمان بالعملة الأجنبية مستقرًا إلى حد كبير حتى ديسمبر 2022، بينما زاد بشكل كبير خلال الشهر الأخير من العام (شكل 2-10). زاد الطلب على الائتمان بالعملة الأجنبية في ديسمبر 2022 من القطاعين الخاص والعام. وقد تعززت زيادة الائتمان بالعملات الأجنبية إلى المدفوعات المتعلقة ببعض الأنشطة المرتبطة بقطاع التجارة والخدمات والتي نشطت خلال الأشهر التي تم خلالها استضافة بطولة كأس العالم. ومن ثم زاد ائتمان القطاع العام بالعملة الأجنبية بنسبة 7.1% بحلول نهاية ديسمبر 2022 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما زاد ائتمان القطاع الخاص بنسبة 3.9% خلال نفس الفترة. وفي المقابل، انخفض الائتمان بالعملة الأجنبية المقدم لغير المقيمين بنحو 18% في العام الحالي.

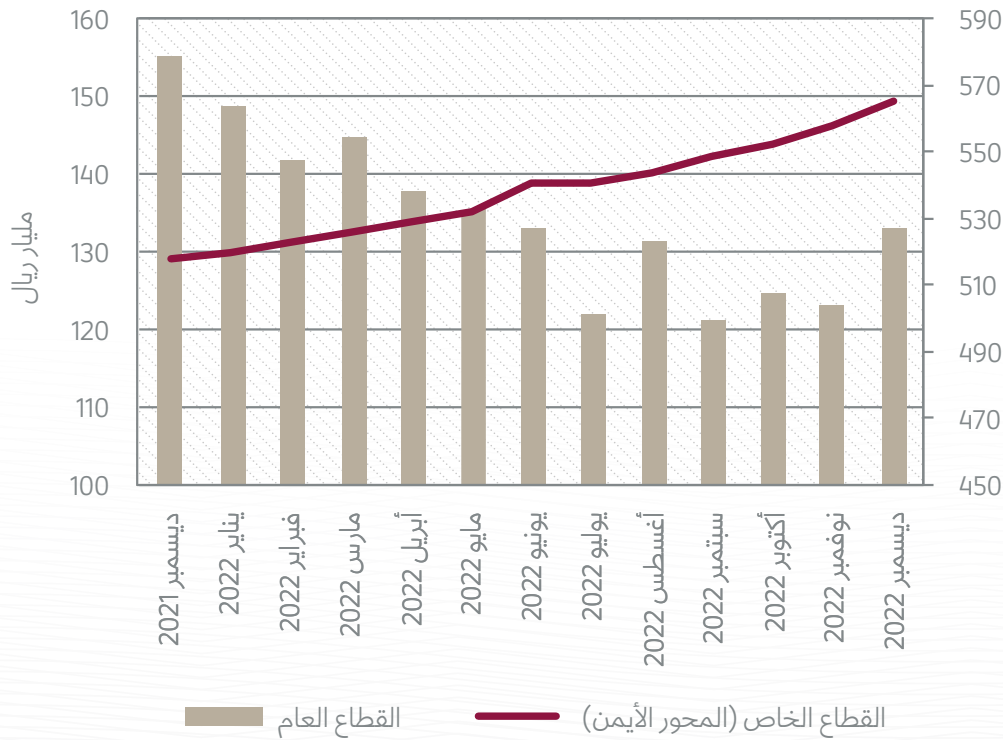
شكل 2-10: اتجاه الائتمان بالعملات الأجنبية على مستوى القطاعات





شهد الائتمان بالعملية المحلية تحسناً بحلول نهاية ديسمبر 2022. مقارنةً بالنمو الضعيف المسجل في عام 2021 بنسبة 1.8%، شهد الائتمان بالعملية المحلية نمواً جوهرياً بنسبة 3.8% في عام 2022. وقد ساهم القطاع الخاص بشكل كامل في نمو الائتمان بالعملية المحلية، والذي ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 9.1%. ومن ناحية أخرى، انكمش ائتمان القطاع العام بالعملية المحلية بنسبة 13.8% في عام 2022، علاوةً على انخفاضه بنسبة 9.2% في عام 2021. وتوضح البيانات الشهرية عن الائتمان بالعملية المحلية الذي يطلبه القطاع العام استمرار الاتجاه الهبوطي حتى الربع الثالث، والذي ارتفع بعد ذلك وإن كان بشكل هامشي (شكل 11-2).

شكل 11-2: اتجاه الائتمان بالريال القطري على مستوى القطاعات



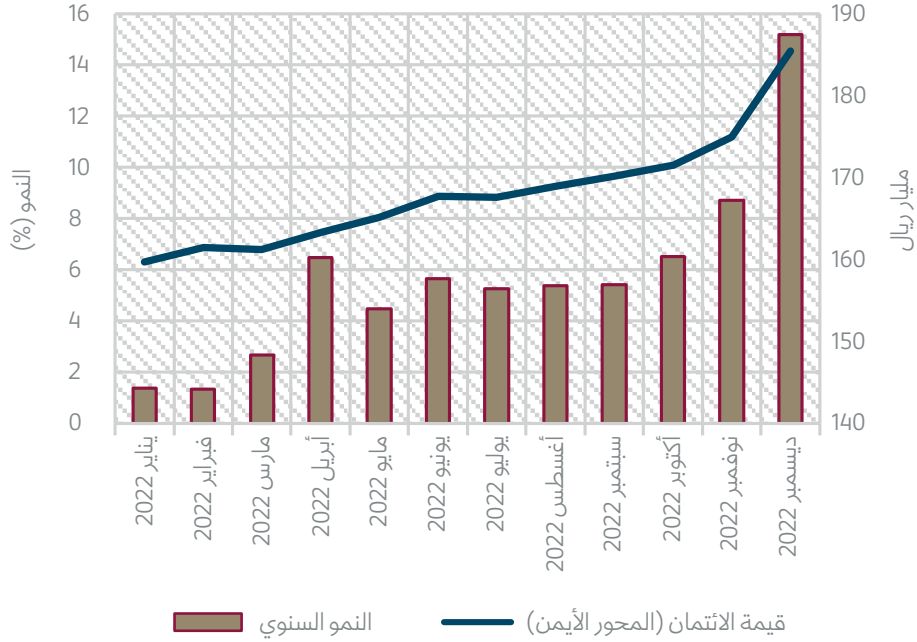
ومن بين فئات ائتمان القطاع العام، انخفض الطلب على الائتمان من الحكومة انخفاضاً حاداً (جدول 3-2). وربما كان استكمال مشاريع البنية التحتية الحكومية الكبرى والجهود الواعية الرامية إلى الحد من اعتماد الحكومة على الائتمان المصرفي المحلي وبالتالي تجنب مزاحمة الطلب على الائتمان في القطاع الخاص سبباً في تراجع الائتمان الحكومي بشكل حاد. ومع ذلك، قفز الطلب على الائتمان من المؤسسات الحكومية بنسبة 9.7%، بينما انخفض الطلب على الائتمان من المؤسسات شبه الحكومية. ومن بين فئات القطاع الخاص، حققت "التجارة العامة"، والتي استحوذت على حصة كبيرة تبلغ حوالي 13.4%، نمواً معتدلاً بنسبة 3.5%. ومن بين المكونات الرئيسية للقطاع الخاص، لوحظ أعلى نمو في قطاع الائتمان العقاري، والذي حقق نمواً بنسبة 15.2% بحلول نهاية ديسمبر 2022. كما سجل قطاع الخدمات، والذي يستحوذ على الحصة الأكبر من ائتمان القطاع الخاص، نمواً برقم مزدوج. كما زاد الائتمان الممنوح لقطاع الاستهلاك على مدار العام، إلا أنه كان نمواً بطيئاً. إلا أن الطلب على الائتمان من قطاعي الصناعة والمقاولين انخفض خلال العام.

جدول 2-3: توزيع الائتمان وفقاً للقطاعات الاقتصادية

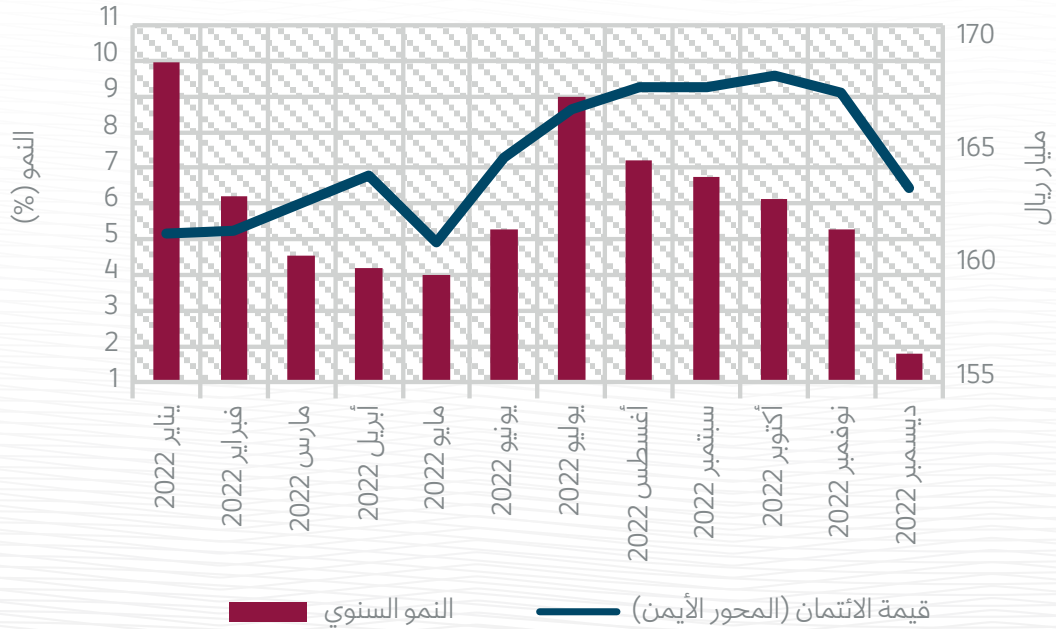
القطاع	ديسمبر 2021		ديسمبر 2022	
	النمو	الحصة النسبية	النمو	الحصة النسبية
القطاع العام	7.6	31.2	-1.4	29.8
الحكومة	4.0	11.7	-18.4	9.2
المؤسسات الحكومية	11.0	18.0	9.7	19.1
المؤسسات شبه الحكومية	-1.9	1.5	-2.3	1.5
القطاع الخاص	9.5	63.0	7.4	65.6
الصناعة	17.0	1.6	-9.5	1.4
التجارة العامة	11.1	13.4	3.5	13.4
الخدمات	15.8	17.9	11.3	19.3
المقاولون	11.3	3.4	-0.8	3.3
العقارات	5.4	13.2	15.2	14.8
الاستهلاك	9.0	13.2	1.8	13.0
أخرى	-74.4	0.2	47.7	0.3
خارج قطر	-7.2	5.8	-16.7	4.6

ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع العقاري بشكل معتدل في الربع الأول من العام واستقر إلى حد كبير في الربعين الثاني والثالث (شكل 2-12). ومع ذلك، خلال الربع الأخير من العام -وخلال الأشهر التي تزامنت مع بطولة كأس العالم لكرة القدم، زاد الائتمان في قطاع العقارات بشكل كبير. ونظراً لأن الائتمان العقاري يستحوذ على حصة كبيرة من ائتمان القطاع الخاص، فإن مصرف قطر المركزي يراقب عن كثب التطورات في هذا القطاع للوقوف على أي نقاط ضعف في القطاع في وقت مبكر. ولتحقيق ذلك، يقوم مصرف قطر المركزي بدراسة التطورات في سوق العقارات بالتفصيل بناءً على مؤشر أسعار العقارات بشكل ربع سنوي. وبالإضافة إلى هذا التحليل، يجري فحص التطورات في مختلف المعايير سواء في جانب الطلب (تحركات أسعار الإيجار) أو في جانب العرض (شهادات إتمام البناء وتراخيص البناء)، وأداء الكيانات العقارية المدرجة في البورصة، وما إلى ذلك، لاستخلاص الاستنتاجات وتصميم تدابير السياسة العامة المناسبة (إطار 2-2). وكان الائتمان الاستهلاكي مستقراً إلى حد كبير في النصف الأول من العام. ومع ذلك، ارتفع في النصف الثاني من العام بشكل مستمر حتى ديسمبر 2022، لكنه انتهى بتراجع في النمو (شكل 2-13).

شكل 2-12: تطور الائتمان العقاري



شكل 2-13: تطور الائتمان الاستهلاكي

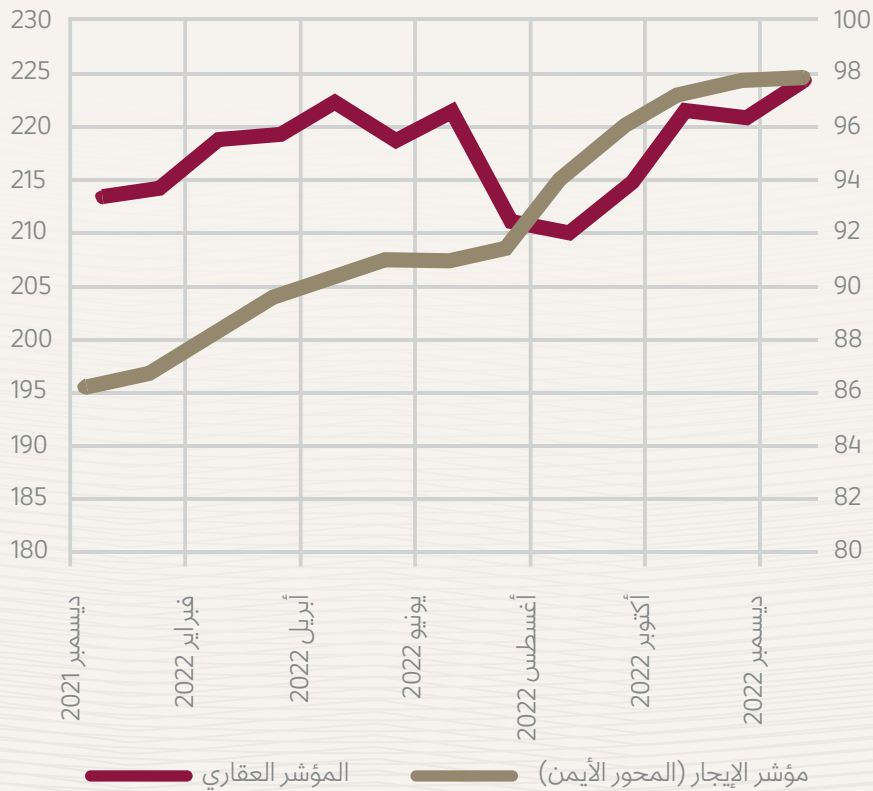


يشير مسح الإقراض المصرفي الذي أجراه مصرف قطر المركزي إلى أن شروط الإقراض قد اتجهت إلى حد ما نحو التشديد في النصف الثاني من العام بعد تحسنها بشكل كبير في النصف الأول من عام 2022 (إطار 2-3).

إطار 2.2: تقرير العقارات-2022

إن تطوير القطاع العقاري يُعد ذا أهمية قصوى في تحليل الاستقرار المالي لما له من روابط متبادلة وأثر مضاعف في اقتصاد دولة قطر. كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فقد شكل الائتمان العقاري 21.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (24.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021). علاوة على ذلك، بلغت حصة الائتمان العقاري من إجمالي ائتمان القطاع الخاص المحلي بالنظام المصرفي نحو 22.5% في نهاية ديسمبر 2022 (21.0% في عام 2021). شهد مؤشر الإيجارات، وهو المؤشر الرئيسي لأسعار العقارات، زيادة قوية على مدار العام (شكل أ). ولوحظ أن الزخم المتزايد في الاقتصاد خلال العام الذي شهد فعاليات كأس العالم لكرة القدم إضافة إلى التوقعات المرتبطة بارتفاع العائد من إيرادات الإيجار قد أدت إلى زيادة مطردة في مؤشر الإيجار. كما شهدت أسعار العقارات رياحاً مواتية؛ حيث ارتفع الطلب على العقارات السكنية والتجارية لاستيعاب المشجعين والمسؤولين. وقد ارتفع مؤشر أسعار العقارات معظم الأشهر خلال العام ليرتفع إلى 5.2% في نهاية شهر ديسمبر 2022 بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد شهدت دولة قطر زيادة في أنشطة البناء على نطاق واسع خلال عام 2022 من أجل استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم. وقد عكست "شهادات إتمام البناء" التي نمت بمعدل سنوي بلغ 28.8% (شكل ب) مهام استكمال وتحقيق الاستعداد قبل الحدث.

شكل أ: تطور مؤشر أسعار العقارات



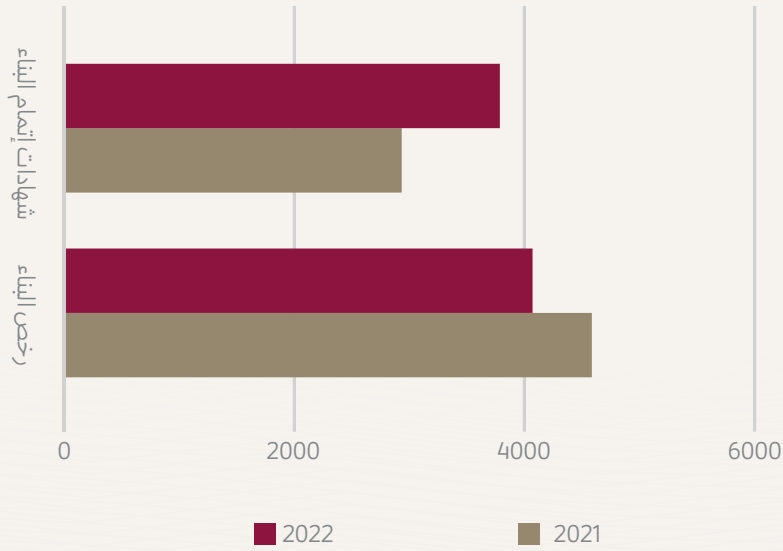
أما على أساس سنوي، فقد شهد القطاع غير السكني نموًا أعلى بنسبة (39.7%) مقارنة بالقطاع السكني (26.1%) في "شهادات إتمام البناء". وتراجعت "تراخيص البناء"، وهي مؤشر رئيسي على توقع الأنشطة العقارية، بنسبة 11.1% (على أساس سنوي).

نما الائتمان المصرفي لقطاع العقارات بمعدل سنوي بلغ 15.2% في عام 2022. كانت قروض "الإسكان التجاري" أكبر مكون في الائتمان العقاري بحصة نسبية بلغت نحو 35.2% من إجمالي القروض العقارية. ومن بين المكونات الأخرى للقروض العقارية، بلغت حصة قروض "المطورين العقاريين" نحو 27.1%، بينما بلغت حصة قروض "الإسكان الخاص" نحو 17.3% (شكل ج).

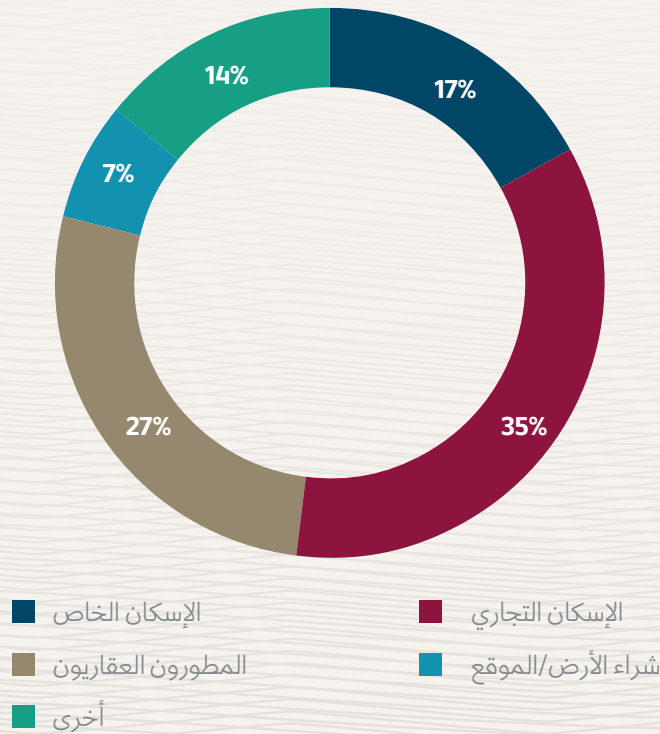


وبشكل عام، فإن استضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 عادت بنفع عظيم على دولة قطر مما جعلها تحقق سمعة وطنية في المحافل العالمية، كما تلقى الاقتصاد حافزاً كبيراً بفضل تنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية. ومع استمرار قيام اللاعبين الرئيسيين في القطاع العقاري بتوفير الوحدات السكنية لاستيعاب المشجعين، أضاف قطاع الضيافة غرفاً فندقية بمعدل غير مسبوق. وأنشأت الأسماء العالمية البارزة في قطاع البيع بالتجزئة منافذ بيع في مراكز التسوق الجديدة، بينما كان الزوار والمقيمون لديهم خيارات كثيرة من بينها الاستمتاع بالمتنزهات الترفيهية المفتوحة حديثاً والمطاعم الراقية ونوادي الشواطئ ومنافذ الأزياء.

شكل ب: مؤشرات الإقراض للأنشطة العقارية



شكل ج: مكونات القروض العقارية للقطاع الخاص



أنهت الشركات العقارية المدرجة العاملة في دولة قطر عام 2022 بزيادة في الأرباح والإيرادات مقارنة بالعام السابق، وأعلنت عن توزيعات الأرباح لمساهميها. بالنسبة للعام المقبل، يُتوقع انخفاض أسعار الإيجارات بسبب زيادة العرض. ومع ذلك، فقد نظمت قطر للسياحة بشكل خاص ودولة قطر بشكل عام، العديد من الفعاليات التجارية والرياضية الدولية التي من شأنها أن تبقى توقعات الطلب إيجابية وحيوية. بناءً على خبرتهم أثناء بطولة كأس العالم لكرة القدم، قد يعود الزوار الدوليون إلى قطر في المستقبل وهو ما سيُبقي مؤسسات الضيافة مشغولة.

إطار 3.2: مسح الإقراض المصرفي

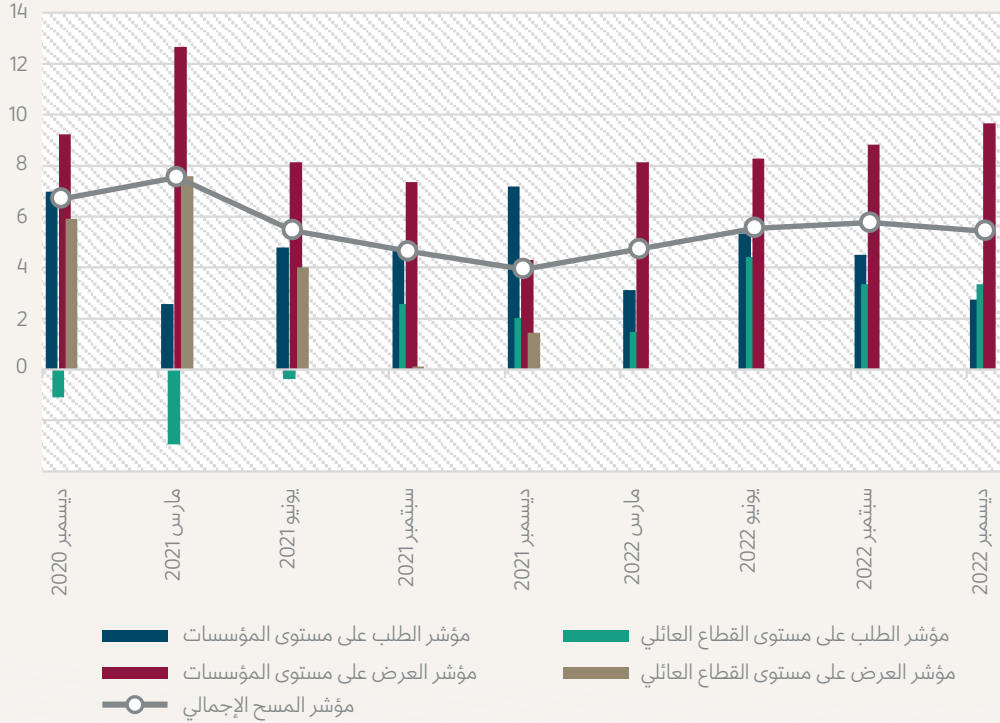
مسح الإقراض البنكي هو مسح نوعي يعكس شروط الإقراض العامة للبنوك عند الموافقة على طلبات الحصول على قرض. وتلعب التغييرات في معايير الائتمان دوراً رئيسياً في فهم سلوك الإقراض لدى البنوك المشاركة. كما أنها تجسد الطلب على القروض من قطاع الشركات والقطاع العائلي كما لوحظ من قبل كبار المسؤولين عن قرارات منح الائتمان في القطاع المصرفي. ويتم عرض نتائج الدراسة الاستقصائية على هيئة مؤشرات انتشار، وهي متوسط النسبة المئوية الصافية لإجمالي الردود. حيث تشير القيمة (الإيجابية/السلبية) للتغيير في معايير الائتمان إلى (التيسير/التشديد الصافي) لشروط الائتمان. يتراوح المؤشر من -100 إلى +100 (تشير علامة السالب إلى التشديد بينما تشير علامة الموجب إلى التيسير). ويعتبر المؤشر العام مؤشر مركب تم إنشاؤه من مؤشرات جانب العرض (استناداً إلى التغييرات في شروط الإقراض التي يعتمدها البنك) ومؤشرات جانب الطلب (تصور البنوك فيما يتعلق بالطلب على الائتمان). ولإنشاء المؤشر العام، تم تخصيص أوزان ترجيحية مختلفة لقطاع الشركات (0.65) وللقطاع العائلي (0.35). يشير مؤشر الطلب إلى النسب المئوية الصافية للبنوك التي ساهمت بشكل إيجابي في جانب الطلب على الموافقات على القروض، بينما يشير مؤشر جانب العرض إلى النسب المئوية الصافية للبنوك التي ساهمت بشكل إيجابي أو لعبت دوراً في تخفيف شروط قبول القروض أو الرغبة في منحها. ويرد فيما يلي المؤشرات المختلفة التي تمت معايرتها من المسح الذي تم إجراؤه في ديسمبر 2021 ويونيو 2022 وديسمبر 2022.

يعرض الرسم البياني التحركات ربع السنوية في المؤشرات الرئيسية خلال العامين الماضيين.

- يظهر المؤشر العام تحسن شروط الإقراض المصرفي في النصف الأول من العام وانخفضت بشكل طفيف في النصف الثاني. ويمكن أن يُعزى التحسن في شروط الإقراض إلى بيئة الاقتصاد الكلي الإيجابية بالتزامن مع استضافة بطولة كأس العالم 2022.
- تحسنت شروط إقراض المؤسسات تحسناً كبيراً خلال العام، بينما كانت معتدلة بالنسبة للقطاع العائلي.
- من جانب العرض، استمرت البنوك في تخفيف شروط الإقراض للمؤسسات بينما انخفض الطلب منها.
- انخفض الطلب على القروض من المؤسسات، والذي تحركه احتياجات رأس المال العامل بشكل أساسي، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى عوامل ما بعد كأس العالم لكرة القدم والارتفاع المستمر في أسعار الفائدة.
- بالنسبة لقطاع للقطاع العائلي، ففي الوقت الذي زاد فيه الطلب، شددت البنوك متطلبات الإقراض.
- نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع الأسعار وتأثيرها على الميزانيات العمومية، ربما تكون البنوك قد شددت الموافقة على القروض المقدمة للقطاع العائلي.
- يتوقع مؤشر التوقعات تطبيق سياسة مشددة في المستقبل بسبب عوامل ما بعد كأس العالم لكرة القدم والزيادة في أسعار الفائدة.



شكل: التحركات الفصلية لمؤشرات الإقراض المصرفي

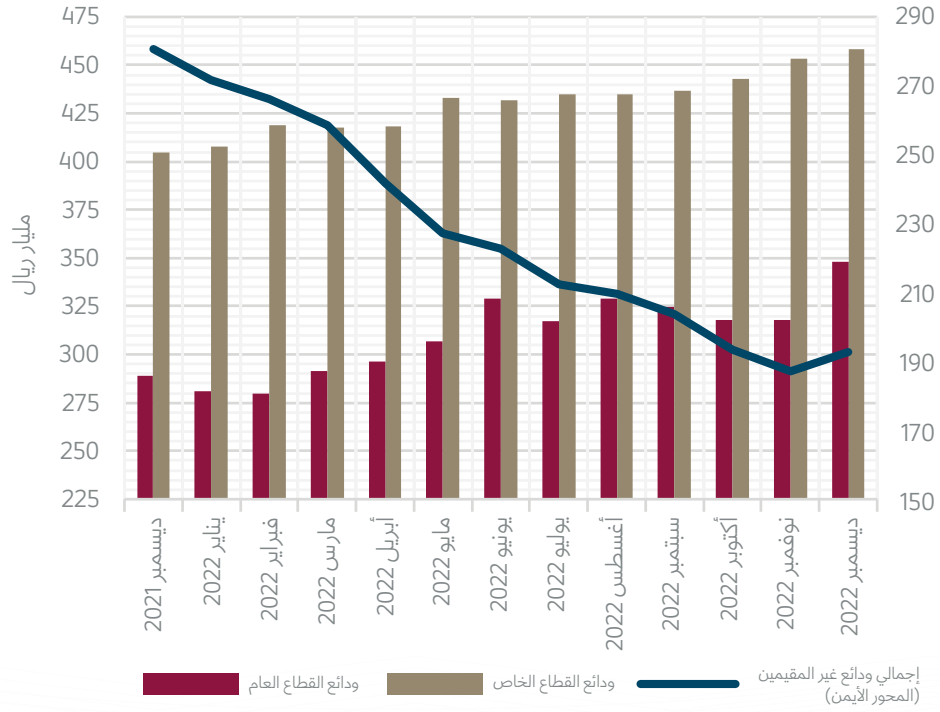


التوزيع القطاعي للودائع

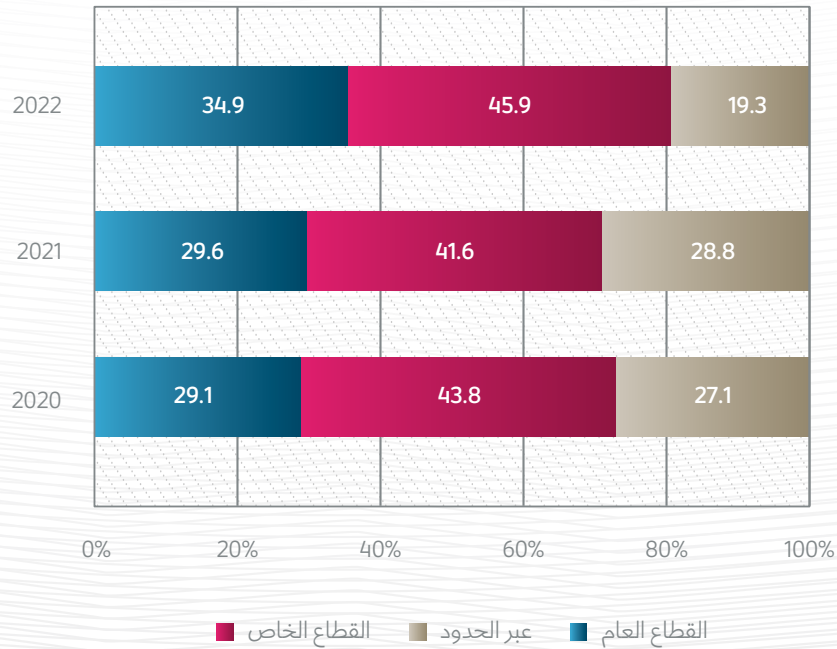
بذل مصرف قطر المركزي خلال العام جهوداً لخفض الاعتماد على مصادر الأموال الخارجية من قبل القطاع المصرفي، لاسيما وودائع غير المقيمين. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في وودائع غير المقيمين (شكل 2-14)، بينما نجحت الودائع المحلية غالباً في سد الفجوة الناشئة عن ذلك. وبشكل عام، في نهاية ديسمبر 2022، تمكن إجمالي الودائع من تسجيل نمو معتدل بنسبة 2.6% على أساس سنوي. ومن بين الودائع المحلية، سجلت كل من وودائع القطاع العام والقطاع الخاص نمواً ملحوظاً. وقد شهدت وودائع القطاع العام نمواً بنحو 20.7% على أساس سنوي، بينما زادت وودائع القطاع الخاص بنسبة 13.2%. ونتيجة لذلك، تغير أيضاً التوزيع القطاعي للودائع؛ حيث ارتفعت حصة وودائع القطاع العام بمقدار 5.2 نقطة مئوية واستقرت عند 34.9% في نهاية ديسمبر 2022، بينما انخفضت حصة وودائع غير المقيمين بمقدار 9.5 نقطة مئوية (شكل 2-15).

إلى جانب الانخفاض في وودائع غير المقيمين انخفض إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية للقطاع المصرفي، وإن كان بشكل هامشي، بنسبة 1.3%. وقد غطى النمو المتسارع في الودائع بالعملة الأجنبية من القطاعين العام والخاص في الغالب الانخفاض في الودائع بالعملة الأجنبية من وودائع غير المقيمين (شكل 2-16). وأدى الانخفاض العام في الودائع بالعملة الأجنبية إلى انخفاض حصتها النسبية لتصل إلى 48.2% في عام 2022 من نسبة تتجاوز 50% في عام 2021.

شكل 2-14: التحركات في الودائع القطاعية



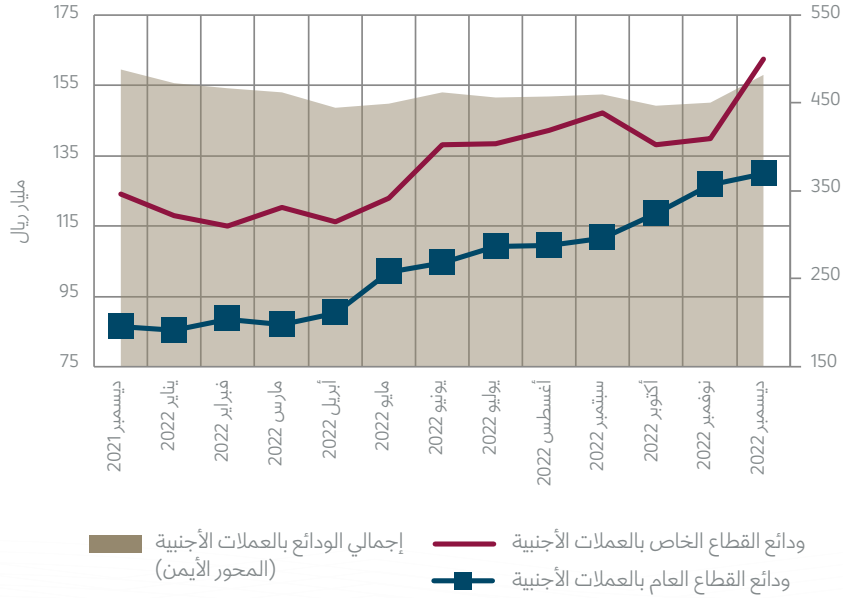
شكل 2-15: هيكل الودائع - نهاية ديسمبر



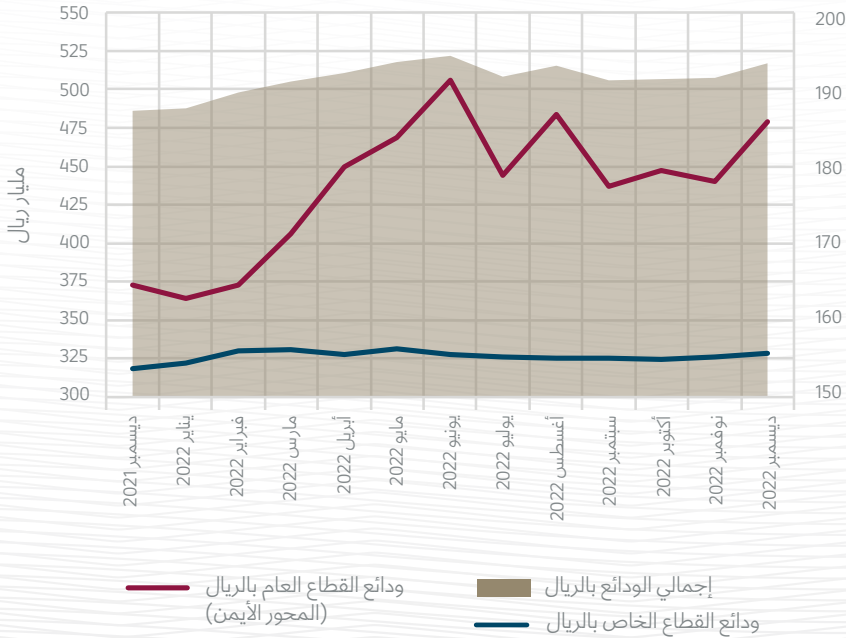


سجلت الودائع بالعملة المحلية نمواً بنسبة 6.4% في العام مدعومة بودائع كبيرة من القطاع العام بالعملة المحلية (13.0%). كما نمت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بشكل إيجابي، ولكن بوتيرة أبطأ (شكل 2-17).

شكل 2-16: التوزيع القطاعي للودائع بالعملة الأجنبية



شكل 2-17: التوزيع القطاعي للودائع بالريال القطري



السيولة في القطاع المصرفي

شهدت السيولة في القطاع المصرفي تحسناً خلال عام 2022. من جانب الموجودات، سجل المتوسط الشهري للسيولة شبه النقدية² نمواً بلغ 56.5 مليار ريال خلال العام الحالي. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع إصدار أذونات الخزنة خلال الربع الأخير من العام إلى تحسين السيولة العامة³ للقطاع المصرفي (جدول 4-2).

جدول 4-2: الموجودات السائلة في القطاع المصرفي (مليار ريال)

2020	2021	2022	
52.3	57.7	56.5	متوسط السيولة شبه النقدية
213.5	218.6	235.1	متوسط السيولة

ومن ناحية المطلوبات، تعتمد التغييرات في هيكل تمويل السيولة اعتماداً كبيراً على الفجوة بين الائتمان والودائع المحلية.

وقد انخفضت الفجوة بين الائتمان والودائع المحلية بشكل كبير في عام 2022 مدعومة بتباطؤ وتيرة نمو الائتمان والنمو المرتفع بشكل ملحوظ في الودائع المحلية.

وقد سهل ذلك على القطاع المصرفي أن يقلل اعتماده على مصادر الأموال الخارجية إلى حد ما. وانخفضت معظم مصادر الأموال من الخارج باستثناء الأموال التي تم الحصول عليها من المؤسسات المالية الأجنبية. غير أن مدة مصادر الأموال اتجهت نحو الأجل القصير (جدول 5-2). وزادت حصة المطلوبات ذات أجل استحقاق يصل إلى ستة أشهر وأجل استحقاق من ستة أشهر إلى سنة في نهاية ديسمبر 2022. وربما كان سيناريو زيادة أسعار الفائدة العالمية جنباً إلى جنب مع تشديد السياسة النقدية الأمريكية أحد أسباب التحول نحو فئة الاستحقاق الأقصر أجلاً. في الوقت نفسه، ظلت مدة فئة الموجودات مستقرة إلى حد كبير في المجموعة قصيرة الأجل (حتى عام واحد).

جدول 5-2: هيكل الآجال للموجودات والمطلوبات الرئيسية (حصة نسبية: %)

Dec-20	Dec-21	Dec-22	المطلوبات الرئيسية
57.4	57.5	62.2	حتى ستة أشهر
11.8	9.5	11.7	من ستة أشهر إلى سنة
17.8	18.7	14.7	أكثر من سنة إلى سنتين
13.0	14.3	11.4	أكثر من سنتين

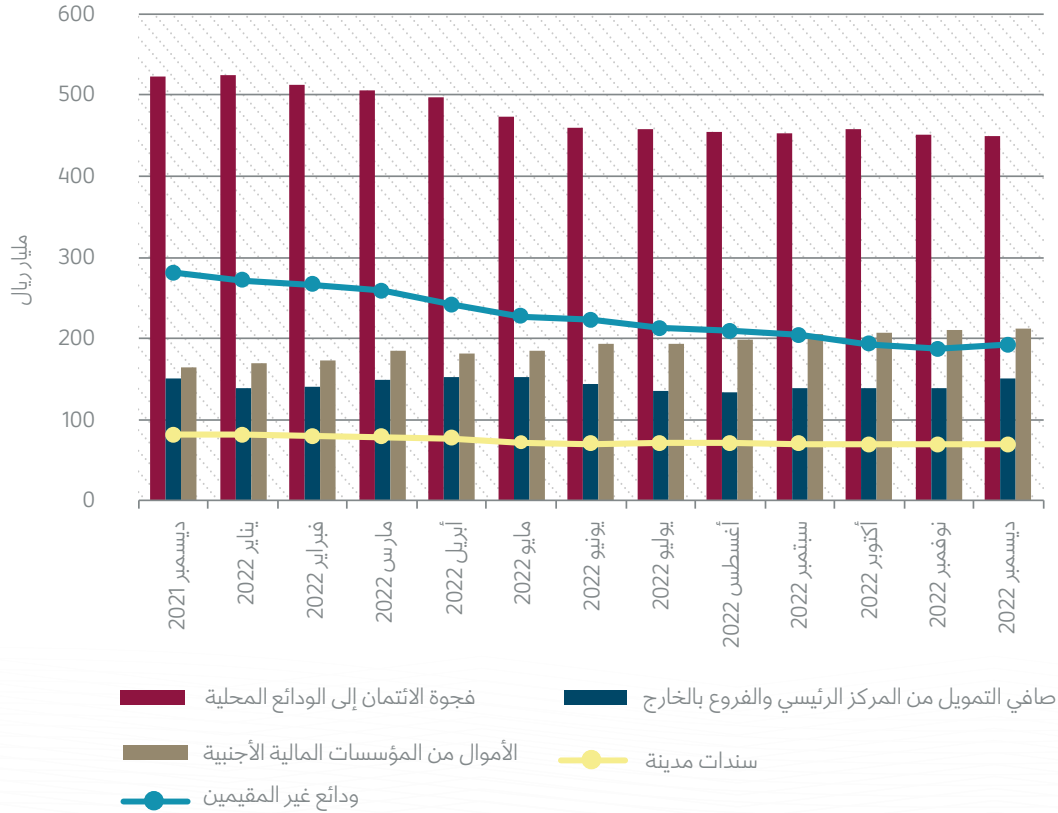
Dec-20	Dec-21	Dec-22	الموجودات الرئيسية
27.3	27.3	24.0	حتى ستة أشهر
3.7	3.6	5.3	من ستة أشهر إلى سنة
10.9	12.4	14.6	أكثر من سنة إلى سنتين
58.1	56.7	56.2	أكثر من سنتين

2 المبلغ النقدي، وودائع سوق النقد القطري، وفائض الأرصدة الاحتياطية.

3 مجموع السيولة شبه النقدية، وأذونات الخزنة/ السندات الحكومية.



شكل 2-18: مطلوبات البنوك السائلة



4.2 التطورات في التعرضات خارج الميزانية العمومية

انخفضت المطلوبات والالتزامات الطارئة التي قد تؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة خلال فترات تزايد نقاط الضعف خلال العام، مما أدى إلى انخفاض عام في التعرضات خارج الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. ومع ذلك، زادت أنشطة التحوط المصرفية للتخفيف من مخاطر السوق المحتملة. كما زادت الموجودات التي تندرج تحت أنشطة الإدارة، والتي تعتبر ذات ربحية، بشكل ملحوظ خلال العام (جدول 2-6). ومن بين مجموعات البنوك، قامت مجموعة البنوك الإسلامية بتحسين أنشطتها خارج الميزانية العمومية، في حين قامت باقي المجموعات المصرفية بتخفيض هذه الأنشطة. وقد دعم النمو المرتفع في المشتقات مشاركة مجموعة البنوك الإسلامية في الأنشطة خارج الميزانية العمومية.

جدول 2-6: النمو السنوي للتعرضات خارج الميزانية العمومية على مستوى مجموعات البنوك - 2022

البنوك الأجنبية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	جميع البنوك	البنوك الأجنبية	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	جميع البنوك	
الحصة النسبية لإجمالي الموجودات (%)				النمو (%)				
85.1	8.4	9.5	10.4	-11.5	-9.7	-8.3	-9.7	المطلوبات المحتملة
36.8	3.9	6.0	5.2	-7.2	-12.6	1.7	-7.5	الارتباطات
0.0	1.5	0.3	1.1		8.5	13.9	8.9	الممتلكات المدارة لحساب الغير
29.5	21.9	6.8	17.7	-5.8	-5.2	147.4	1.7	عقود المشتقات
151.5	35.7	22.5	34.3	-9.4	-6.7	17.4	-3.2	إجمالي الالتزامات خارج الميزانية

5.2 التعرض عبر الحدود

توسع تعرض موجودات القطاع المصرفي لغير المقيمين بشكل كبير خلال العام (جدول 2-7). وواصلت البنوك تحسين موجوداتها مع المؤسسات المالية خارج قطر. على الرغم من أنها تزيد من مخاطر الطرف المقابل، فإن هذه الأموال وهي معظمها بالعملة الأجنبية وقصيرة الأجل بطبيعتها بشكل عام تعمل على تحسين الموجودات السائلة بالعملة الأجنبية للقطاع المصرفي. كما قامت البنوك أيضاً بتحسين محفظة استثماراتها خلال العام وإن كان ذلك بشكل هامشي. ومع ذلك، فقد انخفضت محفظة الائتمان خارج قطر بشكل ملحوظ بنسبة 16.7% علاوة على الانخفاض بنسبة 7.2% في عام 2021. وبشكل عام، أدى النمو في الموجودات عبر الحدود إلى زيادة حصتها بمقدار 61 نقطة أساس لتصل إلى 13.9% من إجمالي الموجودات.

جدول 2-7: توزيع الموجودات خارج قطر

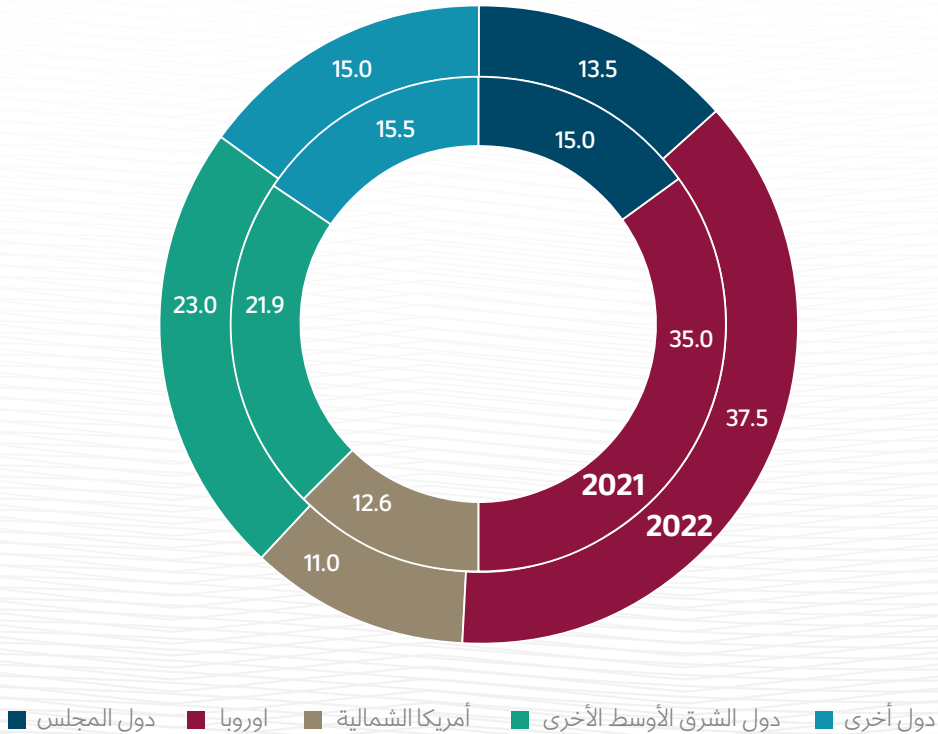
النمو السنوي 2022	2022	2021	2020	إجمالي الموجودات خارج قطر
	الحصة النسبية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي (%)			
9.0	13.9	13.3	13.3	إجمالي الموجودات خارج قطر
-16.7	3.1	3.8	4.5	- الائتمان
33.6	7.3	6.1	5.1	- موجودات لدى المؤسسات المالية الأجنبية
6.8	3.2	3.2	3.4	- استثمارات
-6.7	35.1	39.2	37.8	إجمالي المطلوبات خارج قطر
-31.4	10.1	15.4	14.6	- ودائع
29.5	11.1	9.0	9.3	- مطلوبات للمؤسسات المالية الأجنبية
-14.7	3.6	4.5	4.7	- مطلوبات أخرى

على العكس من ذلك، انخفض إجمالي مصادر الأموال من خارج قطر بنسبة 6.7% في عام 2022، وذلك بشكل رئيسي بسبب انخفاض ودائع غير المقيمين حسب ما تم الإشارة إليه سابقاً. وفي الوقت نفسه، زادت مصادر الأموال من البنوك الأجنبية في الخارج بشكل كبير، في حين انخفضت القروض الأخرى بما في ذلك سندات الدين. وبذلك، تراجعت حصة مصادر الأموال من خارج قطر إلى إجمالي الموجودات بمقدار 4.1 نقطة مئوية لتبلغ 35.1%. ويرد في الأقسام التالية تحليل للتوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات عبر الحدود للبنوك المحلية⁴.

وظل الهيكل الجغرافي لإجمالي الموجودات عبر الحدود لدى البنوك المحلية مستقراً إلى حد كبير في عام 2022 مقارنة بالعام الماضي (شكل 2-19). وانخفض التعرض لدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة أمريكا الشمالية بشكل هامشي بنحو 1.5 نقطة مئوية، بينما زاد التعرض في المنطقة الأوروبية بمقدار 2.5 نقطة مئوية. كما زاد تعرض البنوك في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بمقدار 1.1 نقطة مئوية، ومن بين حالات التعرض الخارجية، انخفض الائتمان المقدم إلى جميع المناطق باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كانت الزيادة فيه طفيفة بنحو نقطة مئوية واحدة. وقد سُجلت أعلى نسبة انخفاض في نمو الائتمان لغير المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (29%) تليها أمريكا الشمالية بنسبة (23%)، ثم أوروبا بنسبة (19%). وارتفعت الموجودات لدى البنوك الأجنبية بشكل كبير في منطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وسجلت زيادة بمقدار 4 مرات مقارنة بالعام الماضي.

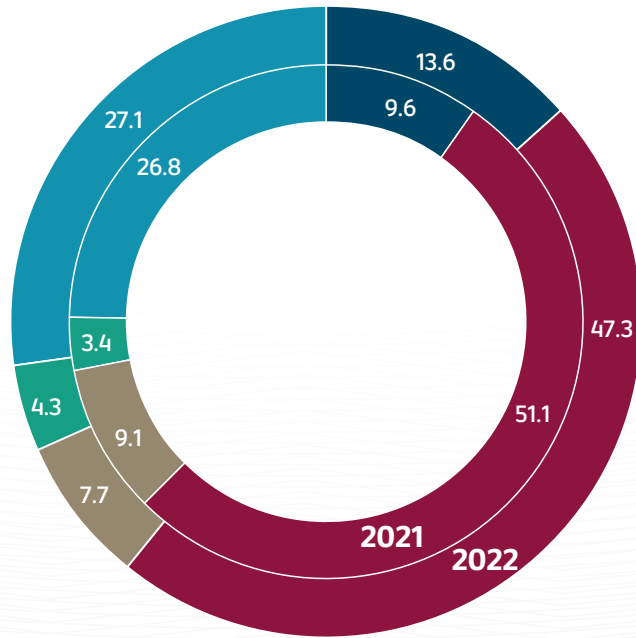
وزادت البنوك المحلية من تعاملاتها مع المؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية بينما خفضت من تعاملاتها مع بنوك دول مجلس التعاون الخليجي. وزادت الموجودات الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة الأوروبية بينما انخفضت في أمريكا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شكل 2-19: التوزيع الجغرافي للموجودات خارج قطر



ومن ناحية المطلوبات، قامت البنوك المحلية بزيادة مطلوباتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى تقليل تركيز مصادر الأموال من المنطقة الأوروبية (شكل 2-20). ومن ثم زادت مصادر الأموال من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 31.1%، بينما زادت بنسبة 18.1% من "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بينما شهدت مصادر الأموال لجميع المناطق الأخرى انخفاضاً. وقد انخفضت المطلوبات المستحقة للبنوك الأجنبية من منطقة أمريكا الشمالية بنسبة 15.6%، بينما زادت المطلوبات للمناطق الأخرى بشكل كبير. وواصلت البنوك الأوروبية تقديم أعلى حصة تمويل بنسبة (56%) على الرغم من انخفاضها بمقدار 3.6 نقطة مئوية في العام قيد الاستعراض. وارتفعت نسبة مطلوبات البنوك الخليجية من 17.8% في العام الماضي إلى 20.0% في العام الحالي. أما بالنسبة لودائع غير المقيمين، فقد شهدت جميع المناطق باستثناء منطقة مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً كبيراً.

شكل 2-20: التوزيع الجغرافي لمطلوبات غير المقيمين



دول أخرى ■ دول الشرق الأوسط الأخرى ■ أمريكا الشمالية ■ أوروبا ■ دول المجلس

وفي حالة التعرض لالتزامات "القروض الأخرى"، كان الانخفاض واسع النطاق من جميع المناطق باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتم تمويل فئة المطلوبات تلك أساساً من منطقة أوروبا وبلدان متفرقة "أخرى". ويشير التحليل إلى قيام البنوك بتنويع مصادر أموالها بشكل أكبر عبر المناطق الجغرافية. وانخفض مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتركيز من 0.35 إلى 0.32 في حالة المطلوبات خارج قطر، بينما ارتفع من 0.23 إلى 0.25 في حالة تعرض الموجودات خارج قطر.

6.2 الدخل والمصرفيات والربحية

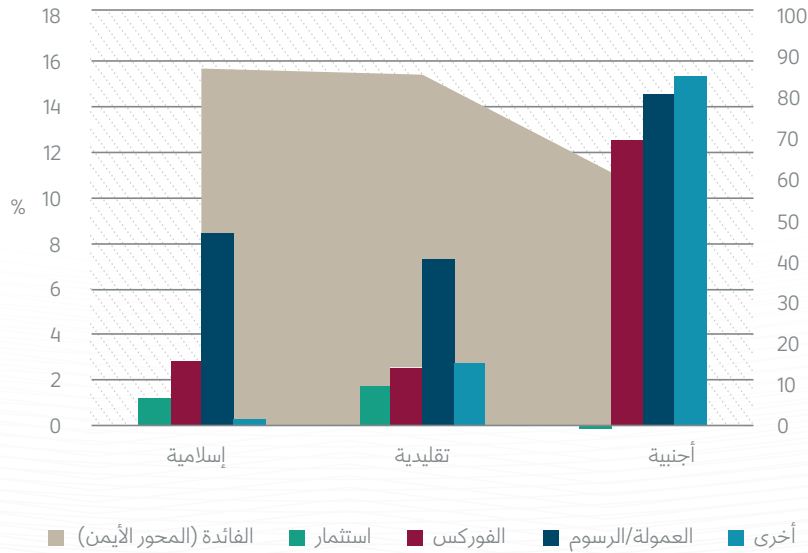
سجل القطاع المصرفي نمواً في صافي الدخل على الرغم من أن وتيرة النمو في مصرفيات الفائدة كانت أسرع من إيرادات الفوائد (جدول 8-2). ومع ذلك، تباطأ معدل النمو من 13.4% في عام 2021 إلى 0.7% في عام 2022. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة منذ مارس 2022 إلى تسارع نمو مصرفيات الفائدة مقارنة بإيرادات الفوائد، حيث أن مدة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أقصر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة في القطاع المصرفي. وبالتالي، نما دخل الفوائد بنسبة 24.4%، بينما نمت مصرفيات الفائدة بمعدل 65.4%. وسجلت جميع القطاعات الفرعية للدخل نمواً خلال العام. وحتى خلال ظروف السوق العالمية المتقلبة، سجل القطاع نمواً مذهباً في دخل الاستثمار مقارنة بالنمو المحدود المسجل في العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن معدل النمو في إيرادات الرسوم والعمولات، التي تشكل حصة كبيرة في إجمالي الدخل، انخفض بشكل كبير. ومن بين عناصر النفقات، خفضت البنوك نفقاتها الإدارية العامة، بينما ارتفعت جميع النفقات الأخرى مقارنة بالعام الماضي. علاوة على ذلك، كانت وتيرة النمو أسرع كذلك باستثناء مصاريف الرسوم والعمولات والتي سجلت نمواً بوتيرة أبطأ إلى حد ما مقارنة بعام 2021. وقد تطلبت التوجيهات الرقابية إعادة تصنيف الموجودات والمبادئ التوجيهية الإشرافية أن تحتفظ البنوك بمزيد من المخصصات مقابلها. وقد ارتفعت مصرفيات هذه المخصصات في ديسمبر 2022 بنسبة 3.7%.

جدول 8-2: تطور الدخل والمصرفيات

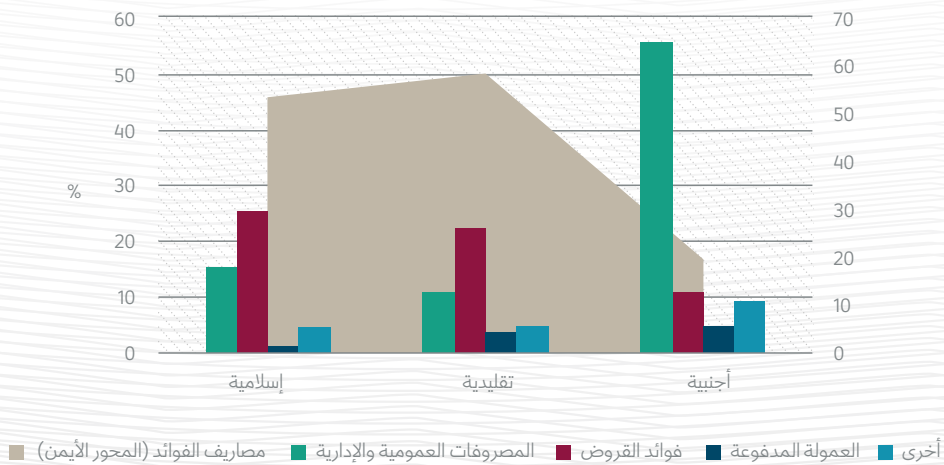
البيان	2022	2021	2022 مقارنة بعام 2021
	الحصة النسبية (%)	الحصة النسبية (%)	النمو (%)
إجمالي الدخل	100.0	100.0	23.1
دخل الفوائد	85.5	84.6	24.4
دخل الاستثمار	1.5	1.8	6.7
دخل الفوركس	2.9	3.2	11.1
عمولات مستلمة	7.8	9.0	6.2
أخرى	2.3	1.4	101.7
إجمالي المصرفيات	100	100	37.0
مصرفيات الفوائد	56.4	46.7	65.4
مصرفيات إدارية وعمومية	12.9	18.5	-3.9
مخصصات	23.0	27.9	12.7
عمولات مدفوعة	3.0	3.0	35.3
أخرى	4.7	3.9	64.9
صافي الدخل			0.7

وقد نتج عن ارتفاع إيرادات الفوائد بين زيادة حصتها إلى إجمالي الدخل، حيث ارتفعت حصتها النسبية إلى إجمالي الدخل بمقدار 0.9 نقطة مئوية. ومن بين مجموعات البنوك، زادت حصة إيرادات الفوائد من مجموعة البنوك الأجنبية بشكل كبير بمقدار 7.5 نقطة مئوية، لكنها ظلت أقل بكثير من مجموعات البنوك الأخرى (شكل 2-21). وقد انخفضت حصة جميع مكونات الدخل الأخرى باستثناء "الإيرادات المتنوعة الأخرى" التي ارتفعت من 1.4% إلى 2.3%. وارتفعت حصة دخل الاستثمار بشكل هامشي للبنوك التقليدية، بينما ارتفعت حصة دخل العملات الأجنبية لدى مجموعة البنوك الإسلامية. وقد أدى ارتفاع نسبة نمو مصروفات الفائدة خلال العام إلى زيادة حصة هذه المصروفات بمقدار 9.7 نقطة مئوية. وارتفعت مصروفات الفائدة بشكل حاد (شكل 2-22). وعلى الرغم من ارتفاع صافي الدخل خلال العام، إلا أن انخفاض معدل النمو مقارنة بنمو إجمالي الموجودات أدى إلى انخفاض العائد على متوسط الموجودات انخفاضاً طفيفاً. وبالتالي انخفض العائد على متوسط الموجودات من 1.36% إلى 1.32% خلال العام الحالي.

شكل 2-21: توزيع الدخل على مستوى مجموعات البنوك



شكل 2-22: توزيع المصروفات على مستوى مجموعات البنوك



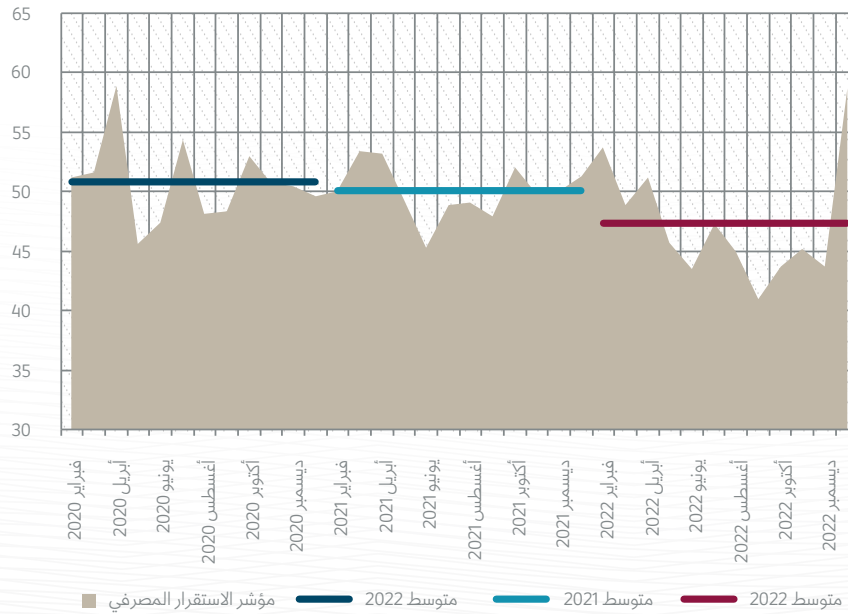
7.2 تقييم المخاطر واختبارات الضغط

تقدم الأقسام اللاحقة تحليلاً شاملاً لمستويات المخاطر داخل القطاع المصرفي.

مؤشر الاستقرار المصرفي

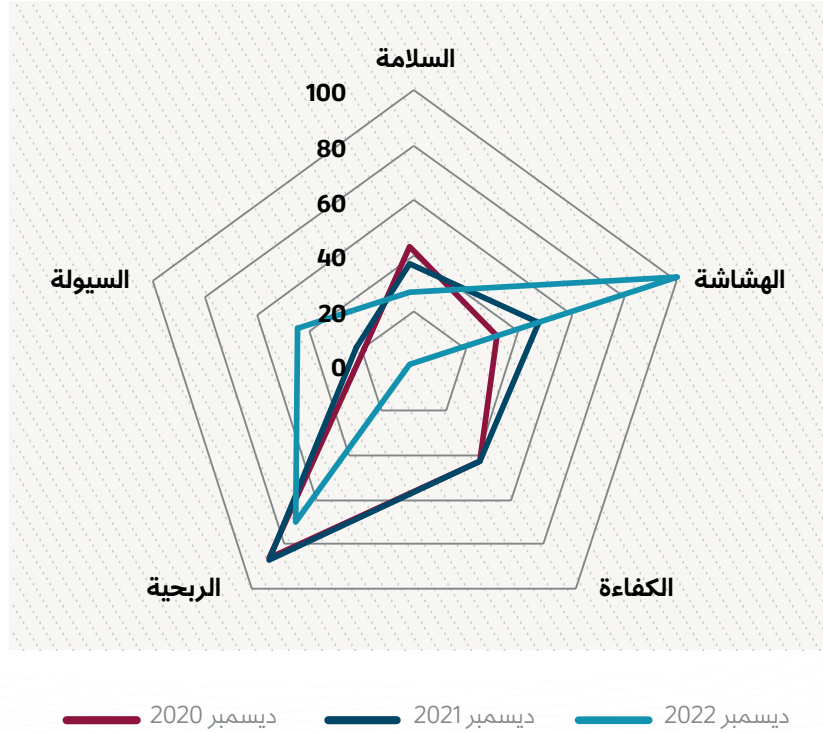
يوضح كلاً من مؤشر الاستقرار المصرفي وخريطة الاستقرار المصرفي مستوى المخاطر الإجمالية في القطاع المصرفي. تم إنشاء مؤشر الاستقرار المصرفي على أساس خمسة عوامل خطر رئيسية وهي: السلامة والهشاشة والسيولة والربحية وعدم الكفاءة في القطاع المصرفي. كان مستوى المخاطر الذي تم قياسه من خلال متوسط مؤشر الاستقرار المصرفي خلال العام أقل مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، ارتفع المؤشر ومستويات المخاطر المقابلة في نهاية العام (شكل 23-2). وقد أدت مراجعة جودة الموجودات التي أجراها مصرف قطر المركزي والزيادة المقابلة في القروض غير المنتظمة إلى الزيادة المفاجئة في المؤشر.

شكل 23-2: مؤشر الاستقرار المصرفي الشهري



تعرض خريطة استقرار البنوك تحليل المؤشرات الفرعية بناءً على بيانات نهاية العام. وقد أدت مستويات قاعدة رأس المال المرتفعة التي حافظ عليها القطاع المصرفي إلى تقليل مخاطر الملاءة وبالتالي تحسن مؤشر السلامة. كما انخفضت مخاطر عدم كفاءة القطاع المصرفي بسبب انخفاض التكاليف الإدارية وبالتالي تحسين الإنتاجية (شكل 24-2). وعلى الرغم من انخفاض وتيرة النمو، إلا أن نمو صافي الربح أدى إلى تحسن مؤشر الربحية. ومن ناحية أخرى، وكما لوحظ أعلاه، أدى ارتفاع مستويات القروض غير المنتظمة إلى زيادة مؤشر الهشاشة. كما ارتفع مستوى المخاطر من السيولة حسب ما تم قياسه من خلال مؤشر السيولة.

شكل 2-24: خريطة الاستقرار المصرفي



توفر مؤشرات الاستقرار المالي مدخلات أخرى للتغيرات في بيان المخاطر في القطاع المصرفي.

تحسنت نسب كفاية رأس المال بشكل هامشي في نهاية ديسمبر 2022 (جدول 2-9). ونتيجة للآثار الناشئة عن الجائحة وفي ظل تشديد الأوضاع المالية وإعادة تقييم جودة الموجودات من قبل مصرف قطر المركزي، سجلت نسبة القروض غير المنتظمة ونسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال نمواً ولكنها ظلت في مستوى منخفض. وانخفضت كذلك نسبة التغطية خلال السنة، إلا أنها لا تزال مستقرة بنسبة تتجاوز 76%. وظلت الربحية عند مستويات مستقرة تقريباً، بينما ظل العائد على الموجودات مستقراً عند 14%، في حين انخفض العائد على حقوق الملكية بمقدار 70 نقطة أساس. وعلى الرغم من زيادة تكلفة الاقتراض بسبب تشديد تدابير السياسة النقدية بالتزامن مع زيادة أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي، فقد قامت البنوك أيضاً بزيادة عائدات الفائدة/ الأرباح على الموجودات المدرة للربح للحفاظ على صافي هامش الفائدة/الأرباح. وبالتالي انخفض صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل بمقدار 1.5 نقطة مئوية ليصل إلى 79% خلال العام. وتحسنت كفاءة القطاع المصرفي خلال العام. وانخفضت نسبة المصروفات غير المتعلقة بالفوائد إلى إجمالي الدخل من 21.1% في العام السابق إلى 20.5% في عام 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض المصروفات الإدارية والرسوم الأخرى ذات الصلة أتاح للقطاع المصرفي تحسين كفاءته.



جدول 2-9: إضافة رقم الهامش 5 في نهاية عنوان الجدول ثم إضافة علامة النسبة المئوية⁵ (%)

2022	2021	2020	المؤشرات الأساسية
19.3	19.2	18.8	نسبة كفاية رأس المال*
18.1	18.0	17.6	رأس المال الأساسي/ الموجودات المرجحة بالمخاطر*
14.0	13.9	13.6	الأسهل العادية من المستوى الأول/ الموجودات المرجحة بالمخاطر*
8.7	9.3	9.6	رأس المال/ الموجودات
5.9	2.6	2.3	صافي القروض غير المنتظمة/ رأس المال
3.7	2.4	2.0	نسبة القروض غير المنتظمة
77.0	85.0	83.8	مخصصات القروض غير المنتظمة/ القروض غير المنتظمة
14	14	14	العائد على الموجودات
14.0	14.7	13.7	العائد على حقوق الملكية
79.0	80.5	79.5	هامش الفائدة/ الدخل الكلي
20.5	21.1	21.2	مصروفات غير الفائدة/ الدخل الكلي
26.3	28.4	28.1	الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات
57.8	66.9	67.0	الموجودات السائلة/ المطلوبات قصيرة الأجل

* للبنوك الوطنية فقط

انخفضت مؤشرات السيولة خلال العام، حيث انخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بنحو نقطتين مؤويتين، بينما انخفضت الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتقلبة بشكل كبير بمقدار 9.1 نقطة مئوية. في بيئة ترتفع فيها أسعار الفائدة، يميل المودعون إلى الاحتفاظ بمزيد من الودائع قصيرة الأجل والبدء في تأمين الودائع طويلة الأجل عندما تقترب دورة رفع سعر الفائدة من نهايتها. ويشير مسح سريع أجري مع البنوك إلى أن البنوك اعتمدت الضمانات اللازمة (التوقعات المنتظمة لمراكز التمويل، واختبار ضغط السيولة، ومحفظة الموجودات السائلة عالية الجودة، ومصادر التمويل المتنوعة) للتخفيف من أي صدمة مفاجئة ناجمة عن سحب هذه الودائع.

إن تصورات القطاع المصرفي فيما يتعلق بنقاط الضعف المحتملة التي يمكن أن تؤثر على القطاع توفر مؤشرات لصياغة سياسة الاستقرار المالي. لذا تم إجراء مسح لتصور المخاطر بين البنوك العاملة محلياً تحت مظلة مصرف قطر المركزي. وبناءً على الردود الواردة، يجمع التحليل توقعات القطاعات المصرفية وتصورها حول عوامل الخطر في العام الماضي (2022) والعام الحالي (2023) والعام المقبل (2024). وترد أدناه النتائج الرئيسية للمسح (إطار 2-4).

5 بناء على تشغيل الفروع داخل قطر.

6 16 بنك بما في ذلك بنك قطر للتنمية.

إطار 4.2: مسح تصور المخاطر - 2023

يجري مسح تصور المخاطر بين (16) بنكاً، بما في ذلك بنك قطر للتنمية. ويجمع هذا المسح آراء جميع البنوك على مستوى المخاطر حول عوامل الخطر المختلفة. يتم عرض سبعة عوامل خطر تحت بند "المخاطر العالمية"، بينما يتم عرض ستة عوامل تحت بند "مخاطر الاقتصاد الكلي المحلية". كما يسعى هذا المسح إلى الحصول على رأي البنوك حول عناصر المخاطر المختلفة لكل من "مخاطر الائتمان" و "مخاطر السيولة" و "مخاطر السوق" و "المخاطر التشغيلية". يتم رصد مستويات المخاطر من خلال مقياس ليكرت الذي يتألف من خمسة نقاط تتراوح من درجة "منخفضة جداً" إلى "عالية جداً". ويتم تحويل جميع الردود الواردة على كل متغير من متغيرات المخاطر إلى مؤشر يتراوح بين صفر إلى 100، حيث تمثل الدرجة (صفر) مخاطر محدودة وتمثل الدرجة (100) مخاطر عالية جداً وفقاً لرأي البنوك التي شملها المسح. ويتم توفير تصور البنوك على كل متغيرات المخاطر في خرائط الحرارة.

خطر عالمي	2022	2023	2024
تشديد الأوضاع المالية العالمية			
اضطرابات سلسلة التوريد			
الحرب الطويلة بين روسيا وأوكرانيا			
التقلبات في أسعار الطاقة			
خطر الركود العالمي			
مخاطر التكنولوجيا الناشئة			
ارتفاع التضخم			

مخاطر الاقتصاد الكلي	2022	2023	2024
انخفاض الطلب على الاستهلاك			
التقلبات في سوق الأسهم المحلية			
المخاطر الناجمة عن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة			
التأثير المتبقي من الوباء			
انخفاض النمو المحلي			
انخفاض أسعار العقارات السكنية/التجارية			

المؤشر المدى	20-0	30-20	40-30	45-40	50-45	55-50	60-55	65-60	70-65	75-70	80-75	أعلى من 80
اللون الرمز												

تشير خريطة الحرارة فيما يتعلق بالمخاطر العالمية إلى أن "ارتفاع التضخم" كان يعتبر الخطر الرئيسي في عام 2022، بينما يتوقع المجيبون أن يتراجع في عام 2023 ويصبح أكثر هدوءاً في عام 2024. وتتوقع البنوك التي شملها المسح أيضاً أن يشكل "الركود العالمي" و "تشديد الأوضاع المالية العالمية" مخاطر كبيرة في عام 2023. ويتوقع أن تنخفض المخاطر الناجمة عن "الحرب الروسية الأوكرانية" و "اختلال سلسلة التوريد" و "التقلبات في أسعار الطاقة" في عام 2023 والعام المقبل. ولا تعتبر "مخاطر التكنولوجيا الناشئة" مخاطرة كبيرة، حيث ظل مؤشر المخاطر المعيارية حسب الردود التي قدمتها البنوك أقل من 50، على الرغم من أنه زاد بشكل هامشي في عامي 2023 و2024.

ومن بين مخاطر الاقتصاد الكلي المحلية، تعتبر "المخاطر الناجمة عن رفع أسعار الفائدة" من أهم الأحداث التي تشكل خطراً حسب المجهين. ويتوقع المجهين أن تزداد قابلية التعرض لهذه المخاطر في عام 2023 قبل أن تتراجع بشكل كبير في عام 2024. شكل "انخفاض أسعار العقارات السكنية/التجارية" مخاطر منخفضة في عام 2022، في حين أنه قد يشكل خطراً رئيسياً في عامي 2023 و2024 وفقاً للبنوك المشاركة.

كما رأَت البنوك أن "الأثار الناشئة عن الوباء" كانت لا تزال موجودة في عام 2022 إلى حد ما، ولكنها ستتضاءل في عامي 2023 و2024. وقد اعتبرت نقاط الضعف الناجمة عن "انخفاض الطلب على الاستهلاك" و"التقلبات في سوق الأسهم المحلية" منخفضة للغاية في العام الماضي، ومن المتوقع أن تظل في نفس المستوى إلى حد ما خلال هذا العام والعام المقبل وفقاً للردود في المسح.

2024	2023	2022	مخاطر الائتمان
			الافتراضي من المطورين العقاريين / المقاولين
			التخلف عن السداد من الأسر (الوافدين)
			التخلف عن السداد من الأسر (المواطنين)
			التخلف عن سداد الائتمان الممنوح لكبار المقترضين
			التخلف عن سداد الائتمان الممنوح خارج قطر
			الافتراضي على مدفوعات بطاقات الائتمان
			التخلف عن السداد من الائتمان إلى قطاع البنية التحتية
2024	2023	2022	مخاطر السيولة
			سحب الودائع من قبل المودعين الأفراد
			سحب الودائع من قبل المودعين بالجملة
			مخاطر التمديد في الودائع تحت الطلب
			تحديات السيولة في سوق الإنترنت المحلي
			انخفاض تدفقات السيولة من أسواق ما بين البنوك الأجنبية
			سحب الودائع من المودعين غير المقيمين
2024	2023	2022	مخاطر السوق
			صدمة سوق الأسهم المحلية
			صدمة أسواق الأسهم في بلدان أخرى
			صدمة أسعار الفائدة المحلية
			صدمة أسعار الفائدة في الدول المتقدمة
			مخاطر سعر الصرف
2024	2023	2022	المخاطر التشغيلية
			المخاطر الناجمة عن عمليات الاحتيال
			خطر من العالم السيبراني
			المخاطر الناجمة عن نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية
			المخاطر الناجمة عن قضايا حوكمة الشركات

كما استعرض المسح تصور البنوك لعوامل الخطر الرئيسية من مجموعة معينة من الأحداث المتعلقة بمخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية. وفيما يتعلق بنقاط الضعف الناجمة عن عوامل مخاطر الائتمان، فإن غالبية البنوك تعتبر "التخلف عن السداد من قبل مطوري العقارات" مخاطر عالية جداً أو مرتفعة في عام 2022. وقد ظل تصورهم حول مستوى المخاطر الناشئة عن عامل الخطر المذكور مرتفعاً في عام 2023 وكذلك في عام 2024. ومن بين عوامل الخطر الأخرى الناجمة عن مخاطر الائتمان، اعتبرت غالبية البنوك المجيبة أن "التخلف عن السداد من قبل كبار المقترضين" ينطوي على مخاطرة مرتفعة إلى حد ما. ومن الواضح أن نقاط الضعف الناشئة عن جميع العوامل الأخرى لمخاطر الائتمان منخفضة وفق ملاحظات جميع البنوك المشاركة.

من بين نقاط الضعف الناشئة عن عناصر مخاطر السيولة، فإن "سحب الودائع من قبل كبار المودعين" ينطوي على مخاطر مرتفعة أو مخاطر مرتفعة إلى حد ما، بينما تعتبر جميع عوامل الخطر الأخرى منخفضة أو منخفضة للغاية. وتعتبر نقاط الضعف الناشئة عن "أسعار الفائدة" المحلية ومن البلدان المتقدمة عوامل خطر رئيسية في عام 2022 وكذلك في عام 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن تنخفض بشكل معتدل في عام 2024. وترى البنوك المجيبة أن جميع العوامل الأخرى لمخاطر السوق تشكل مخاطر منخفضة أو منخفضة للغاية على القطاع المصرفي المحلي.

في حالة المخاطر التشغيلية، كما لوحظ في المسوح السابقة، تعتبر البنوك أن المخاطر الناشئة عن "العالم السيبراني" عالية جداً أو مرتفعة في جميع السنوات الثلاث. كما تعتبر نقاط الضعف بسبب "المخاطر الناجمة عن الاحتيال" من بين عوامل الخطر المرتفعة كما رأَت البنوك.

تحليل مخاطر الائتمان واختبار الضغط

وعلى النحو المذكور تفصيلاً في القسم السابق، أدى التقرير الذي أجراه مصرف قطر المركزي حول "تأثير التأخر" الناتج عن جائحة كوفيد-19 إلى إعادة تصنيف بعض المحافظ الائتمانية المعاد هيكلتها إلى "غير منتظمة". وبالتالي، زادت نسبة القروض غير المنتظمة إلى 3.7% في نهاية ديسمبر 2022، بزيادة مقدارها 1.3 نقطة مئوية عن عام 2021 (جدول 2-10). وفي المطلق، ارتفع إجمالي القروض غير المنتظمة بنسبة 53.3% خلال العام. وسجلت نسبة القروض متأخرة السداد من الأفراد أعلى نسبة نمو بمقدار 4.2 نقطة مئوية، في حين انخفضت بالنسبة للائتمان الممنوح لغير المقيمين. وعلى الرغم من ارتفاع القروض غير المنتظمة؛ فإن البنوك تحتفظ بنسبة تغطية عالية تصل إلى نحو 77% في نهاية عام 2022.

جدول 2-10: القروض غير المنتظمة - القطاعات الاقتصادية

القطاع	2020	2021	2022
القطاع العام	0.0	0.0	0.0
القطاع الخاص	2.6	2.7	4.8
الشركات	1.4	1.4	2.5
الأفراد	5.5	5.5	9.7
غير المقيمين	4.8	11.4	8.2
نسبة القروض غير المنتظمة	2.0	2.4	3.7



وارتفعت نسبة الانزلاق، وهي التراكم الجديد للقروض غير المنتظمة خلال العام من الائتمان المنتظم في بداية العام، إلى 1.3% في عام 2022 مقارنة بنسبة 0.6% في العام السابق. كما ارتفعت النسبة التراكمية للقروض غير المنتظمة، التي تقيس التغيير التدريجي في القروض غير المنتظمة مقابل التغيير التدريجي في الائتمان، من 7.5% إلى 39.0% في عام 2022. وتشير الزيادة الكبيرة في القروض غير المنتظمة إلى جانب نسبة الانزلاق والنسبة التراكمية إلى زيادة مخاطر الائتمان الإجمالية في عام 2022 مقارنة بالعام الماضي.

وعلى الرغم من زيادة إجمالي القروض غير المنتظمة في العام الحالي وتدهور جودة الائتمان، إلا أن البنوك لا تزال تحتفظ بنسبة تغطية كبيرة لهذه القروض بمخصصات كافية، مما يقلل الخطر على القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، قامت البنوك أيضاً بزيادة رأس مالها التنظيمي، وبالتالي تقليل احتمالية مخاطر الملاءة المالية.

على الرغم من ذلك، لا يمكن استبعاد زيادة نقاط الضعف الناجمة عن الضغط على القطاع العائلي والميزانية العمومية لقطاع الشركات، خاصة في ظل سيناريو رفع أسعار الفائدة. لذا لتقييم تأثير مخاطر الائتمان المحتملة من قطاع الشركات والقطاع العائلي، قمنا بإجراء اختبار الضغط على المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي من خلال افتراض مستويات عالية من القروض غير المنتظمة بالنسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص. وعلى افتراض أن قطاع الاستهلاك وقطاع المقاولات والعقارات هي القطاعات الأكثر تأثراً من غيرها بسبب تباطؤ الطلب وانخفاض دخل الإيجارات، فإن سيناريوهات الضغط تعتبر أن النسبة المئوية الأعلى من القروض المنتظمة قد تحولت إلى قروض متأخرة السداد. وقد تم افتراض وجود حالة ضغط معتدلة في جميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام.⁷ وأظهرت نتائج اختبارات الضغط أن نسب كفاية رأس المال الخاصة بالبنوك قد انخفضت في نطاق يتراوح بين 3.0% إلى 5.9% نقطة مئوية. وتحتاج بعض البنوك بشكل فردي إلى زيادة مستوى رأس مالها لتلبية الحد الأدنى المنصوص عليه من متطلبات كفاية رأس المال.

تم كذلك إجراء اختبار ضغط عكسي -تحليل "الضغط إلى نقطة التعادل"⁸ لفحص حدود القروض غير المنتظمة التي يمكن للقطاع المصرفي تحملها دون انخفاض نسب كفاية رأس المال الخاصة به دون الحد الأدنى (شكل 2-25). مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة 12.5% هي الحد الأدنى المرجعي لنسبة كفاية رأس المال المطلوب الاحتفاظ به من قبل البنوك،⁹ يشير التحليل إلى أن ما لا يقل عن 12.5% من القروض المنتظمة لجميع القطاعات باستثناء القطاع العام في نهاية ديسمبر 2022 يجب أن تنتقل إلى قروض غير منتظمة حتى تقل نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.

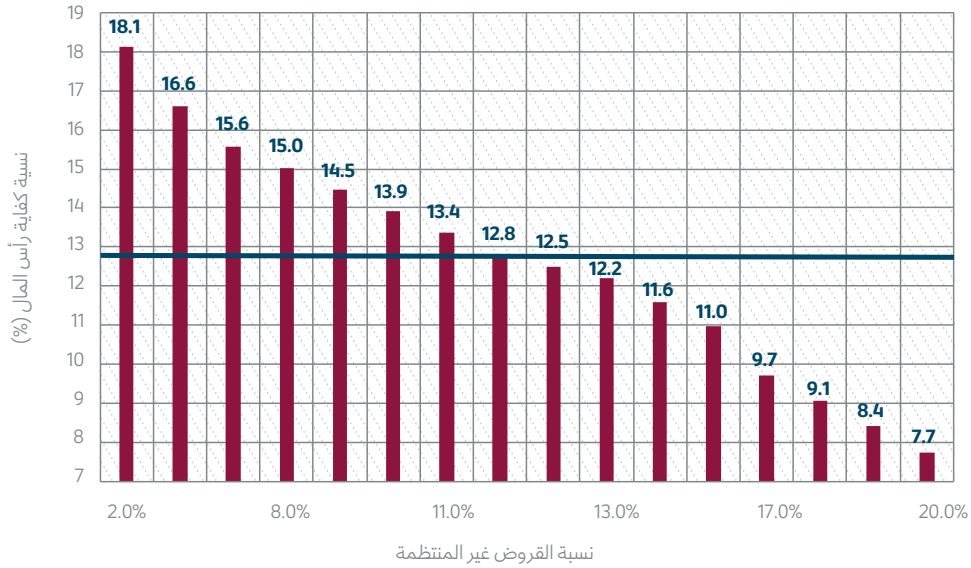
وبالتالي، تشير اختبارات الضغط على الائتمان إلى أنه على الرغم من إمكانية العثور على آثار المخاطر على مستوى البنوك الفردية، إلا أن القطاع المصرفي يعتبر مستقراً بشكل عام في وضع مستقر بسبب توافر رأس المال الكافي.

⁷ افترضت القروض غير المنتظمة في قطاع الاستهلاك والعقارات وقطاع المقاولات بنسبة 15%، وجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة 5% لكل منها باستثناء القطاع العام حيث لا يُفترض وجود قروض غير منتظمة.

⁸ لا تخضع فروع البنوك الأجنبية لاختبارات الضغط

⁹ يتنوع الحد الأدنى للمبلغ المرجعي للمحافظة عليه من قبل البنوك عبر البنوك مع مراعاة متطلبات رأس المال

شكل 2-25: مخاطر الائتمان-الضغط حتى نقطة التعادل



مخاطر السيولة واختبار الضغط

انخفضت مخاطر السيولة في كل من جانب الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية خلال العام. زادت السيولة في جانب الموجودات، والتي تقيس ما إذا كان لدى البنوك احتياطي سيولة كافٍ للتخفيف من مخاطر السحب خلال العام، على النحو المذكور في القسم السابق. كما أن نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي كانت أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية البالغة 100%. وفي جانب المطلوبات، تراجعت الأموال التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية، مما قلل من مخاطر عدم تجديد الودائع بسبب تشديد الأسواق المالية العالمية.

كما تعتبر نسبة فجوة التمويل بين العملاء¹⁰ أيضاً مقياساً جيداً لقابلية التعرض لمخاطر التمويل، ويبلغ الحد الأقصى لهذه النسبة 100؛ فعندما تتحرك النسبة بعيداً عن الصفر في الجانب الموجب، تزداد نقاط الضعف. وتشير فجوة التمويل السالبة في مجموعات الاستحقاق الزمنية إلى انخفاض أو انعدام المخاطر (جدول 2-11). وفي نهاية ديسمبر 2022، ظلت فجوة التمويل في مجموعة الاستحقاق على المدى القصير والمتوسط سالبة. كما ظلت فجوة التمويل على المدى الطويل "أكثر من عامين" موجبة، ولكن بقيمة إيجابية أقل مقارنة بالعام الماضي، مما يشير إلى تناقص مخاطر التمويل وإن كان بشكل هامشي.

جدول 2-11: فجوة التمويل الفصلية (نسبة إلى قروض العملاء)

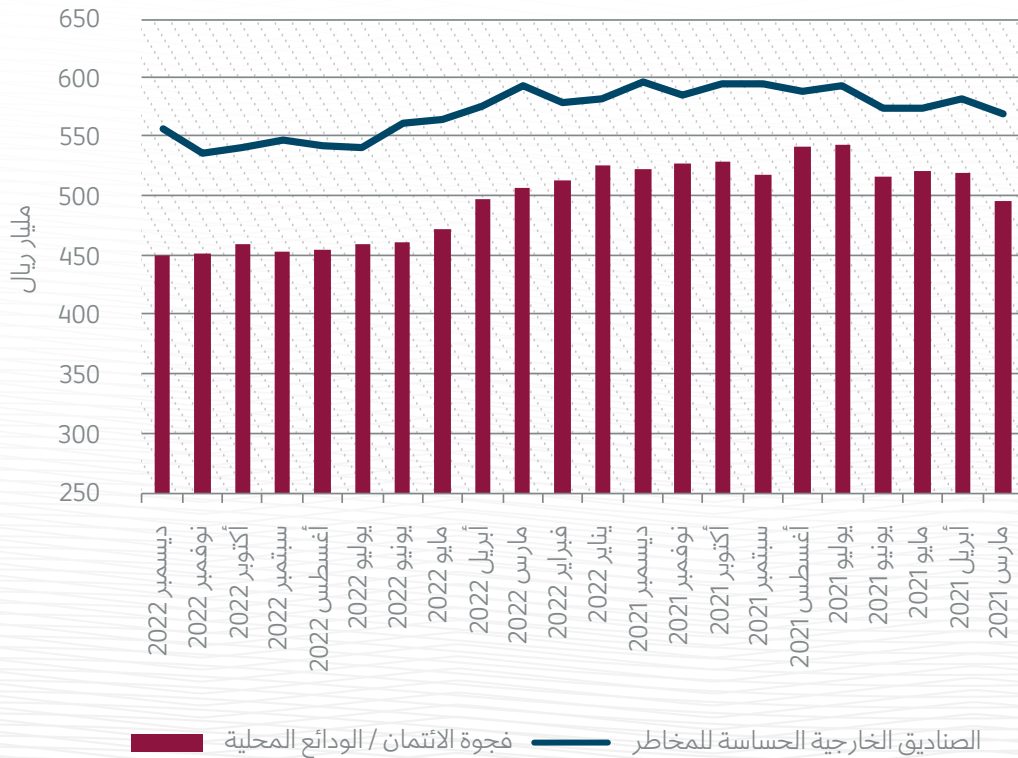
ديسمبر 22	سبتمبر 22	يونيو 22	مارس 22	ديسمبر 21	فجوة التمويل
-232.1	-249.9	-197.5	-171.0	-128.6	جاري مدين
-294.4	-289.2	-290.1	-242.7	-124.3	أقل من شهر
-182.3	-63.7	-235.5	-86.6	-132.2	من شهر لثلاثة شهور
-20.3	-113.1	-0.4	-23.2	-18.4	من ثلاثة لستة شهور
-63.5	-149.6	-141.1	-141.2	-120.7	من ستة أشهر إلى 12 شهراً
-53.0	-40.1	-65.3	-122.8	-205.6	من سنة إلى سنتين
88.5	89.1	89.3	89.6	89.3	أكثر من سنتين

انخفضت نقاط الضعف من المطلوبات الخارجية الحساسة للمخاطر في ظل نمو الودائع المحلية بشكل كبير بنسبة 16.3% واستمرار ضعف نمو الائتمان. وبالتالي، انخفض حجم الائتمان إلى الودائع المحلية انخفاضاً كبيراً خلال العام بالقيمة المطلقة (شكل 2-26). وإلى جانب انخفاض الفجوة بين الائتمان إلى الودائع المحلية، انخفض أيضاً اعتماد القطاعات المصرفية على الأموال الخارجية الحساسة للمخاطر¹¹ بشكل كبير، ويبين توزيع هذه المصادر الخارجية للأموال زيادة حصة الأموال من البنوك الأجنبية على حساب حصة ودائع غير المقيمين (شكل 2-27).

لتقييم تأثير مخاطر السحب من المودعين في جميع القطاعات الاقتصادية جنباً إلى جنب مع مخاطر تجديد الدين من المؤسسات المالية الأجنبية، تم إجراء اختبار الضغط على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. تتفاوت الافتراضات حول معدل التدفق النقدي للخارج على مستويات الاستحقاق، حيث يكون لأجل الاستحقاق المنخفض وزن مخاطر أعلى.¹²

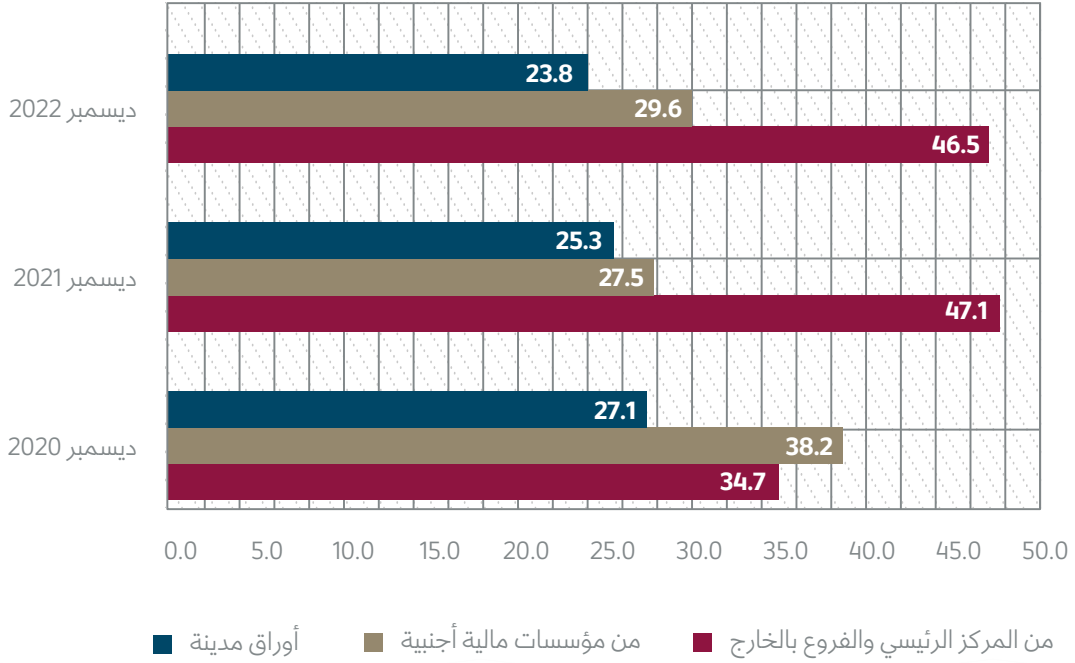
وتشير نتائج اختبار الضغط إلى أن جميع البنوك لديها ما يكفي من السيولة لتحمل المخاطر. ويمكن لبعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة حدوث صدمة السيولة المفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء. بينما تطلب ذلك من البنوك الأخرى التي تحتاج إلى استخدام خيار إعادة الشراء لديها حوالي 9% إلى 85% من أذونات الخزانة/السندات الخاصة بها لتغطية هذه السحوبات، مع الأخذ في الاعتبار أنه يتم استخدام الموجودات السائلة الخارجية مع خصم بنسبة 50%.

شكل 2-26: فجوة التمويل ومخاطر التمويل الخارجي



11 مجموع ودائع غير المقيمين والمطلوبات للبنوك في الخارج وصافي الأموال من الفروع والمكاتب الرئيسية
12 القطاع العام: 2% إلى 10%؛ قطاع الشركات الخاصة: 5% إلى 20%؛ قطاع الأفراد: 5% إلى 25%؛ قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية: 5% إلى 50%؛ قطاع المؤسسات المالية الأجنبية: 25%؛ قطاع البنوك المحلية: 50%

شكل 27-2: توزيع مخاطر التمويل الخارجي

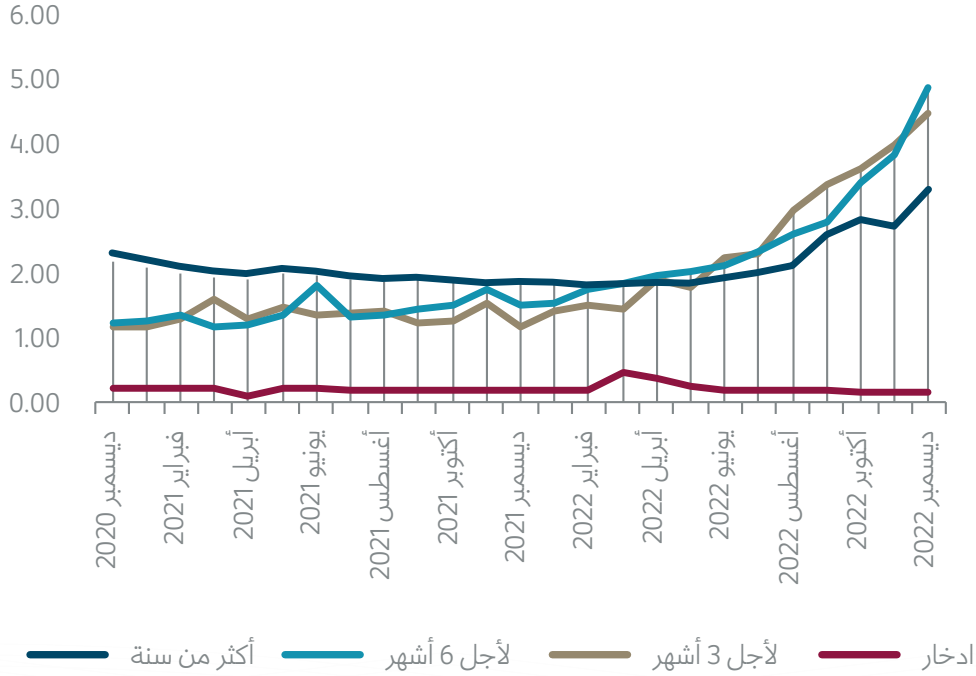


مخاطر أسعار الفائدة

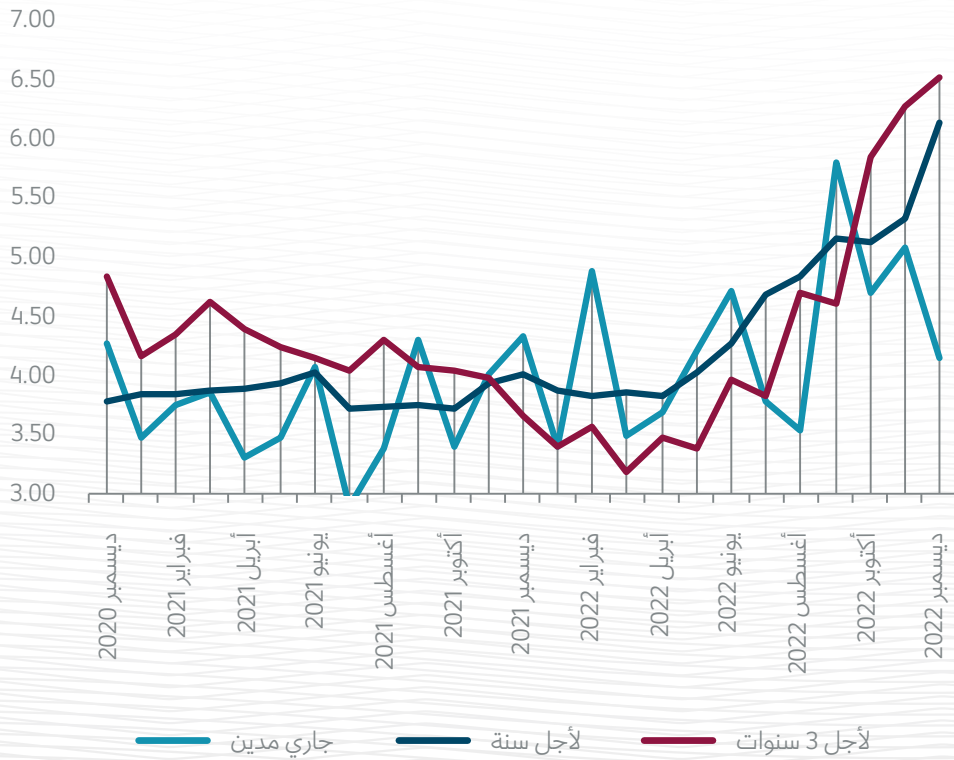
بعد التعافي من التأثير السلبي للوباء، واجه الاقتصاد العالمي تحديات جديدة ناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. ومع تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم، اعتمدت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إجراءات نقدية صارمة. وابتداءً من مارس 2022، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة الأساسية في إطار السياسة النقدية، كما اتبع مصرف قطر المركزي هذه الخطوة منذ مايو 2022. وبشكل عام، ارتفع سعر فائدة المصرف على الودائع وسعر المصرف لإعادة الشراء بمقدار 400 نقطة أساس، بينما ارتفع سعر المصرف للإقراض بمقدار 300 نقطة أساس. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة في السوق وكذلك أسعار الفائدة على الودائع والإقراض عبر هياكل الاستحقاق.

بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي، ارتفع سعر الفائدة على الودائع وكذلك سعر الفائدة على الائتمان (شكل 28-2، 29-2) في النصف الثاني من العام. وظهرت الزيادة في تكلفة الودائع في الغالب في الودائع لأجل، في حين ظل سعر الفائدة على الودائع الادخارية مستقراً إلى حد كبير. أما فيما يتعلق بسعر الفائدة على الائتمان، فقد زاد في جميع الفئات. ونظراً إلى أن أكثر من ربع الودائع على هيئة ودائع جارية وودائع ادخارية، والتي لا تعد حساسة كثيراً تجاه تغيرات أسعار الفائدة، يمكن للقطاع المصرفي الحفاظ على هامش صافي الفائدة.

شكل 28-2: تحركات أسعار الفائدة على الودائع (%)



شكل 29-2: تحركات أسعار الفائدة على الائتمان (%)



بما أن الزيادة في سعر الفائدة حدثت معظمها في النصف الثاني من العام، فقد بلغت الزيادة في متوسط تكلفة الودائع خلال العام ككل حوالي 70 نقطة أساس (جدول 2-12). وكانت الزيادة في العائد على الموجودات في نفس الوقت أقل إلى حد ما بلغت 65 نقطة أساس. وفقاً لذلك، انخفض الفارق مقارنة بالعام الماضي بمقدار أربعة نقاط أساس فقط. وبالتالي خلال عام 2022، كانت مخاطر أسعار الفائدة للقطاع المصرفي محدودة. ومع ذلك، فإنه في ظل نظام أسعار فائدة ثابت على المدى القصير إلى المتوسط، قد يضطر القطاع المصرفي إلى ضمان إعادة بناء هيكل استحقاق موجوداته ومطلوباته الحساسة للمخاطر من أجل المحافظة على هامش صافي الفائدة وبالتالي الربحية.

جدول 2-12: هامش سعر الفائدة للعملاء (%)

السنة	الفائدة على الودائع	الفائدة على الائتمان	الهامش
2020	1.60	4.14	2.54
2021	1.14	3.62	2.47
2022	1.85	4.28	2.43
التغير (نقطة أساس)			
21-2020	-0.46	-0.52	-0.06
22-2021	0.70	0.66	-0.04

ونظراً لأن البنوك لديها فجوة تمويلية سالبة في الفترات القصيرة من سلم الاستحقاق، من المتوقع أن يكون لزيادة سعر الفائدة تأثير سلبي على الربحية بسبب إعادة تسعير المطلوبات بشكل أسرع مقارنةً بالموجودات في حالة حدوث تغيير مواز في أسعار الفائدة.

ومع ذلك، ونظراً لحجم نسبة الائتمان إلى الودائع المحلية ومتطلبات القطاع المصرفي لتحسين حصة الموارد المستقرة في مزيج التمويل الخاص به، فقد تحفز البنوك العملاء على تحسين قاعدة ودائعهم المحلية على المدى الطويل. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تقليص هامش سعر الفائدة، وما يتصل به من آثار على الربحية. ومن أجل دراسة تأثير الحركة السلبية في أسعار الفائدة، تم إجراء اختبار الأرباح المعرضة للخطر¹³. بالنسبة لزيادة أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس، وجد على المستوى الإجمالي أن صافي إيرادات الفوائد للبنوك ينخفض بمقدار 6.7 مليار ريال قطري.

مخاطر السوق

كانت الموجودات الاستثمارية راكدة تقريباً في النصف الأول من العام، ولكن مع إصدار جديد من أذونات الخزنة زادت البنوك محفظتها الاستثمارية في النصف الثاني من العام. ونتيجة لذلك، نمت الموجودات الاستثمارية للقطاع المصرفي بنسبة 6.8% في عام 2022 (شكل 2-30). وحيث كانت معظم أذونات الخزنة الجديدة المصدرة قصيرة الأجل، زادت حصة الاستثمار قصير الأجل بشكل كبير من 9.4% في عام 2021 إلى 15% في عام 2022. ومع ذلك، ونظراً لأن هذه الموجودات الاستثمارية هي في الغالب أوراق مالية حكومية أو أذونات خزنة مصدرة من قبل مصرف قطر المركزي، وعادة ما تحتفظ البنوك بهذه الموجودات حتى تاريخ الاستحقاق كجزء من محفظة موجوداتها السائلة عالية الجودة، تُعد مخاطر السوق ضئيلة. ومن بين الاستثمارات قصيرة الأجل، ارتفعت الموجودات الأكثر تقلباً - الاستثمار في "الأسهم" بنحو 34.5% وعلى الرغم من ذلك، انخفضت حصة هذه الاستثمارات بنسبة 3.2 نقطة مئوية منذ العام الماضي (شكل 2-31). ووفقاً لذلك وعلى الرغم من أن الموجودات الحساسة للسوق قد نمت بشكل كبير، فإنه نظراً لصغر حجم هذه الموجودات، إلا أن المخاطر القابلة للقياس الناجمة عن تقلبات السوق تُعد هامشية. وفي هذا السياق، تم مؤخراً تعزيز إطار اختبار الضغط لمخاطر سوق الأسهم (إطار 2-5).

13 تقيس الأرباح المعرضة للخطر، والتي تقدم منظوراً لمخاطر أسعار الفائدة على المدى القصير (عادة تصل إلى سنة واحدة)، المدى الذي قد يتغير فيه صافي الدخل في حالة حدوث تغيير سلبي في أسعار الفائدة.

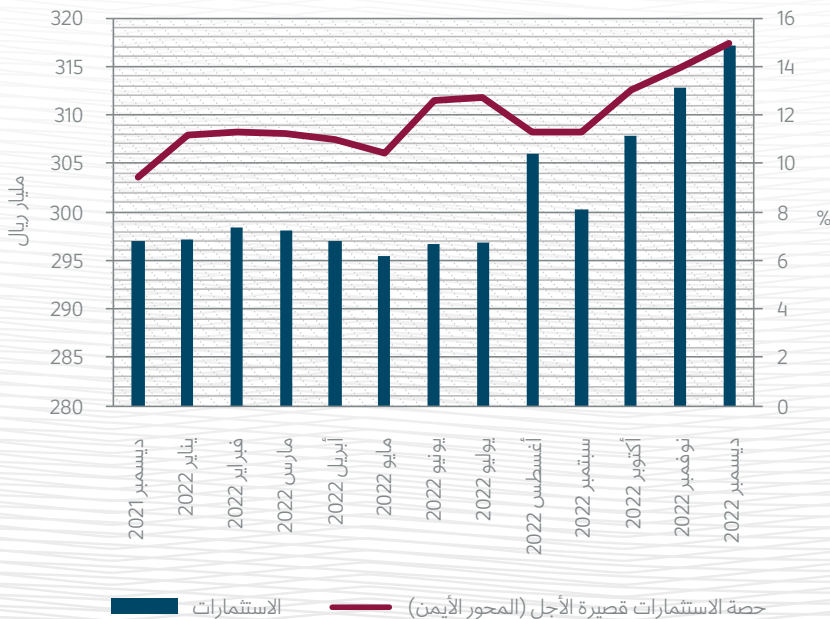
إطار 5.2: اختبار الضغط المعزز لتقلبات مخاطر السوق

تبنّت البنوك المركزية العالمية موقفاً صارماً فيما يتعلق بالسياسة النقدية للحد من التضخم المرتفع والمستمر في العام الماضي. حيث أن هذه الزيادة المفاجئة والحادة في أسعار الفائدة قد أدت إلى خفض قيمة الموجودات المالية، لاسيما السندات وغيرها من الأدوات ذات الدخل الثابت. وشهدت أسواق الأسهم أيضاً تأثيراً ثانوياً للأوضاع المالية المشددة وزادت التقلبات في سوق الأسهم على مستوى العالم. كما أضعفت الإخفاقات المصرفية الأخيرة في الولايات المتحدة مزيداً من الضغط على الأسواق المالية. وأصبح تقدير تأثير تحركات السوق في أسعار الأسهم بشكل أكثر كفاءة أمراً بالغ الأهمية لتحليل الاستقرار المالي. وباستخدام نهج القيمة المعرضة للخطر، تم مؤخراً تعزيز إطار اختبار الضغط لمخاطر سوق الأسهم. كما تم توفير المنهجية المعتمدة لإجراء اختبار الضغط على الأوراق المالية التي تحتفظ بها البنوك في دفاتر التداول الخاصة بها.

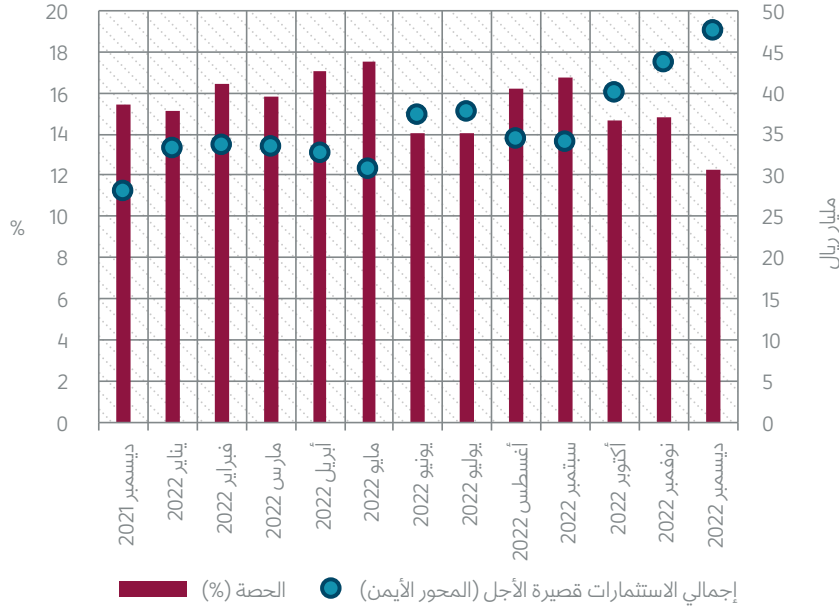
مراكز الاستثمار في الأسهم التي تحتفظ بها البنوك في محفظة التداول - حيث تعتبر القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي يتم الاحتفاظ بها للتداول والمطروحة للبيع بمثابة متغيرات تقع تحت الضغط. ويتم تصنيف البيانات أكثر حسب مختلف أسواق الأسهم الرئيسية حيث تستثمر البنوك. ويجري إعادة ضبط تقلبات أسواق الأسهم الرئيسية هذه باستخدام الحركات في المؤشرات اليومية لأسواق الأسهم المختارة. وباستخدام هذه التقلبات المقدرة في سوق الأسهم ذات الصلة، يتم تقدير التغير في قيمة تعرض البنوك للمخاطر الناجمة عن الأسهم. وفي النهاية تُجمع قيمة التغير في القيم ويُقدّر التغيير المحتمل في قيمة رأس المال التنظيمي للبنوك. ويُنظر في ثلاث سيناريوهات لإجراء اختبار الضغط: الضغط المنخفض والضغط المرتفع والضغط الشديد. يتم أخذ مستوى الصدمات على أنه انحراف معياري بمقدار واحد، وانحراف معياري بمقدار 2، وانحراف معياري بمقدار 3 للتقلبات المقاسة لكل سوق أسهم ذات صلة. وتم تطبيق هذه الصدمات بشكل منفصل على وضع الاستثمار في القطاع المصرفي، وشركات القطاع المالي غير المصرفي، وصناديق الاستثمار المشتركة حسب توفر البيانات حول مؤشرات السوق لهذه الفئات. ففي حالة استثمارات الأسهم غير المدرجة، تم معايرة تقدير تأثير الصدمة باستخدام عامل تقديري حسب الدول مرتبط بمؤشرات سوق الأسهم المقابلة. ووفقاً لمعايير لجنة بازل، تم كذلك مراعاة فترة الاحتفاظ بمركز الأسهم لمدة 10 أيام. ومع ذلك، تم أيضاً النظر في متوسط فترة الاحتفاظ بناءً على البيانات المقدمة من البنوك.

التأثير المقدر على مستويات الضغط المفترضة - يعتبر فقدان قيمة الأسهم تأثيراً مباشراً على رأس المال التنظيمي، وبالتالي تم إعادة ضبط نسبة كفاية رأس المال للبنوك. وقد أظهر اختبار الضغط الذي أجري مؤخراً على البنوك أن البنوك المحلية ليس لها سوى تأثير محدود نظراً لانخفاض حصتها من مركز الاستثمار في الأسهم.

شكل 2-30: تطور الاستثمارات المصرفية شهرياً



شكل 2-31: التطور في الاستثمارات قصيرة الأجل



يمكن أن يؤثر تقلب سعر الصرف أيضاً على ربحية البنوك في حالة كانت البنوك تتمتع بموقف سلبي في هيكل الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية لديها، وخلال العام، زادت كل من الموجودات بالعملة الأجنبية بنسبة 6%، بينما زادت المطلوبات بالعملة الأجنبية بنسبة 31%، وعليه، تراجعت نسبة عدم تطابق الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية مقارنة بالعام الماضي. وتؤدي زيادة المطلوبات بالعملة الأجنبية إلى زيادة مخاطر السوق في حالة انخفاض قيمة الريال القطري مقابل العملات الأخرى. ومع ذلك، فإن معظم موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي بالدولار الأمريكي، ونظراً لربط الريال القطري بالدولار، فإن التعرض لمخاطر السوق الناشئة من تقلبات أسعار الصرف يُعد محدوداً. وقد عانى القطاع المصرفي من نقص في العملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي مقارنة بمركز العملة الدائن في العام الماضي، وبناءً على ذلك، فإن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى سيؤثر سلباً على القطاع، في حين أن الارتفاع سيكون له تأثير عكسي.

ويشير اختبار الضغط الذي تم إجراؤه بافتراض انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأخرى إلى أن التأثير محدود على القطاع المصرفي.

المخاطر عبر الحدود

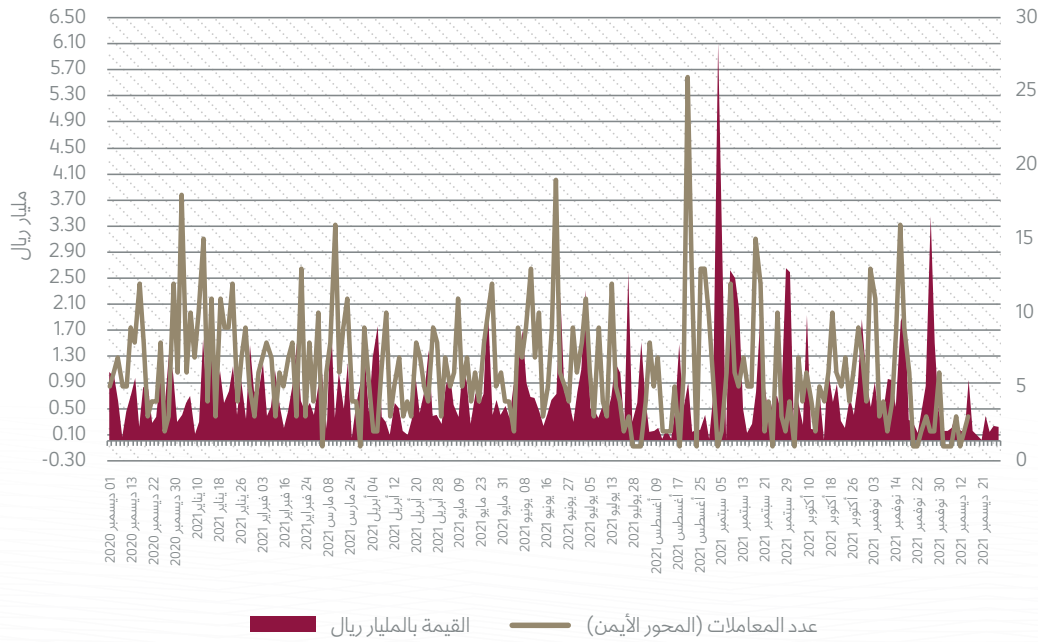
خلال عام 2022، ارتفع تعرض القطاع المصرفي للمخاطر خارج قطر بنسبة 9%، مما يشير إلى زيادة هامشية في مخاطر الطرف المقابل. ومع ذلك وفي ظل انخفاض الائتمان الموجه إلى خارج قطر، اعتدلت مخاطر الائتمان في حين زادت نقاط الضعف الناجمة عن مخاطر السوق من الخارج، ولكن بشكل هامشي. وبالنظر إلى أن إجمالي التعرض للموجودات خارج قطر لم يتجاوز 13.9%، لم يكن التأثير المحتمل على ملاءة القطاع المصرفي كبيراً. وبالنسبة للمطلوبات، فقد خفض القطاع المصرفي اعتماده على مصادر التمويل الخارجي، وانخفضت نسبة إجمالي المطلوبات الخارجية بنسبة 6.7% خلال العام. وعلاوة على ذلك، أدت الزيادة في تنويع المطلوبات، كما قيست من خلال مؤشر التنويع، إلى تقليل تركيز مخاطر تجديد الدين. ومع ذلك، لا تزال حصة مصا در الأموال من الخارج أعلى على الرغم من انخفاضها بنسبة 4.1 نقطة مئوية خلال العام. وفي هذا السياق، يتعين على القطاع المصرفي أن يضع استراتيجيات مبتكرة لجذب مصادر التمويل المحلية للحد من تأثير نقاط الضعف الخارجية غير المتوقعة.

أظهر اختبار الضغط الذي تم إجراؤه لتقييم قدرة البنوك على تمويل أي مخاطر سحب ناشئة من تقلب المطلوبات الخارجية (ودائع غير المقيمين ومصادر الأموال من البنوك في الخارج) أن البنوك تمتلك مستوى أعلى من نقطة التعادل. وبافتراض سيناريو الضغط بنسبة 30% من الودائع قصيرة الأجل (أقل من سنة واحدة) ونسبة 10% من ودائع غير المقيمين طويلة الأجل؛ لوحظ عدم عجز أي من البنوك عن توفير السيولة بالعملة الأجنبية لتلبية المتطلبات.

مخاطر الترابط

ينعكس الترابط في القطاع المصرفي في الغالب من خلال أنشطته في سوق ما بين البنوك المحلية. ويعكس السوق النشاط عمق تطور السوق، في حين تنشأ نقاط الضعف إذا كان تعرض واحد أو أكثر من المشاركين في السوق للمخاطر مرتفعاً مقارنة بالآخرين.

شكل 2-32: حجم المعاملات ما بين البنوك ليلية واحدة



انخفضت المعاملات بين البنوك من حيث الحجم والقيمة خلال العام. حيث انخفض المتوسط اليومي لعدد المعاملات في سوق ما بين البنوك ليلية واحدة إلى حوالي أربع معاملات مقارنة بست معاملات في العام الماضي (شكل 2-32). كما انخفضت القيمة المتوسطة من 0.77 مليار ريال قطري في عام 2021 إلى 0.48 مليار ريال قطري. وأشار انخفاض العمق والحجم في سوق ما بين البنوك إلى انخفاض الترابط بين البنوك. على الرغم من أن البيانات الإجمالية تظهر مخاطر ترابط أقل، إلا أن المخاطر قد تتفاوت بين بنك وآخر. ولفهم الترابط بين البنوك، أجرينا تحليلاً لخريطة الشبكة (إطار 6-2). تم استخدام البيانات المتعلقة بمتوسط الاقتراض والإقراض بين البنوك في السوق المحلية لرسم خريطة للترابط بين البنوك خلال العام. في حالة سوء إدارة السيولة من قبل عدد أقل من البنوك، فإن زيادة ترابط هذه البنوك في سوق ما بين البنوك قد ينجم عنه بعض نقاط الضعف. وبناء على ذلك، فإن تطورات الأنشطة بين البنوك وعمقها وتركزها وحجمها بين كل بنك سلطت الضوء إلى حد ما على مدى المخاطر الناجمة عن الترابط. كما تم فحص بعض مخططات الشبكة لسوق ما بين البنوك في ليلة واحدة لكي يتمكن من تحليل هذه المخاطر.

إطار 6.2: مخطط الشبكة لسوق ما بين البنوك المحلية

تعتمد البنوك على المعاملات بين البنوك ليلية واحدة لتلبية متطلبات السيولة اليومية على النحو الأمثل. ومع إصدار أدوات الخزنة الجديدة، استوعب مصرف قطر المركزي السيولة الزائدة في النظام المصرفي لتحسين انتقال آثار السياسة النقدية. ومع ذلك، ظل حجم وعمق سوق ما بين البنوك منخفضاً ولم يتم إجراء سوى عدد قليل من المعاملات في سوق ما بين البنوك المحلية. لذلك، كانت مخاطر الترابط محدودة بالنسبة للنظام ككل. وكان حجم المعاملات في سوق ما بين البنوك خلال العام أقل من مليار ريال قطري معظم الأيام. وفي بعض الأحيان بلغ حجم المعاملات أكثر من 3 مليارات ريال قطري خلال هذه الفترة. ومع ذلك، عندما تزداد نقاط الضعف في جانب التمويل، تعتمد البنوك بشكل كبير على سوق ما بين البنوك.

في ظل الظروف العادية، يؤدي الترابط العالي في الشبكة إلى تحسين الحصول على السيولة. ومع ذلك، خلال الوضع المجهد أثناء حالة الضغط، يمكن أن يؤدي الترابط إلى تضخيم الصدمات وتوليد اضطرابات مفاجئة إذا لم يتم مراقبتها وإدارتها بشكل جيد.

شكل: متوسط التعرض بين البنوك - 2022



للنظر في ذلك الأمر بعناية، تم رسم خريطة للترابط بين سوق ما بين البنوك ليلية واحدة خلال عام 2022. ومن خلال اتباع مقاييس محددة جيداً لهيكل الشبكة، تم فحص مخطط الهيكل المحلي لسوق ما بين البنوك. وبعد تعيين الرسم البياني الموجه لمخطط الشبكة¹⁴ (الشكل)، تم فحص خصائص¹⁵ هيكل الشبكة مثل الدرجة الداخلية والخارجية لسوق ما بين البنوك المحلية (الجدول).

جدول: خصائص شبكة طبوغرافية ما بين البنوك

الوسيط	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	
5.071	5.071	9.000	0.000	الدرجة الداخلية
3.500	5.071	11.000	0.000	الدرجة الخارجية
0.083	0.071	0.106	0.026	المتجه الذاتي
0.833	0.734	1.000	0.348	معامل التجمع العنقودي

14 راجع تقرير الاستقرار المالي لعام 2011 لمزيد من التفصيل عن المنهجية.

15 الدرجات الداخلة: عدد الانكشاف لبنك فردي

الدرجات الخارجة: عدد المطلوبات من بنك فردي

المعامل العنقودي: يقيس التجميع في الشبكات مدى الترابط بين كل عقدة

المتجه الذاتي: يقيس أهمية العقدة في الشبكة، حيث يقوم بتعيين درجة نسبية لجميع العقد في الشبكة بناءً على مبدأ أن الاتصالات بالعقد ذات الدرجات

العالية تساهم بشكل أكبر في درجة العقدة المعنية من الاتصالات المتساوية مع العقد ذات الدرجات المنخفضة



تشير خريطة الشبكة إلى تنوع سوق ما بين البنوك خلال العام. وكان أكثر من نصف البنوك من المقترضين في السوق، بينما فاق عدد المقرضين عدد المقترضين. كان هناك أربعة مقرضين رئيسيين (الكرات الحمراء) من بين 15 بنكاً، بينما كان بنكان لاعبين معتدلين (الكرات البرتقالية). وكانت تعرضات الإقراض للبنوك الأخرى هامشية. وبالتالي، كانت مخاطر الشبكة محدودة للغاية في النظام. كان عدد المقترضين ذوي الحصص المرتفعة (اللون الأحمر مع الأسهم إلى الداخل) أقل مقارنة بالمقرضين الآخرين. كما عمل بعض المقرضين الرئيسيين كمقرضين رئيسيين مما قلل من الأثر الصافي للترابط. يبدو أن المقرضين قد وزعوا تعرضهم للعديد من البنوك وبالتالي تقليل مخاطر الترابط. قامت البنوك المقرضة الأخرى ذات الأهمية (اللون البرتقالي) بتوزيع تعرضها عبر العديد من العقد مما يعني أن المخاطر أقل تركيزاً. كما أظهرت مقاييس خصائص مخطط الشبكة نفس الشيء. يُعد توزيع الدرجة الداخلة والخارجة طبيعياً في حد ذاته. وفي المتوسط، فإن المطالبات/ التعرضات المنبثقة من حوالي خمسة بنوك تحد من مخاطر العدوى. ويقاس معامل الكتلة مدى ارتباط كل عقدة (بنك) بعقدة أخرى.

وأشار ارتفاع المعامل العنقودي إلى تنوع سوق ما بين البنوك حيث يرتبط كل بنك بالعديد من البنوك الأخرى. تعد مركزية المتجه الذاتي إحدى الخصائص الأخرى التي تقيس أهمية العقدة في الشبكة، حيث تشير القيمة المنخفضة إلى عدم وجود عقدة ذات تأثير/تعرض أعلى في الشبكة.

المخاطر الناشئة في القطاع المصرفي

يواجه القطاع المصرفي حذف الكلمة إلى جانب التطور التكنولوجي عدداً كبيراً من المخاطر الجديدة. وتتحدى هذه المخاطر الناشئة الممارسات المصرفية التقليدية وتدعو إلى اتباع نهج استباقي في إدارة المخاطر.

تشمل بعض المخاطر الناشئة تهديدات الأمن السيبراني وأعطال التكنولوجيا وحالات عدم اليقين الجيوسياسية، ومخاطر تغير المناخ والمخاطر البيئية.

على الصعيد العالمي، أدى الاعتماد المتزايد على المعاملات الرقمية إلى زيادة تقنيات القرصنة المتطورة وانتهاكات البيانات وهجمات الفدية التي يمكن أن تكشف معلومات حساسة عن العملاء وتعطل الأنظمة المالية. ويمتلك مصرف قطر المركزي من جانبه إدارة مخصصة لتقديم الإرشادات اللازمة لمنع الهجمات الإلكترونية على القطاع المصرفي في قطر. وترد في الفصل الرابع من هذا التقرير معلومات مفصلة عن ذلك. توفر الثورة السريعة للتكنولوجيا المالية فرصاً ومخاطر للقطاع المالي في الوقت ذاته. حيث توفر التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من المنتجات المالية والحلول التكنولوجية التي قد تنافس الأعمال المصرفية ونماذج التشغيل التقليدية. لذا قد يضطر القطاع المصرفي إلى التكيف مع هذه التحديات الجديدة واستكشاف طرق لتبني الابتكار وتعزيز التعاون مع التكنولوجيا المالية. وقد أطلق مصرف قطر المركزي مؤخراً استراتيجيته للتكنولوجيا المالية التي توفر الإطار اللازم لتعزيز الابتكار حول نماذج الأعمال الناشئة وتحقيق التوازن في أجندة الاستقرار المالي.

هناك مجال آخر تنشأ عنه المخاطر في القطاع المصرفي وهو تزايد عدم اليقين الجيوسياسي. حيث يمكن للصراعات الدولية والحروب التجارية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة أن تمارس ضغوطاً على بيئة عمل البنوك. على وجه الخصوص، تحتاج البنوك ذات التعرض الكبير خارج قطر إلى مراقبة التطورات الجيوسياسية عن كثب. وقد تم في الأقسام السابقة مناقشة تعرض القطاع المصرفي القطري عبر الحدود بالتفصيل. تنعكس المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي والناشئة عن عدم اليقين الجيوسياسي ونقاط الضعف الأخرى من خلال أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة قطر. ومن هذا المنطلق، يوفر مؤشر الإنذار المبكر الذي يعده مصرف قطر المركزي تقييماً مستقبلياً لهذه المخاطر (إطار 7-2).

إطار 7.2: نظام الإنذار المبكر للاستقرار المالي في قطر

كما ورد في تقرير الاستقرار المالي لعام 2015، يستخدم مصرف قطر المركزي نموذجاً للإنذار المبكر للاستقرار المالي في قطر يعتمد على تقليل نسبة الضوضاء إلى الإشارة التي يمثلها المجموع المرجح للأخطاء من النوع الأول والنوع الثاني. ومع مرور الوقت، تم تنقيح عتبات كل مؤشر بناءً على أحدث البيانات والخبرة المكتسبة بعد تنفيذ النموذج منذ عام 2015.

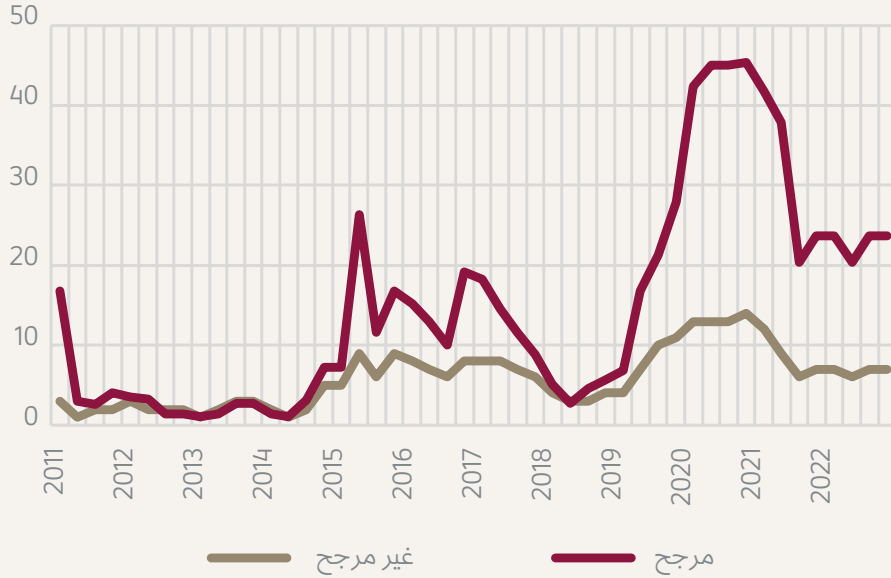
تم تعديل أو إضافة بعض المؤشرات لتحسين النموذج. في المراحل الأولى، استُخدمت بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة كبديل لمعدل النمو العالمي الفصلي. وقد حل محله الناتج المحلي الإجمالي لأربعة شركاء تجاريين رئيسيين، هم الصين، واليابان، والهند، وكوريا. واستُكملت نسبة القروض إلى الودائع الإجمالية بنسبة القروض المحلية إلى الودائع لتعكس النقص في الودائع المحلية. واستُبدلت نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. واستناداً إلى الدراسات التي أجراها بنك التسويات الدولية، استُبدل مؤشر أسعار العقارات بفجوة أسعار العقارات المعدلة حسب التضخم، وأضيف مؤشر جديد خاص بالفجوة بين الائتمان الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لتنامي دور الصناديق الخارجية، أُدرجت نسبة المطلوبات الخارجية إلى الموجودات في النموذج. ويتم استعراض قائمة المؤشرات المستخدمة حالياً في الجدول. تشير المؤشرات المختلفة إلى أنواع ومستويات مختلفة من نقاط الضعف. ولتقييم التغيرات في مستوى المخاطر الإجمالي في الاقتصاد، أُدرجت أيضاً المؤشرات الإجمالية. ويُعد المؤشر غير المرجح هو مجموع الإشارات التي يوفرها كل مؤشر والتي يتم إعطاؤها أوزاناً متساوية. وبما أن قدرات الإشارات تتفاوت بين المؤشرات، فمن المستحسن إيلاء أهمية أكبر للمؤشرات التي تتسم بكفاءة إشارات أفضل.

جدول: مؤشرات الإنذار المبكر

عالمي
نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين واليابان والهند وكوريا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
سعر النفط (سعر برنت، وغرب تكساس الوسيط، وفاتح دبي) (البنك الدولي)
سعر الغاز (البنك الدولي)
نسبة الالتزامات الخارجية إلى إجمالي الموجودات
الاقتصاد الكلي المحلي
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (جهاز التخطيط والإحصاء)
العائد على حقوق المساهمين (الشركات)
فجوة التضخم المعدلة في مؤشر أسعار العقارات (جهاز التخطيط والإحصاء)
الائتمان المصرفي
النمو في الائتمان الخاص
فجوة الائتمان/الناتج المحلي الإجمالي
فجوة الائتمان الخاص/الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
ربحية البنك
العائد على موجودات البنوك
العائد على حقوق ملكية البنوك
السيولة
النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي/الموجودات
نسبة القروض إلى الودائع المحلية
نسبة إجمالي القروض/إجمالي الودائع
الائتمان القطاعي
حصة الائتمان المصرفي للعقارات في الائتمان المحلي
فجوة الائتمان الاستهلاكي/الناتج المحلي الإجمالي



شكل: مؤشرات الإنذار المبكر (القيمة الأعلى تعني مخاطر أعلى)



لذا تم تطوير مؤشر مرجح من خلال الجمع بين المؤشرات باستخدام نسبة الضواء إلى الإشارة لكل مؤشر كوزن لذلك المؤشر. يعرض الرسم البياني تحركات المؤشرات منذ الربع الأول من عام 2011. حيث إنه مع بداية الوباء خلال عام 2020، تحول نمو الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين وكذلك نمو الاقتصاد المحلي إلى نمو سلبي. كما ارتفعت بشكل حاد نسب الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي والفجوات بين الائتمان الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي. وانخفضت أسعار النفط والغاز إلى مستويات منخفضة وتراجعت ربحية قطاع الشركات في نطاق المخاطر العالية. سجلت جميع هذه المؤشرات تقريباً تحسناً في عامي 2021 و2022 مما أدى إلى الاعتدال في المخاطر الإجمالية التي تهدد الاستقرار المالي في قطر.

وإدراكاً لفكرة أن مخاطر تغير المناخ والمخاطر البيئية يمكن أن تتحول إلى مخاطر نظامية تهدد القطاع المالي، تعمل البنوك المركزية وهيئات وضع المعايير الدولية على تطوير إطار لقياس المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. وتهدف الجهود في معظمها إلى معالجة التحديات الرئيسية، لاسيما تصميم إطار عمل نموذجي يرصد بشكل كامل الآثار الاقتصادية لسيناريوهات المناخ، والآثار المترتبة على التقييمات الأفقية طويلة الأجل؛ والتحديات التشغيلية في إجراء تقييمات المخاطر.

كما أنشأ مصرف قطر المركزي من جانبه إدارة متخصصة لتحسين إطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بمخاطر المناخ والبيئة (إطار 8-2: نهج مصرف قطر المركزي بشأن مخاطر المناخ في قطاع البنوك والتأمين).

إطار 8.2: نهج مصرف قطر المركزي بشأن مخاطر المناخ في قطاع البنوك والتأمين

لقد أولت إدارة المخاطر في القطاع المصرفي مؤخراً اهتماماً مركزاً للمخاطر البيئية والمناخية بالإضافة إلى المخاطر التقليدية الأخرى. وتشكل المخاطر البيئية والمناخية مخاطر على محفظة موجودات البنك على المدى الطويل ويمكن أن تؤثر على الممتلكات والبنية التحتية. بالنسبة للقطاع المالي، يتم تصنيف هذه المخاطر إلى ما يلي:

- المخاطر المادية التي قد تنشأ عن حدث غير متوقع أو تحول في نمط المناخ
- مخاطر التحول من الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون

علاوة على ذلك، قد تؤدي مخاطر المناخ أيضاً إلى مخاطر ائتمانية عندما تتضرر العقارات التي تحتفظ بها البنوك كضمان مما يؤثر على الأنشطة التجارية وقدرة المقرض على السداد. كما يمكن أن تؤثر مخاطر المناخ على مخاطر السيولة المصرفية من خلال الضغط على قدرتها على جمع الأموال أو تصفية الموجودات.

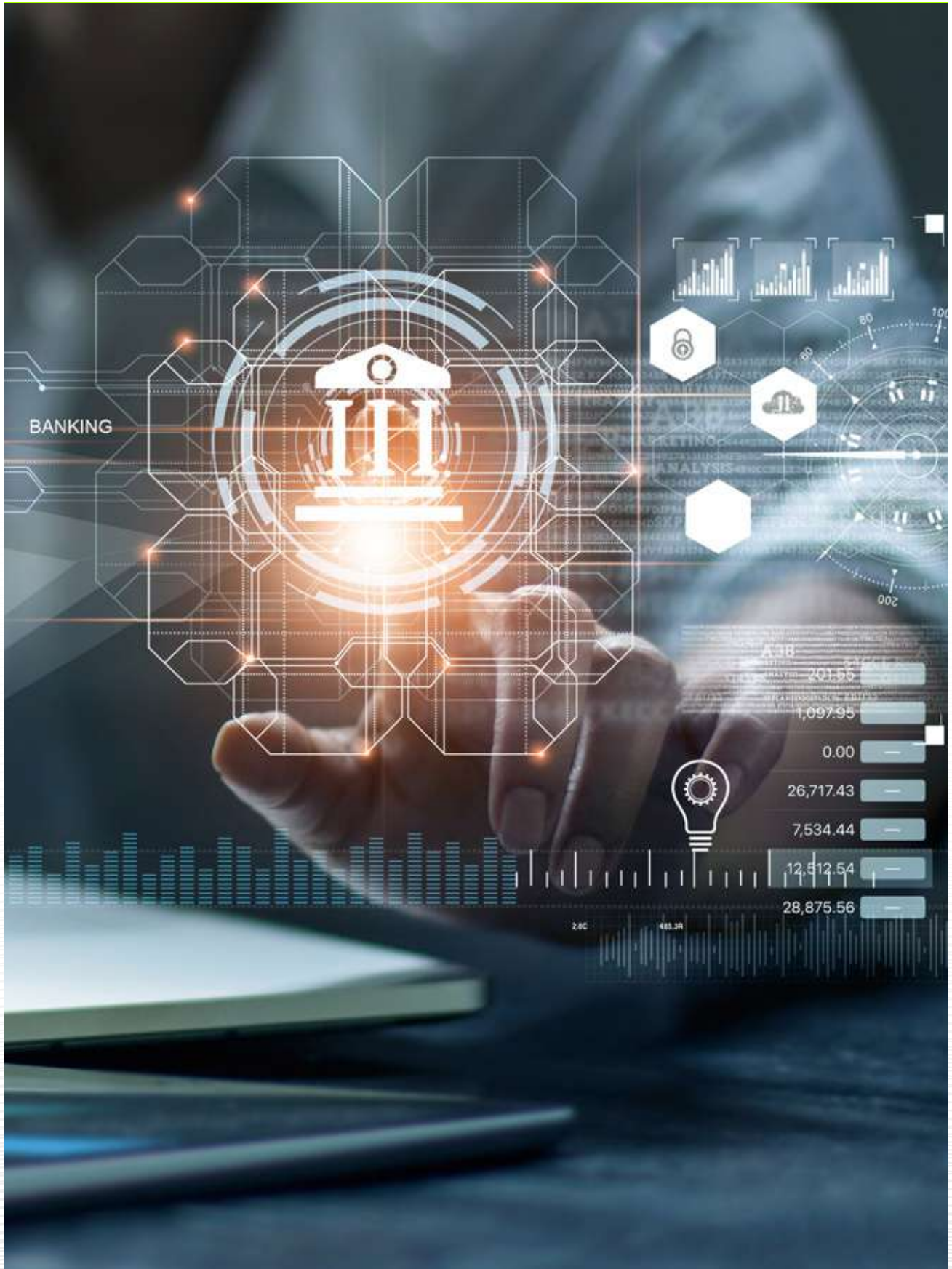
وبالنظر إلى حالة قطاع التأمين من خلال أنشطة الاكتتاب والاستثمار، فإن شركات التأمين تتعرض لمخاطر مادية ومخاطر انتقالية. وبالنسبة لشركات التأمين، تُعد المخاطر المادية أكثر أهمية، حيث أن زيادة الكوارث الطبيعية تؤدي إلى الضغط على أقساط التأمين وإعادة التأمين.

ونظراً لأهمية وتزايد التركيز على المخاطر المناخية والبيئية التي يتعرض لها القطاع المالي، يبذل مصرف قطر المركزي جهوداً منسقة على النحو التالي من بين جملة أمور أخرى؛

اعتماد سياسة إدارة المخاطر تشمل تغير المناخ والكوارث الطبيعية

تشكيل لجنة متخصصة في إدارة الكوارث الطبيعية وتحديد المهام والمسؤوليات الموكلة إليها وعلاوة على ذلك، تم تشكيل إدارة متخصصة لتنسيق هذه الجهود. وتضطلع هذه الإدارة المتخصصة بمسؤولية رصد وتقييم المخاطر المناخية والبيئية التي تؤثر على الاستقرار المالي.

ويعمل القطاع المصرفي في بيئة حيوية حيث تتطلب المخاطر الناشئة يقظة وتكيفاً مستمرين. وتشمل هذه المخاطر مجموعة من التحديات، بما في ذلك تهديدات الأمن السيبراني، والأعطال التكنولوجية، وحالات عدم اليقين الجيوسياسي، وتأثيرات تغير المناخ. ولكي تتمكن البنوك من إدارة هذه المخاطر بفعالية، يجب عليها أن تعتمد نهجاً شاملاً لإدارة المخاطر يشمل مختلف الاستراتيجيات والإجراءات. وقد يشمل ذلك الاستثمار في التقنيات المبتكرة، وإعطاء الأولوية لتدابير الأمن السيبراني القوية، ودمج الاعتبارات البيئية وتغير المناخ في استراتيجيات أعمالها. وتستطيع البنوك من خلال استكشاف هذه المخاطر الناشئة والتخفيف منها بنجاح تعزيز الاستقرار، وتعزيز ثقة العملاء، والمساهمة في استدامة النظام المالي على المدى الطويل.



8.2 الملاحظات الختامية

على الرغم من أن البيئة التشغيلية بسبب زيادة التضخم العالمي وتشديد السياسة النقدية قد فرضت بعض التحديات، إلا أن القطاع المصرفي في قطر سجل معايير مالية قوية في عام 2022. ولقد تمكن القطاع المصرفي من تسجيل نمو صحي في الموجودات مدفوعاً بالطلب الكبير على الائتمان من القطاع الخاص نتيجة للزخم الإيجابي الذي وفرتة بطولة كأس العالم 2022 إضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وفي هذا الصدد، يبدو أن الجهود المبذولة من خلال استراتيجيات التنمية الوطنية لتنويع الاقتصاد قد وفرت دفعة للإقراض المصرفي لقطاعات مثل الخدمات والتجارة العامة والنقل وغيرها من القطاعات. كما سهلت قوة قاعدة رأس المال والتحسينات في السيولة على البنوك الاستفادة من الفرص التي تلت ذلك. وعلى الرغم من الفرص المتاحة للقطاع الخاص، لا يعتبر القطاع المصرفي محصناً من المخاطر المحتملة. فعلى سبيل المثال، على صعيد السيولة، يلزم تقليل الاعتماد على الأموال من البنوك الدولية لتجنب التأثير السلبي على سيولة القطاعات المصرفية. ويتعين زيادة التركيز على تطوير مصادر بديلة للتمويل المحلي وتعزيز هيكل استحقاق الموجودات.

وعلى الرغم من التحديات التي فرضها تزايد التضخم العالمي وتشديد السياسة النقدية، إلا أن القطاع المصرفي القطري قد حقق أداءً مالياً قوياً في عام 2022. وقد ساهم الزخم الإيجابي نتيجة لاستضافة بطولة كأس العالم 2022 وارتفاع أسعار الطاقة في النمو الصحي للقطاع في الموجودات، مدفوعاً بالطلب الكبير على الائتمان من القطاع الخاص. كما نمت قطاعات مثل الخدمات والتجارة العامة والنقل بشكل أسرع تزامناً مع استراتيجية التنويع التي اعتمدها استراتيجيات التنمية الوطنية. وتمكنت البنوك من اغتنام الفرص الناتجة بسبب قاعدتها الرأسمالية القوية وتحسن السيولة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي استفاد منه القطاع المصرفي من الفرص الموجهة نحو القطاع الخاص، إلا أنه لا يُعد محصناً من المخاطر المحتملة. ويمكن لأي أثر سلبي على بيئة الاقتصاد الكلي أن يعيق التوسع الائتماني ويؤثر بالتالي على الربحية. ويمثل الحفاظ على جودة الائتمان في بيئة تشغيلية هشة تحدياً إضافياً، لاسيما بالنظر إلى النمو السريع في الائتمان الذي لوحظ في قطاعات محددة مؤخراً. ومع ذلك، فإن مصرف قطر المركزي يراقب عن كثب التطورات القادمة ويستجيب بالتدابير المناسبة كلما لزم الأمر. فعلى سبيل المثال، فإن تقرير جودة الموجودات الأخيرة المعد من قبل مصرف قطر المركزي سيسهل تنظيم المحافظ الائتمانية للقطاع المصرفي. ولحسن الحظ، وبسبب تحسين إدارة مخاطر الائتمان، أدار القطاع المصرفي بفعالية القروض المتأخرة، مما أدى إلى احتواء القروض غير المنتظمة بمستويات جيدة.

على صعيد السيولة، تقدم الإجراءات التحوطية الكلية التي ينفذها مصرف قطر المركزي نتائج مثمرة. ويمكن للقطاع المصرفي أن يقلل من اعتماده المتزايد على ودائع غير المقيمين. كما تبدو مراكز السيولة في القطاعات المصرفية على المدى القريب والمتوسط مستقرة، ولا تشير اختبارات الضغط إلى وجود أي نقاط ضعف ملحوظة في هذا الجانب. ومع ذلك، للحفاظ على نمط سيولة مناسب، هناك حاجة لتقليل الاعتماد على الأموال من البنوك الدولية، حيث يمكن أن يكون لذلك آثار سلبية. ومن الأهمية بمكان إيجاد مصادر بديلة للتمويل المحلي والتركيز على تعزيز هيكل استحقاق المطلوبات.

ومن الواضح أن المخاطر عبر الحدود قد انخفضت خلال العام، نظراً إلى أن البنوك قد قلصت من تعرضها عبر الحدود على مدار العامين الماضيين. كما تُعد مخاطر الاستثمار محدودة حيث أن غالبية الاستثمارات تكون في شكل سندات حكومية وأذونات خزانة ويتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بغرض الحفاظ على موجودات سائلة عالية الجودة. كما يعزل نظام ربط أسعار الصرف دفتر قروض البنوك عن تقلبات العملة، بالنظر إلى أن الجزء الأكبر من القروض عبر الحدود تكون بعملة الدولار الأمريكي.



الفصل الثالث

تطورات القطاع المالي بمفهومه الواسع



الفصل الثالث تطورات القطاع المالي بمفهومه الواسع

المقدمة

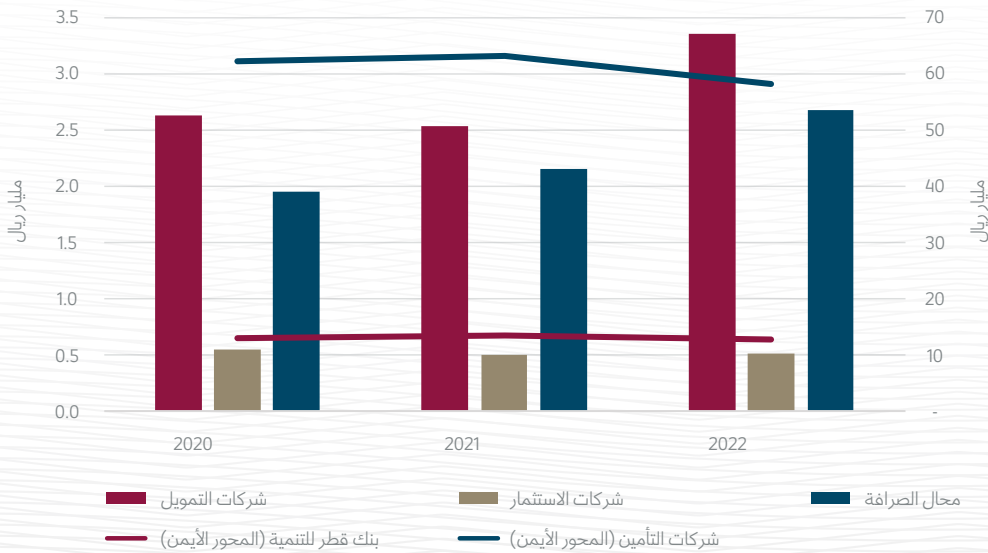
يتكون القطاع المالي غير المصرفي في دولة قطر بشكل أساسي من شركات التأمين وبنك قطر للتنمية وشركات التمويل والاستثمار ومحلات الصرافة ومؤسسات مركز قطر للمال. يعتبر مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال المنظمين لهذه المؤسسات.

يستعرض هذا الفصل التطورات الرئيسية في القطاع المالي بمفهومه الواسع والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي الناشئة عنه. يركز الجزء الأول من الفصل على الوسطاء الماليين غير المصرفيين الخاضعين لرقابة مصرف قطر المركزي، ومنها شركات التأمين، بنك قطر للتنمية، شركات التمويل والاستثمار ومحال الصرافة. يحلل الجزء الثاني من الفصل أهم التطورات للمؤسسات المالية في مركز قطر للمال الخاضعة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال¹

1.3 الوسطاء الماليون غير المصرفيين الخاضعين لرقابة مصرف قطر المركزي

سجلت موجودات شركات التمويل ومحال الصرافة في دولة قطر نمواً جيداً خلال عام 2022. بينما سجلت الشركات الاستثمارية نمواً هامشياً. ومع ذلك، سجلت شركات التأمين وبنك قطر للتنمية انخفاضاً في الموجودات خلال العام قيد المراجعة (شكل 1-3)²

شكل (1-3): الاتجاهات في الموجودات الإجمالية للوسطاء الماليين غير المصرفيين الخاضعين لرقابة مصرف قطر المركزي



1 قدمت هيئة تنظيم مركز قطر للمال مدخلات حول التطورات في المؤسسات المالية لمركز قطر للمال.
2 تستند بيانات بنك قطر للتنمية وشركات التأمين إلى بيانات مالية غير مدققة، وتستند البيانات الخاصة بشركات التمويل والاستثمار ومحال الصرافة لبيانات غير مدققة لعام 2022 ومدققة للسنوات السابقة.

1.1.3 التطورات في قطاع التأمين

تدابير السياسة العامة

أصدر مصرف قطر المركزي تعميم بشأن النظام المتبع لإلزام شركات التأمين للحصول على موافقة مسبقة من البنك قبل إجراء أي تعديلات على النظام.

وأصدر مصرف قطر المركزي تعميم لشركات وسطاء التأمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الحد الأدنى لرأس المال المطلوب.

الأداء

لم يطرأ أي تغيير على التشكيل المؤسسي لقطاع التأمين خلال عام 2022؛ حيث ظل إجمالي عدد الشركات الخاضعة لنظام مصرف قطر المركزي 14 شركة منها 10 شركات محلية و4 فروع لشركات أجنبية. ومن هذه الشركات 9 شركات تقليدية و5 شركات تكافل. ويقتصر قطاع التأمين على الوسطاء وشركات إعادة التأمين والوساطة.

تراجعت موجودات شركات التأمين الخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي بنسبة 8.1% خلال عام 2022 مقابل 1.8% خلال العام السابق. وقد بلغ إجمالي الموجودات بنهاية العام نحو 58.2 مليار ريال قطري (جدول 3-1). وقد انخفضت كلاً أرصدة ذمم إعادة التأمين والأقساط المستحقة انخفاضاً كبيراً عن مستوياتها في العام السابق، كما تراجعت أرصدة النقد والموجودات السائلة لدى شركات التأمين عن ذروتها في العام السابق.

من ناحية أخرى؛ انخفضت الاستثمارات العقارية لشركات التأمين، في حين زادت استثمارات الأسهم خلال العام. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، سجلت قيمة الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق الثابتة انخفاضاً كبيراً. ومع ذلك، فهي لاتزال تمثل نصف استثمارات الحافظة للشركات. لذا، ظلت مخاطر استثمارات الحافظة منخفضة.

وفي جانب المطلوبات، انخفضت المخصصات الفنية خلال عام 2022. وسجلت الأقساط غير المكتسبة وذمم إعادة التأمين اتجاهاً مماثلاً، وانخفض إجمالي حقوق الملكية لشركات التأمين خلال العام.

**جدول (1-3): بنود مختارة من الميزانية العمومية لشركات التأمين المحلية
نهاية ديسمبر، (بالمليون ريال قطري)**

2020	2021	2022	%		
			2021	2022	
62,248.2	63,364.2	58,244.7	%1.8	%-8.1	إجمالي الموجودات
10,551.4	11,902.0	9,283.1	%12.8	%-22.0	النقد والموجودات السائلة
29,096.9	28,671.1	24,912.1	%-1.5	%-13.1	إجمالي الاستثمارات
15,333.4	15,976.4	12,322.6	%4.2	%-22.9	إجمالي المستحقات الثابتة
5,739.7	4,405.4	4,514.3	%-23.2	%2.5	استثمارات الأسهم
6,383.0	6,633.8	6,363.8	%3.9	%-4.1	العقارات
1,640.8	1,655.6	1,711.3	%0.9	%3.4	استثمارات أخرى
10,537.4	10,839.8	7,869.6	%2.9	%-27.4	ذمم إعادة التأمين
10,397.6	10,245.9	8,810.9	%-1.5	%-14.0	أقساط مستحقة القبض
615.8	504.9	465.9	%-18.0	%-7.7	موجودات ثابتة
620.5	224.0	220.7	%-63.9	%-1.5	موجودات غير ملموسة
428.5	976.4	6,682.4	%127.9	%584.4	موجودات أخرى
42,076.2	42,827.9	40,601.8	%1.8	%-5.2	إجمالي المطلوبات
21,602.2	20,980.3	18,438.7	%-2.9	%-12.1	المخصصات الفنية
7,375.1	8,221.9	6,844.2	%11.5	%-16.8	الأقساط غير المكتسبة
5,463.5	5,313.1	3,251.6	%-2.8	%-38.8	إعادة التأمين المستحقة الدفع
7,634.2	8,312.6	12,067.3	%8.9	%45.2	مطلوبات أخرى
20,172.0	20,536.2	17,643.0	%1.8	%-14.1	حقوق الملكية

وعلى الرغم من أن سعر قسط التأمين كان معتدلاً خلال عام 2022، إلا أنه كان هناك تحسناً كبيراً في نسبة الاحتفاظ. انخفض إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 12.4% مقارنة بالعام السابق، وسجل صافي أقساط التأمين المكتتبه انخفاضاً طفيفاً قدره 3.8% (جدول 2-3). بالتالي، فقد زادت نسبة الاحتفاظ بشكل حاد من نحو 64.3% في عام 2021 إلى نحو 70.6% خلال هذا العام.

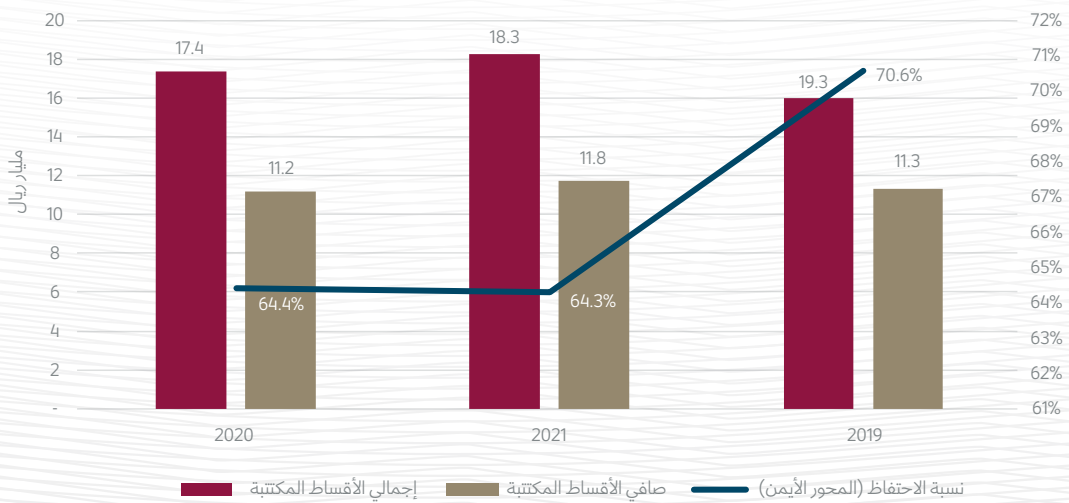
بلغ متوسط نسبة الملاءة المالية نحو 249.1% على أساس فردي و235.9% على أساس مجمع. ظلت السيولة في مستويات مُمْتَنَة وبلغت حوالي 105%.

جدول (2-3): مؤشرات مختارة
(نهاية ديسمبر، القيمة بالمليون ريال قطري)

2020	2021	2022	
17,414.3	18,313.7	16,047.1	إجمالي الأقساط المكتتبة
11,219.7	11,772.6	11,327.1	صافي الأقساط المكتتبة
%64.4	%64.3	%70.6	نسبة الاحتفاظ
%107.1	%104.3	%111.4	النسبة المجمعة
%77.1	%70.9	%85.4	نسبة الخسارة
%30.0	%33.4	%26.0	نسبة المصروفات
%3.5	%6.3	%-3.3	العائد على حقوق الملكية
%58.9	%56.5	%64.0	نسبة الرافعة المالية (ذ م م)
%257.3	%266.3	%249.1	متوسط نسبة الملاءة المالية - على أساس منفرد
%237.8	%254.6	%235.9	متوسط نسبة الملاءة المالية - على أساس موحد
%181.9	%180.7	%163.2	مخصصات فنية/ صافي علاوة الدخل
%8.5	%7.2	%1.9	دخل الاستثمار/ إجمالي الدخل
%124.9	%124.6	%105.4	معدل السيولة
19,384.2	19,869.9	16,484.0	إجمالي الدخل

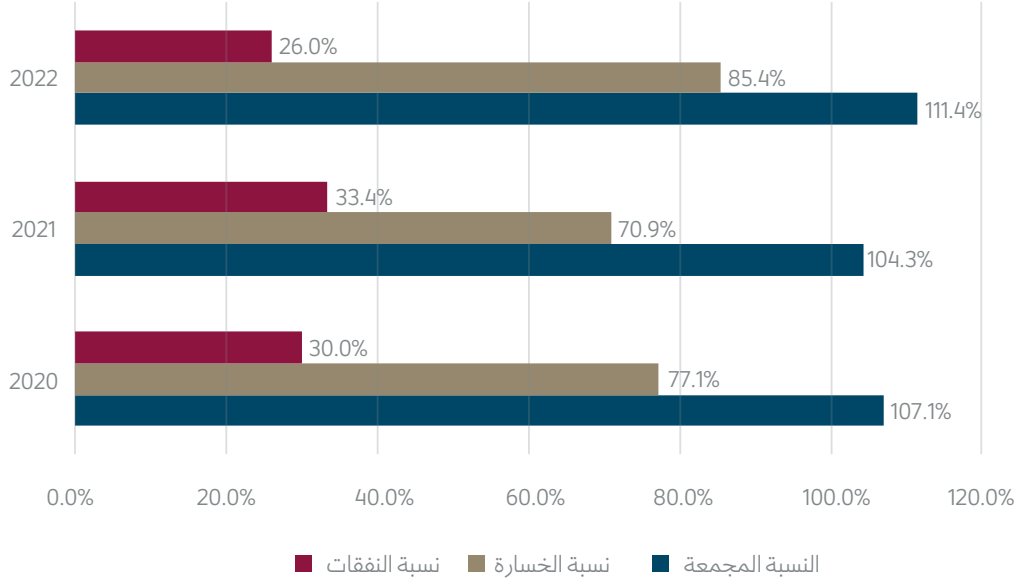
حسب ما ورد أعلاه، انخفض إجمالي وصافي الأقساط المكتتبة خلال عام 2022، وأدى الانخفاض النسبي في صافي الأقساط المكتتبة إلى زيادة حادة في نسبة الاحتفاظ (شكل 2-3).

شكل (2-3): إجمالي الأقساط المكتتبة وصافي الأقساط المكتتبة ونسبة الاحتفاظ



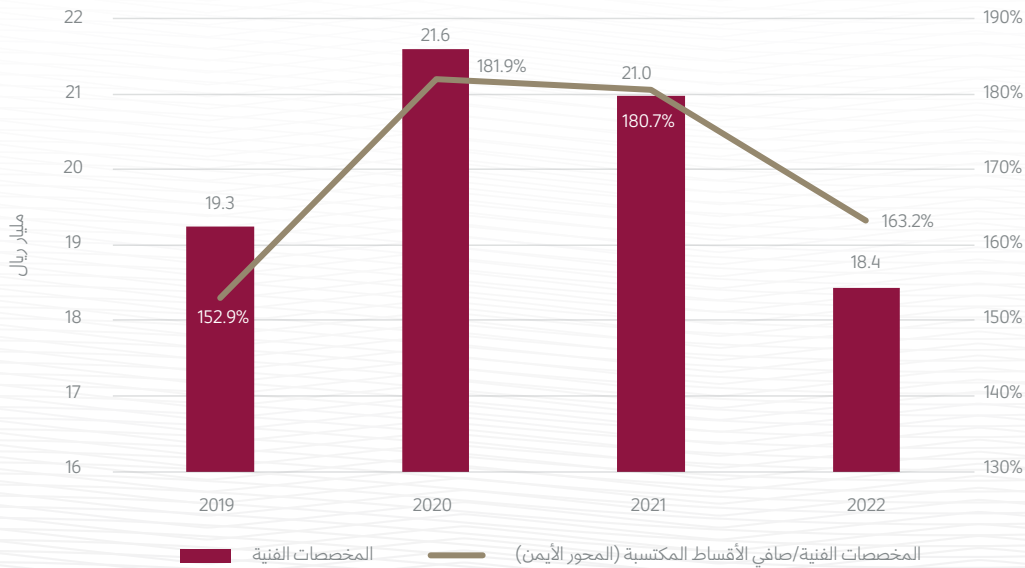
تمكنت شركات التأمين من خفض نسبة مصاريفها إلى أدنى مستوى خلال السنوات الثمانية الماضية. ومع ذلك، ارتفعت النسبة المجمعة بسبب الزيادة في نسبة الخسارة (شكل 3-3). مما أدى إلى انعكاس ذلك على إجمالي الخسائر التي سجلتها شركات التأمين.

شكل (3-3): النفقات والخسارة والنسب المجمعة



بعد الزيادة الحادة في عام 2020 بسبب المخاوف بشأن الجائحة، كانت المخصصات الفنية معتدلة منذ عام 2021 (شكل 4-3). انخفضت نسبة المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط المكتسبة لكنها ظلت أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

شكل (4-3): المخصصات الفنية

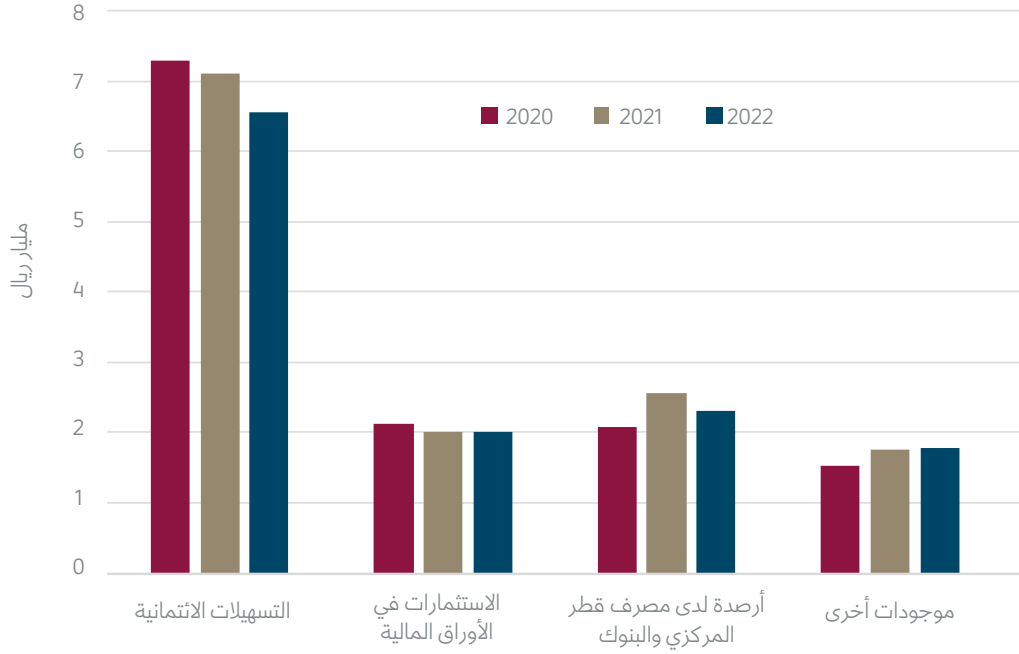


2.1.3 بنك قطر للتنمية

بنك قطر للتنمية هو مؤسسة مالية غير ربحية تهدف لدعم أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل وتطوير المهارات وتعزيز الصادرات وتوفير الفرص محلياً وعالمياً. كما يعمل على تسهيل التطوير العقاري وتقديم قروض الإسكان للمواطنين.

تم تقديم دعم ائتماني كبير في عام 2020، ولكن كان هناك بعض الاعتدال في منح الائتمان من قبل بنك قطر للتنمية خلال العامين 2021 و2022. وبلغ الائتمان نحو 51.8% من إجمالي الموجودات خلال عام 2022. كما ساهم الانخفاض في مستحقات مصرف قطر المركزي والبنوك في تراجع موجودات بنك قطر للتنمية خلال عام 2022 (شكل 5-3).

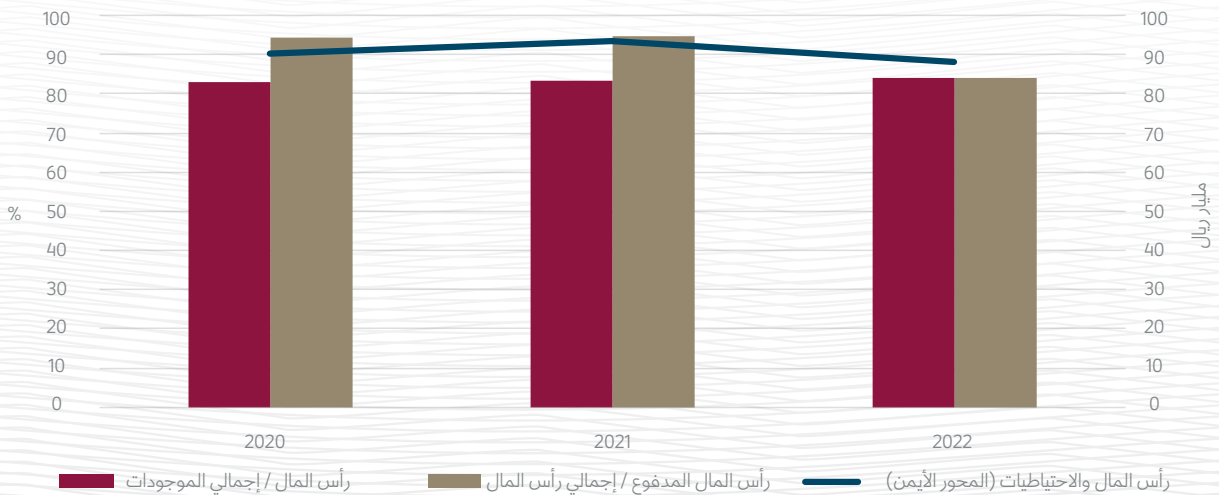
شكل (3-5): موجودات بنك قطر للتنمية



على الرغم من الاعتدال في رأس المال والاحتياطيات، تحسنت رسملة بنك قطر للتنمية فيما يتعلق بالموجودات خلال العام. ارتفعت نسبة رأس المال إلى الموجودات من 83.4% إلى 83.9% (شكل 3-6). واستمرت جودة رأس مال بنك قطر للتنمية بالارتفاع حيث ظلت حصة رأس المال المدفوع من إجمالي رأس المال والاحتياطيات مرتفعة عند 84.0%، على الرغم من بعض الاعتدال. كانت مخصصات القروض غير المنتظمة أعلى بكثير من 80%، كما كان في السنوات السابقة، لم يكن هناك أي اعتماد على البنوك لتمويل أنشطة البنك حيث ظلت المطلوبات للبنوك شيء لا يذكر.

قد أوضح المستوى العالي لحجم وجودة رأس المال وعدم الاقتراض من البنوك في بنك قطر للتنمية على مدى المرونة والقدرة على التوسع.

شكل (3-6): رأس مال بنك قطر للتنمية المرتفع وعالي الجودة



3.1.3 التطورات في شركات التمويل

قدمت ثلاث شركات تمويل مرخصة من قبل مصرف قطر المركزي خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية لفئات مختلفة من المقترضين، وهذه الشركات هي الجزيرة للتمويل، الأولى للتمويل، وبيت التمويل القطري.

تدابير السياسة العامة

تم خلال العام التعليق التدريجي للتدابير المتعلقة بالإعفاءات للقطاعات الداعمة لانتشار جائحة كوفيد-19 وشمل ذلك تعليق تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة وفوائد/عوائد القروض للقطاعات المتضررة من كوفيد-19 وتم الطلب من شركات التمويل تقديم دراسة موضوعية عن الموضوع.

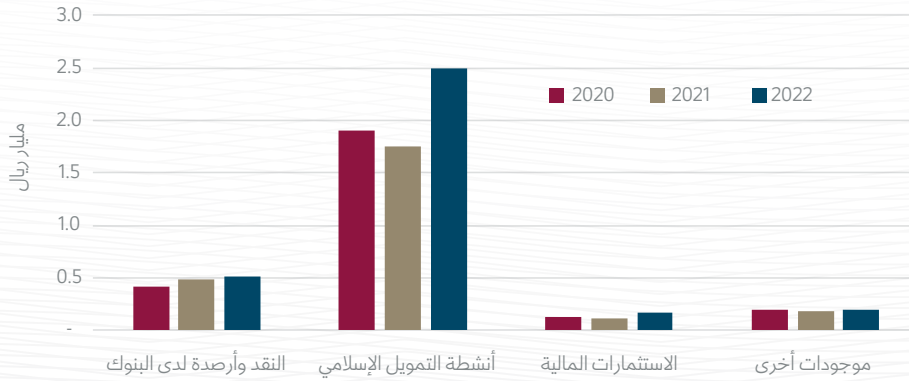
تم إصدار مبادئ توجيهية لكشف تحركات الأموال غير المصرح بها والمخاطر المرتبطة بذلك والتزامات العمل. كما تم تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم إصدار تعليمات للحد من مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

الأداء

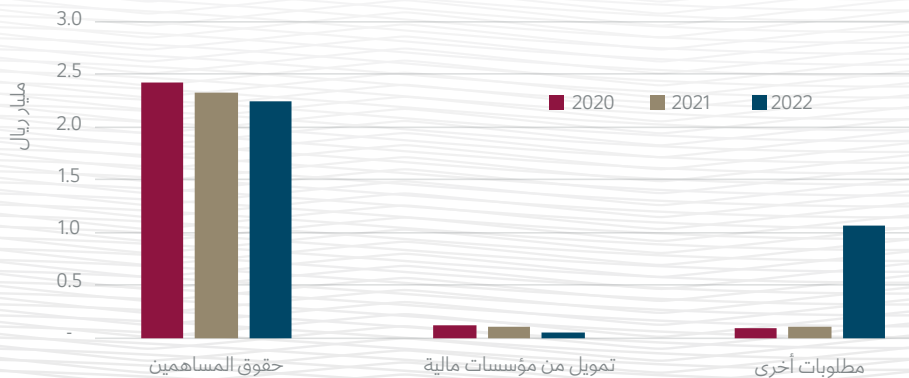
بعد بعض الاعتدال الذي طرأ في عام 2021 في أعقاب الوباء، ارتفعت موجودات شركات التمويل بشكل حاد في عام 2022، وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2022 حوالي 3.4 مليار ريال قطري مقارنة بنحو 2.5 مليار ريال قطري في العام السابق. وقد بدأ التعافي بالانتشار عبر الموجودات المختلفة مع زيادة حادة في أنشطة التمويل الإسلامي والاستثمارات المالية، والتي كانت (بما فيها الاستثمارات الصغيرة) تزداد في جميع الأوقات (شكل 3-7).

شكل (3-7): شركات التمويل - الموجودات والمطلوبات

أ- الموجودات



ب- حقوق الملكية والمطلوبات



انخفض اقتراض شركات التمويل من المؤسسات المالية والذي تراجع في السابق، ثم تراجع بشكل كبير في عام 2022 إلى أقل من نصف قيمته في العام السابق. هذا يعكس انخفاض الرافعة المالية (جدول 3-3)، وقد ظل مستوى الرسملة لهذه الشركات مرتفعاً خلال العام حتى بعد التراجع المستمر.

جدول 3-3: شركات التمويل - نسب مختارة (%)

2020	2021	2022	
15.6	19.2	15.1	النقد وأرصدة البنوك / إجمالي الموجودات
72.1	68.8	74.2	التمويل الإسلامي / إجمالي الموجودات
4.8	4.7	5.1	الاستثمارات المالية / إجمالي الموجودات
5.0	4.7	2.3	القروض من المؤسسات المالية / حقوق المساهمين
91.9	91.4	66.6	حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات
0.16	0.14	0.18	إجمالي الموجودات / الموجودات المصرفية
0.50	0.39	0.39	إجمالي الموجودات / الناتج المحلي الإجمالي

وعلى الرغم من بعض الاعتدال ظلت السيولة مريحة نظراً لأن نسبة النقد والأرصدة لدى البنوك إلى إجمالي الموجودات ظلت أعلى من 15% خلال العام. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في حصة الأرصدة النقدية لارتفاع الأنشطة التمويلية التي ارتفعت حصتها بشكل حاد من 68.8% من الموجودات إلى 74.2%. ارتفعت حصة الاستثمارات المالية إلى 5.1% من الموجودات. كانت نسبة الرافعة المالية للاقتراض من المؤسسات المالية إلى حقوق المساهمين منخفضة بالنسبة لهذه الشركات وانخفضت بشكل أكبر في عام 2022. وأدى الاستمرار في انخفاض حقوق المساهمين إلى انخفاض نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات، ولكنها ظلت مرتفعة عند 66.6%.

تنعكس المرونة القوية لشركات التمويل وقدرتها على توسيع أعمالها بشكل أكبر في الأرصدة النقدية، الرفع المالي المنخفض، وارتفاع كفاية رأس المال.

مع توسع موجودات هذه الشركات بوتيرة أسرع من تلك الخاصة بالبنوك خلال العام، زادت نسبة موجودات الشركات إلى موجودات البنوك. ونظراً لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تقريباً بالترادف، ظلت نسبة موجودات هذه الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة خلال العام.

4.1.3 التطورات في شركات الاستثمار

هناك شركتا استثمار تعملان في قطر، ومرخصتان من مصرف قطر المركزي وهما، المستثمر الأول وبيت الاستثمار. وتعتبر إدارة الموجودات، والخدمات الاستثمارية بما في ذلك الاستثمارات العقارية هي الخدمات التي تقدمها هذه الشركات.

تدابير السياسة العامة

كما هو الحال بالنسبة لشركات التمويل، تم اتخاذ التدابير اللازمة التالية لمواصلة تعزيز الإطار الرقابي على هذه المؤسسات.

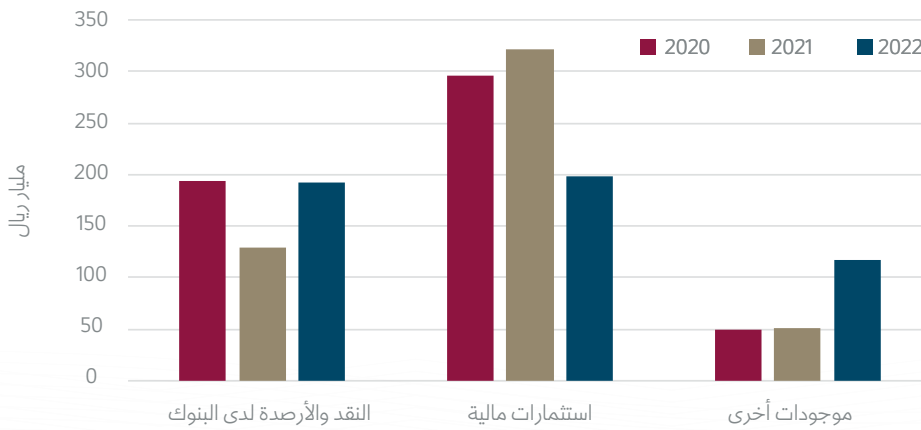
تم إصدار مبادئ توجيهية لكشف التحويلات غير المصرح بها والمخاطر المرتبطة بذلك والتزامات العمل. كما تم تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم إصدار تعليمات للحد من مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة.

الأداء³

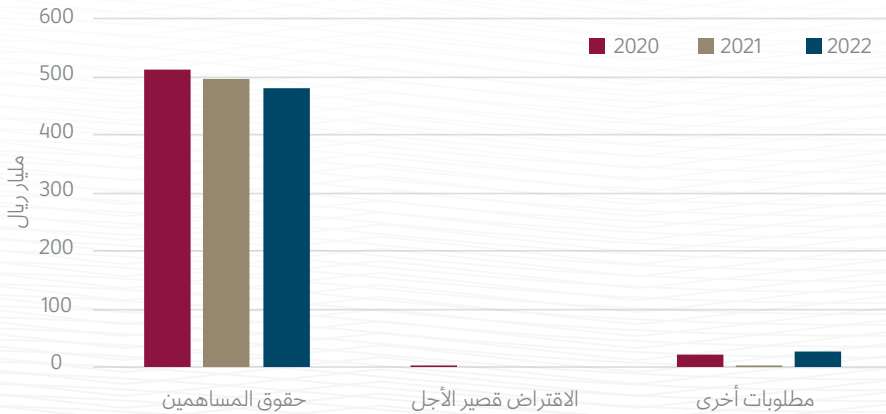
بلغ إجمالي موجودات هذه الشركات نحو 508.8 مليون ريال قطري بنهاية عام 2022، مسجلاً نمواً هامشياً بنسبة 1.3% خلال هذا العام. وقد زادت الأرصدة النقدية والمصرفية لهذه الشركات بشكل كبير، بينما انخفضت الاستثمارات المالية والتي يمكن أن تعزى إلى عدم اليقين بالظروف العالمية. (شكل 8-3).

شكل (8-3): اتجاهات البنود الرئيسية للميزانية العمومية لشركات الاستثمار خلال 2020 - 2022

أ- الموجودات



ب- حقوق الملكية والمطلوبات



وفي ضوء ارتفاع الرصيد النقدي، ظلت السيولة في هذه الشركات مريحة (جدول 3-4). وفي ضوء انخفاض حجم المطلوبات التي لا تذكر، يتحمل المساهمون المخاطر لحد كبير على الرغم من أن حصتها من إجمالي الموجودات تراجعت خلال العام. في عام 2022، بلغت نسبة رأس المال المدفوع من المساهمين إلى الموجودات حوالي 94.6% مقارنة بنحو 99.1% في العام السابق. ظلت نسبة إجمالي موجودات شركات الاستثمار إلى موجودات البنوك مستقرة. وانخفضت نسبة الموجودات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال العام نتيجة النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

3 يستند التحليل إلى بيانات مدققة عن شركة المستثمر الأول وبيانات غير مدققة عن بيت الاستثمار.

جدول 3-4: المؤشرات المحددة لمجال الصرافة (%)

2020	2021	2022	
35.9	25.6	37.9	النقد وأرصدة البنوك / إجمالي الموجودات
54.9	64.2	39.0	الاستثمارات المالية/ إجمالي الموجودات
95.1	99.1	94.6	حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات
0.03	0.03	0.03	إجمالي الموجودات / الموجودات المصرفية
0.10	0.08	0.06	إجمالي الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي

5.1.3 التطورات في مجال الصرافة

تعمل مجال الصرافة على تسهيل شراء وبيع العملات الأجنبية لغرض التعليم، السياحة والتحويلات المالية من قبل عدد كبير من العمالة الوافدة في قطر.

تدابير السياسة العامة

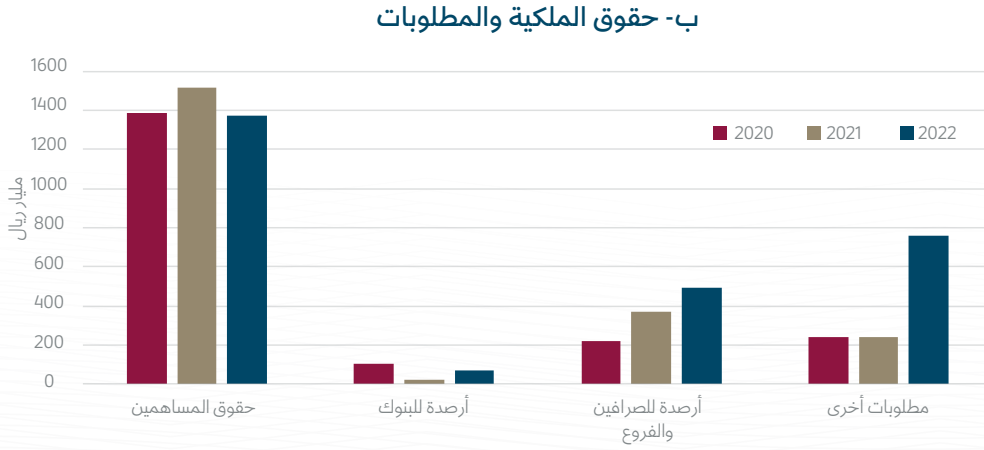
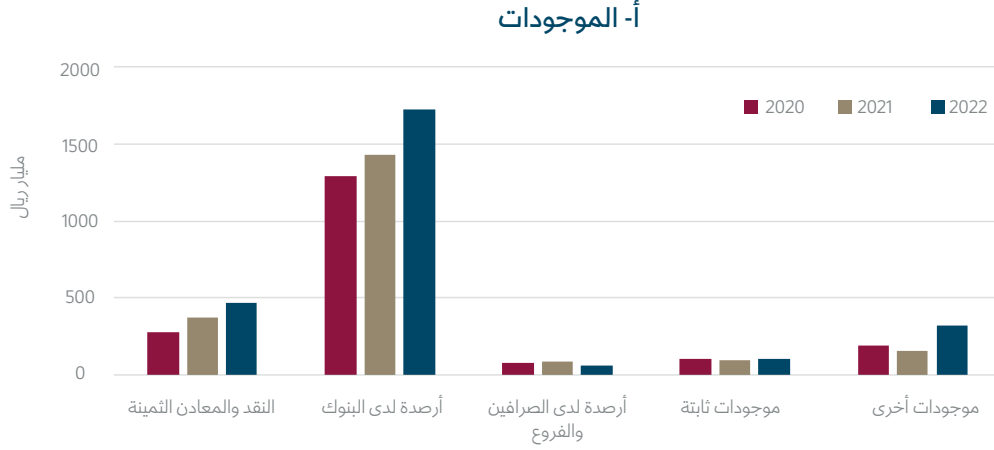
حدد مصرف قطر المركزي بعض الإجراءات للتخفيف من المتطلبات الاحترازية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لمجال الصرافة. تم تعديل بعض التعليمات التي أصدرها مصرف قطر المركزي في عام 2018 بشأن منهجية فتح فروع إضافية لمجال الصرافة، حيث تقرر تعديل بند رأس المال، كما تم تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في إطار الإجراءات الخاصة لاستضافة بطولة كأس العالم 2022، تم توجيه مجال الصرافة لقبول كافة العملات الأجنبية خلال فترة البطولة والالتزام بالقانون والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم إصدار مبادئ توجيهية لكشف التحويلات غير المصرح بها والمخاطر المرتبطة بها والتزامات العمل، كما تم تقديم تعليمات للحد من مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات عند استخدام التكنولوجيا الحديثة.

الأداء

انعكس النمو الجيد للاقتصاد في التوسع المستمر في حجم الميزانية العمومية لمجال الصرافة، حيث ارتفعت موجودات مجال الصرافة بنسبة 24.8% خلال عام 2022 مقارنةً بنسبة 10.5% في العام السابق. ولوحظ إن هناك نمواً جيداً في الأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والموجودات الأخرى (شكل 3-9)، هذا وقد بلغ إجمالي الموجودات بنهاية عام 2022 نحو 2.7 مليار ريال قطري.

وفي جانب المطلوبات، ارتفعت الأرصدة المستحقة للبنوك لمجال الصرافة والفروع والمطلوبات الأخرى بشكل حاد. واستمر رأس المال المدفوع بالارتفاع خلال عام 2022، ولكن بسبب الانخفاض الكبير في الأرباح المحتجزة انخفضت حقوق المساهمين خلال العام.

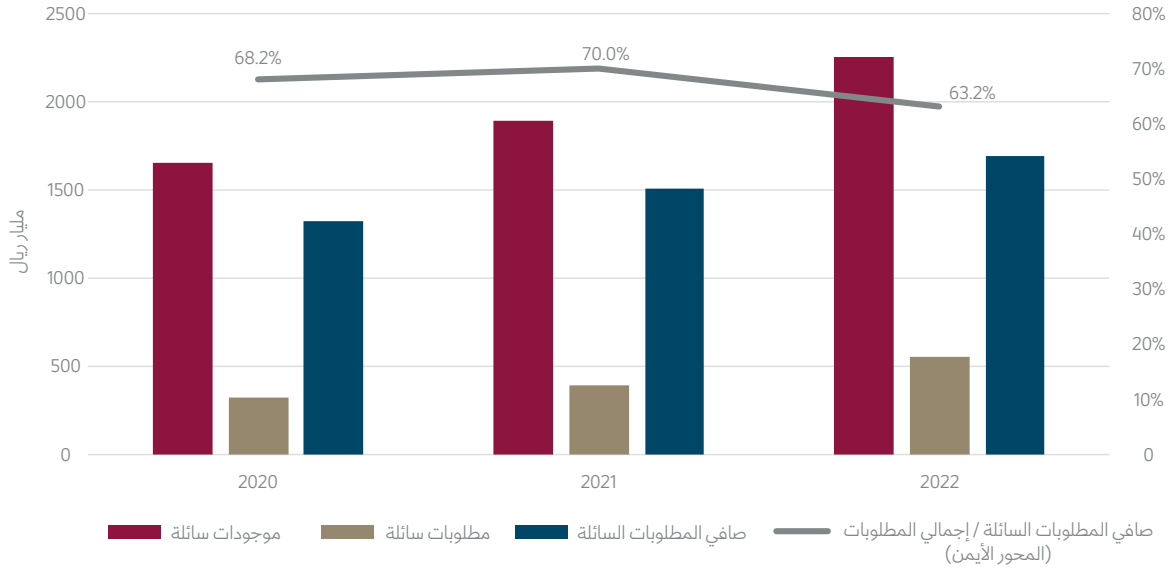
شكل (9-3): محال الصرافة - البنود الرئيسية للميزانية العمومية خلال 2020-2022



كان مستوى الموجودات السائلة لدى محال الصرافة أعلى بكثير من المطلوبات السائلة⁴ (شكل 10-3). وفي ضوء الزيادة الكبيرة في الموجودات السائلة مقارنة بارتفاع المطلوبات السائلة، سجلت محال الصرافة بعض الزيادة في صافي الموجودات السائلة. وبسبب النمو الكبير في إجمالي المطلوبات، تراجعت حصة صافي الموجودات السائلة في إجمالي المطلوبات لكنها ظلت مرتفعة خلال عام 2022.

⁴ تتكون الموجودات السائلة لدى محال الصرافة من النقد، المستحقات من البنوك والمستحقات من محال الصرافة والفروع، وتشمل المطلوبات السائلة، المستحقات للبنوك، والمستحقات لمحال الصرافة والفروع.

شكل (10-3): السيولة لدى مجال الصرافة



أدى الانخفاض الحاد للأرباح المحتجزة لأقل من نصف مستوى العام السابق إلى انخفاض طفيف في حقوق المساهمين. وقد أدى هذا إلى جانب النمو الجيد للموجودات إلى انخفاض نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات، ولكنها ظلت مرتفعة عند أكثر من 51% (جدول 5-3). علاوة على ذلك، أدى استمرار نمو رأس المال المدفوع إلى جانب الانخفاض الحاد في الأرباح المحتجزة لارتفاع حصة رأس المال المدفوع إلى إجمالي حقوق المساهمين بينما انخفضت حصة الأرباح المحتجزة بشكل كبير. وساهم النمو الجيد للموجودات في زيادة نسبة موجودات مجال الصرافة إلى موجودات البنوك. ومع ذلك، أدى النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى انخفاض طفيف في نسبة موجودات مجال الصرافة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022.

جدول (5-3): المؤشرات المحددة لمجال الصرافة

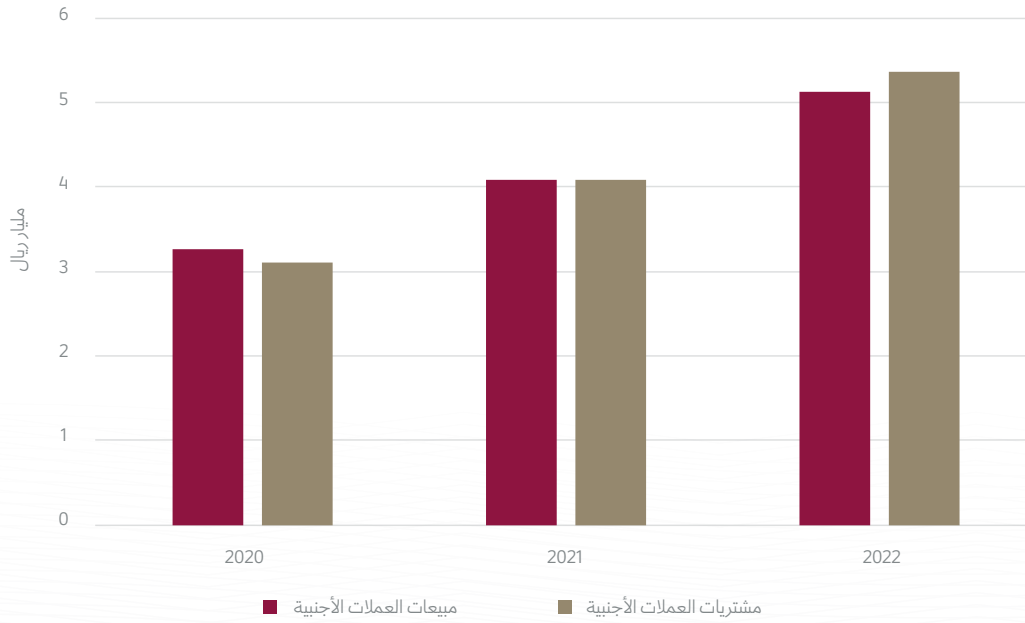
2020	2021	2022	
-13.0	10.5	24.8	نمو الموجودات
0.1	9.8	-9.6	نمو حقوق المساهمين
70.9	70.5	51.1	حقوق ملكية المساهمين / إجمالي الموجودات
57.5	54.7	66.0	رأس المال المدفوع / حقوق المساهمين
25.0	27.7	14.3	الأرباح المحتجزة / حقوق المساهمين
0.12	0.12	0.14	إجمالي الموجودات / الموجودات المصرفية
0.37	0.33	0.31	إجمالي الموجودات / الناتج المحلي الإجمالي



بيع وشراء العملات الأجنبية

انعكس النمو القوي للاقتصاد والأنشطة ذات الصلة ببطولة كأس العالم (فيينا 2022) باستمرار هذا النمو لشراء وبيع العملات الأجنبية من قبل مجال الصرافة خلال عام 2022، حيث كانت المشتريات أعلى بكثير من المبيعات (شكل 11-3). ومن ثم، فإنه من المتوقع أن يظل الطلب على العملات الأجنبية في مجال الصرافة من البنوك منخفض.

شكل (11-3): مبيعات ومشتريات العملات الأجنبية لدى مجال الصرافة



التحويلات على المستوى العالمي

على الرغم من المعاكسة العالمية في عام 2022، يشير أحدث موجز عن الهجرة والتنمية للبنك الدولي إلى أن التحويلات للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من المتوقع أن تنمو بنسبة 5% لتصل إلى 626 مليار دولار. ومع ذلك يعد هذا أقل من الزيادة البالغة 10.2% في عام 2021.

كانت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خلال عام 2022 مدفوعة "بإعادة فتح الاقتصادات مع تراجع جائحة كوفيد-19 بتوظيف القوى العاملة وقدرتهم على مساعدة أسرهم في أوطانهم.

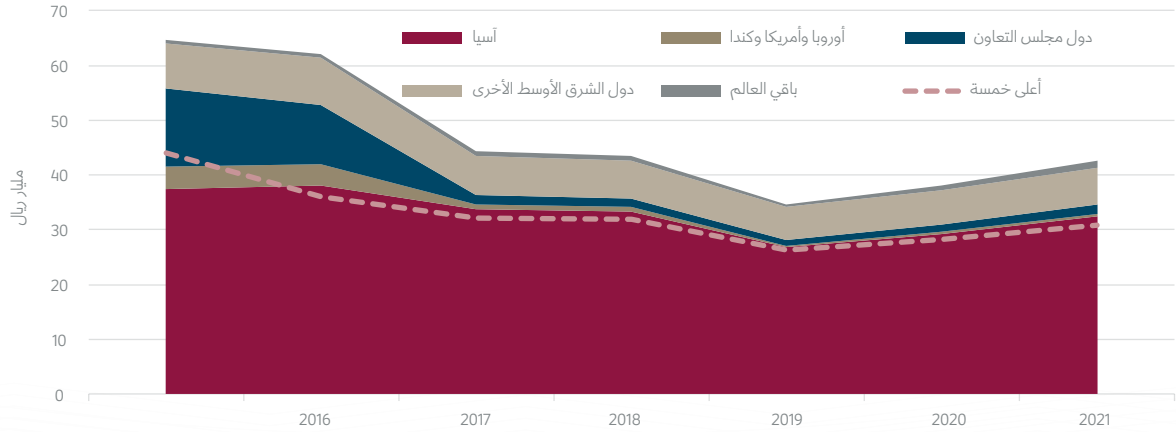
على مستوى المنطقة في عام 2022، تشير التقديرات إلى زيادة في التحويلات إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 5.2%، و10.3% لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، و9.3% لأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، و3.5% لمنطقة جنوب آسيا، و2.5% للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و0.7% لشرق آسيا والمحيط الهادئ.

إضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن التكلفة لإرسال 200 دولار إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لاتزال مرتفعة عند 6% في المتوسط في الربع الثاني لعام 2022. وتعتبر التكلفة أرخص عبر شبكات الهاتف المحمول (3.5%). يتيح التكنولوجيا الرقمية تحويل الأموال بشكل سريع وتكلفة أقل. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عبء الامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقيّد وصول مقدمي خدمات التحويل إلى البنوك المعنية. وتؤثر هذه اللوائح على وصول القوى العاملة لخدمات التحويلات الرقمية. تمثل القنوات الرقمية أقل من 1% من إجمالي حجم المعاملات.

التحويلات من دولة قطر عبر مجال الصرافة

زادت التحويلات الصادرة من خلال مجال الصرافة في دولة قطر خلال عامي 2021 و2022 بسبب التعافي من الجائحة وارتفاع أسعار النفط والغاز، وارتفاع قيمة الدولار (شكل 3-12). تم تسجيل زيادات كبيرة من قبل جميع الجهات الإقليمية الرئيسية، وقد هيمنت حصة الأموال الموجهة إلى آسيا على الرغم من استمرارها في الاعتدال وانخفضت من 76.5% إلى 76.2%. وبالمثل، استمرت نسبة التحويلات إلى أهم خمسة بلدان في الاعتدال وانخفضت من 74.0% إلى 72.8%.

شكل 3-12: التحويلات المالية من قطر عبر شركات الصرافة على مستوى المنطقة



2.3 التطورات المعتمدة في هيئة تنظيم مركز قطر للمال والمؤسسات المالية

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بأعمال الترخيص والرقابة للمؤسسات المالية (بنوك الشركات، بنوك الاستثمار، مدراء الاستثمار، الشركات الاستشارية، شركات التأمين، وسطاء التأمين) العاملة في مركز قطر للمال. ومركز قطر للمال هو مركز عالمي للأعمال والمال مع منصة في الداخل توفر فرصاً للتوسع من وإلى الشرق الأوسط.

في عام 2022، رخصت هيئة تنظيم مركز قطر للمال خمس شركات، وتم إلغاء ترخيص شركتين، وهناك خمس شركات لاتزال غير نشطة (جدول 3-6).

جدول (3-6): نوع وأصل المؤسسات المرخصة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال (31 ديسمبر 2022)

إجمالي	دول أخرى	الشرق الأوسط	محلي	البيان
10	3	6	1	بنوك الشركات
2	-	-	2	بنوك الاستثمار
13	5	1	7	مدراء الاستثمار
14	12	1	1	الشركات الاستشارية
13	4	5	4	شركات التأمين
8	5	2	1	وسطاء التأمين
3	2	1	-	المكاتب التمثيلية
63	31	16	16	الإجمالي

1.2.3 التطورات في بنوك الشركات

في 31 ديسمبر 2022، مثلت بنوك الشركات في مركز قطر للمال نحو 83.5% من القطاع المصرفي لمركز قطر للمال بقيمة 51.5 مليار ريال قطري إجمالي الموجودات، بينما شكلت بنوك الاستثمار النسبة المتبقية البالغة 16.5% بموجودات بقيمة 10.2 مليار ريال قطري. وشكلت موجودات القطاع المصرفي في مركز قطر للمال ما يقارب 3.2% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي المحلي. وقد انخفضت موجودات بنوك الشركات في مركز قطر للمال بنسبة 7.2% على أساس سنوي كما في 31 ديسمبر 2022. ومع ذلك، لاتزال الموجودات تتركز في أكبر بنكين للشركات.

سجلت بنوك الشركات في مركز قطر للمال أرباحاً بقيمة 300 مليون ريال قطري في عام 2022 انخفاضاً من 481 مليون ريال قطري في عام 2021. كان الانخفاض في العائد على الموجودات متواضعاً، بالمقابل انخفض العائد على حقوق الملكية بشكل كبير في عام 2022، وذلك بسبب زيادة المخصصات على الائتمان لأحد البنوك التابعة لمركز قطر للمال وتوقف شركة أخرى عن تقديم الأنشطة الائتمانية. إضافة إلى ذلك، انخفض صافي هامش الفائدة لبنوك الشركات في مركز قطر للمال وصافي الدخل من الفائدة إلى 1% و 0.9%، على التوالي. (جدول 3-7).

جدول (3-7): مؤشرات الأداء

2020/12/31 مليون ريال	2021/12/31 مليون ريال	2022/12/31 مليون ريال	
428	481	300	الربح
679	713	465	صافي دخل الفائدة
19	36	21	صافي الدخل من غير الفائدة
165	181	154	نفقات التشغيل
%	%	%	
38.2	37.6	1.1	العائد على حقوق الملكية - الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط
1.0	1.0	0.6	العائد على الموجودات
1.6	1.5	1.0	صافي هامش الفائدة
1.5	1.5	0.9	صافي العائد على الفائدة
3.1	2.5	2.8	الدخل من الفائدة/ الموجودات المدرة للفائدة
1.5	1.1	2.0	مصروفات الفائدة/ المطلوبات التي تحمل الفائدة
7.4	3.1	0.0	خسائر الائتمان/ صافي إيرادات الفائدة
(0.3)	(0.2)	(7.7)	مكاسب القيمة العادلة (الخسائر)/ إجمالي الدخل
2.7	4.8	4.4	صافي الدخل من غير الفائدة/ إجمالي الدخل
5.6	7.5	10.2	صافي الرسوم والعمولات/ إجمالي الدخل
23.7	24.2	31.7	التكلفة / إجمالي الدخل
12.3	12.5	17.0	تكاليف الموظفين / إجمالي الدخل
52.0	51.4	53.8	تكاليف الموظفين/ نفقات التشغيل
0.3	0.4	0.4	نفقات التشغيل/ إجمالي الموجودات

بنهاية عام 2022، زادت القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من 2.0% إلى 3.3%، ويرجع ذلك إلى انخفاض إجمالي القروض "المقام" في بنكين تابعين لمركز قطر للمال، مما حسن نسبة التغطية. (جدول 3-8).

جدول (3-8): نسب مخاطر الائتمان لبنوك الشركات (%)

2020	2021	2022	
2.8	2.0	3.3	القروض المصنفة/ القروض والسلفيات
1.7	1.5	2.6	المخصصات/ القروض والسلفيات
63.7	58.3	62.7	نسبة تغطية محددة
83.0	80.0	90.7	إجمالي نسبة التغطية
0.8	0.7	0.8	إجمالي الانخفاض في القيمة/ إجمالي الموجودات
92.1	88.1	89.0	حجم الانكشاف في الميزانية العمومية / إجمالي الموجودات
90.4	86.2	87.1	إجمالي حجم الانكشاف / إجمالي الموجودات والبنود خارج الميزانية العمومية

من نهاية عام 2021 إلى نهاية عام 2022، كان هناك تحسناً واضحاً في نسب كفاية رأس المال التي تعزى إلى خروج أحد البنوك من أعمال الإقراض الخاصة به، وأدى ذلك أيضاً لزيادة كبيرة في نسبة الرافعة المالية لبنوك الشركات في مركز قطر للمال، من 6.2% إلى 31.8%، ونسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الموجودات، من 7.2% إلى 37.4% (جدول 3-9).

جدول (3-9): نسب كفاية رأس المال لبنوك الشركات - الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط (%)

2020	2021	2022	
38.1	43.8	46.6	إجمالي نسبة كفاية رأس المال
32.3	39.1	43.0	رأس مال الأسهم العادية من المستوى 1
32.3	39.1	43.0	إجمالي نسبة كفاية رأس المال من المستوى 1
5.2	6.2	31.8	نسبة الرافعة المالية
6.4	7.2	37.4	إجمالي رأس المال/ إجمالي الموجودات
51.7	53.1	46.3	متوسط الموجودات المرجحة بالمخاطر



استمر تحسن نسب السيولة في بنوك مركز قطر للمال نتيجة للإيداع بين البنوك الكبيرة الناتجة عن التدابير الاحترازية المعتمدة تجاه الإقراض، وهو ما ينعكس أيضاً على القروض بين البنوك التي زادت بشكل كبير من 193.9% إلى 533.9% (جدول 3-10).

جدول (3-10): مخاطر السيولة لدى بنوك الشركات (%)

2020	2021	2022	
8.0	21.3	35.7	الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات
8.6	23.0	39.4	الموجودات السائلة/ إجمالي التمويل
26.6	94.0	94.8	الموجودات السائلة/ إجمالي التمويل (باستثناء داخل المجموعة)
95.4	96.4	98.4	الودائع المستقرة/ إجمالي الودائع
14	0.8	0.6	المطلوبات المتقلبة/ إجمالي المطلوبات
72.8	61.9	29.9	القروض/ الودائع
93.2	96.2	68.0	التمويل بين البنوك/ إجمالي التمويل
78.9	84.4	23.0	التمويل بين البنوك/ إجمالي التمويل (باستثناء داخل المجموعة)
164.5	193.9	533.9	السلف بين البنوك/ إجمالي التمويل بين البنوك (باستثناء داخل المجموعة)
21.7	16.8	19.0	التمويل قصير الأجل/ إجمالي التمويل
19.4	33.8	37.4	التمويل متوسط الأجل/ إجمالي التمويل
77.4	157.6	57.3	المودعون الكبار/ إجمالي الودائع



3.2. التطورات في بنوك الاستثمار ومدراء الاستثمار

سجلت البنوك الاستثمارية ومدراء الاستثمار في مركز قطر للمال تحسناً في الربحية والعائد على حقوق الملكية، على الرغم من الانخفاض في صافي دخل الفائدة إلى سالب 11 مليون ريال قطري وانخفاض مكاسب القيمة العادلة إلى الدخل من 20.1% في عام 2021 إلى 1.7% في عام 2022. وقد نتج التحسن عن عكس خسائر الائتمان، الذي أدى لاسترداد الائتمان في عام 2022 (جدول 3-11).

جدول (3-11): أداء بنوك الاستثمار ومدراء الاستثمار

2020 مليون ريال	2021 مليون ريال	2022 مليون ريال	
(228)	194	249	الربح / الخسارة
23	21	(11)	صافي دخل الفائدة
200	611	572	صافي الدخل من غير الفائدة
362	381	441	نفقات التشغيل
%	%	%	
(7.1)	6.1	7.0	العائد على حقوق الملكية - الشركات ذات المسؤولية المحدودة فقط
(3.4)	2.6	2.5	العائد على الموجودات
(58.6)	20.1	1.7	أرباح (خسائر) القيمة العادلة/ الدخل
389.3	217.3	(504.8)	خسائر الائتمان/ صافي دخل الفائدة
110.4	54.2	63.4	صافي الرسوم والعمولات/ إجمالي الدخل
162.8	60.3	78.7	التكاليف / إجمالي الدخل
109.5	42.9	53.2	تكاليف الموظفين / إجمالي الدخل
67.3	71.1	67.6	تكاليف الموظفين/ نفقات التشغيل
5.4	5.0	4.4	نفقات التشغيل/ إجمالي الموجودات

3.2.3 التطورات في الشركات الاستشارية

حققت الشركات الاستشارية أرباحاً بقيمة 20 مليون ريال قطري خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مقارنة بخسائر قدرها 0.3 مليون ريال قطري في العام السابق. ويلاحظ إن أغلب الشركات الاستشارية هي فروع تكلفة ويتم تسجيل المعاملات في مراكزها الرئيسية في أوروبا ودبي. وقد شهد عام 2022 انخفاضاً في النشاط والتكاليف المرتبطة به من قبل الشركات المرخصة في العام السابق (جدول 3-12).

جدول 3-12: ربحية الشركات الاستشارية

2022/12/31 مليون ريال	2021/12/31 مليون ريال	2020/12/31 مليون ريال	
20	(0.3)	7	الربح / الخسارة
38	46	44	سداد النفقات
54	57	52	نفقات التشغيل
%	%	%	
63.7	68.4	61.9	تكاليف الموظفين/ نفقات التشغيل

3.2. 4 التطورات في التأمين ووسطاء التأمين⁵

ظل إجمالي موجودات شركات التأمين في مركز قطر للمال مستقرًا خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (جدول 3-13).

جدول (3-13): بنود الميزانية العمومية لشركات التأمين (بالمليون ريال قطري)

2020/12/31	2021/12/31	2022/12/31	الموجودات
237	185	166	النقد وأرصدة لدى البنوك
96	138	137	الاستثمارات
81	73	77	ذمم إعادة التأمين
62	67	71	الذمم المدينة
27	31	41	مستحقات أخرى
26	32	41	موجودات أخرى
528	526	534	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
76	72	69	الاحتياطيات الفنية العامة
56	51	52	إجمالي المطالبات المستحقة
17	16	13	المطالبات غير المبلغ عنها
0	0	0	الاحتياطيات الفنية - طويلة الأجل
106	117	126	احتياطي الأقساط غير المكتسبة
21	23	32	إعادة التأمين مستحقة الدفع
12	0.3	0.5	المطلوبات داخل المجموعة
51	54	53	مطلوبات أخرى
267	266	280	إجمالي المطلوبات
حقوق الملكية			
244	247	247	رأس المال
2	(3)	2	الأرباح المحتجزة
15	16	5	احتياطيات أخرى
261	260	254	إجمالي حقوق الملكية

⁵ تم جمع بيانات أربع شركات تأمين فقط ولم يتم جمع بيانات الفروع.

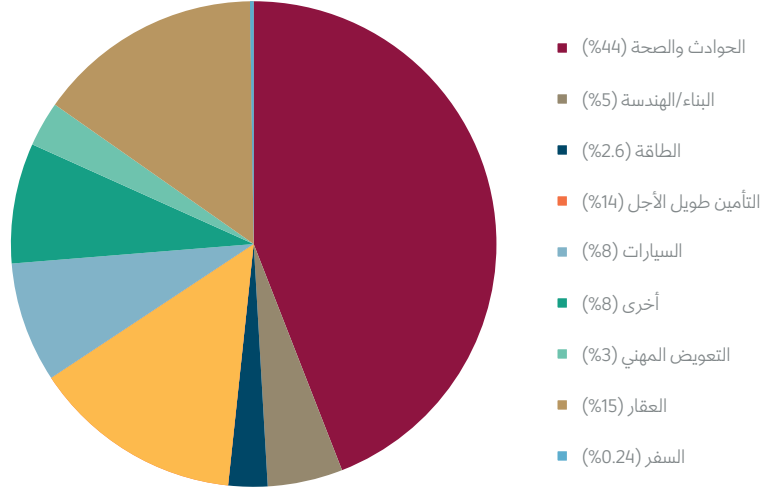
انخفضت الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين في مركز قطر للمال بنسبة 5.7% في الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وقد سجلت شركات التأمين في مركز قطر للمال صافي ربح بمقدار 56 مليون ريال قطري خلال العام، بزيادة نسبتها 124% مقارنة بالعام السابق. وبلغ العائد على حقوق ملكية المساهمين لشركات التأمين في مركز قطر للمال نحو 2.0% في عام 2022، ويعتبر هذا تحسن عن عام 2021 الذي بلغ فيه العائد سالب 1.2% (جدول 3-14).

جدول (3-14): نسب أداء شركات التأمين (نهاية السنة)

2020/12/31 مليون ريال	2021/12/31 مليون ريال	2022/12/31 مليون ريال	
884	925	872	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
687	740	654	صافي أقساط التأمين المكتتبة
34	25	56	صافي الربح
%	%		
75.5	69.7	76.4	إجمالي الأقساط التجارية المكتتبة
17.6	23.6	15.8	إجمالي أقساط التجزئة المكتتبة
83.5	85.7	81.3	نسبة الاحتفاظ
92.4	86.8	87.7	النسبة المجمعة
63.7	60.4	52.1	نسبة الخسارة
28.8	26.4	35.6	نسبة المصروفات
2.7	2.4	2.4	دخل الاستثمار / متوسط إجمالي الاستثمار
44.1	39.1	46.1	صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين
66.3	106.1	69.3	الاحتياطيات الفنية / صافي الأقساط المكتتبة
497.1	344.7	410.3	نسبة السيولة
203.7	198.8	191.5	نسبة الملاءة المالية
5.4	(1.2)	2.0	العائد على حقوق الملكية

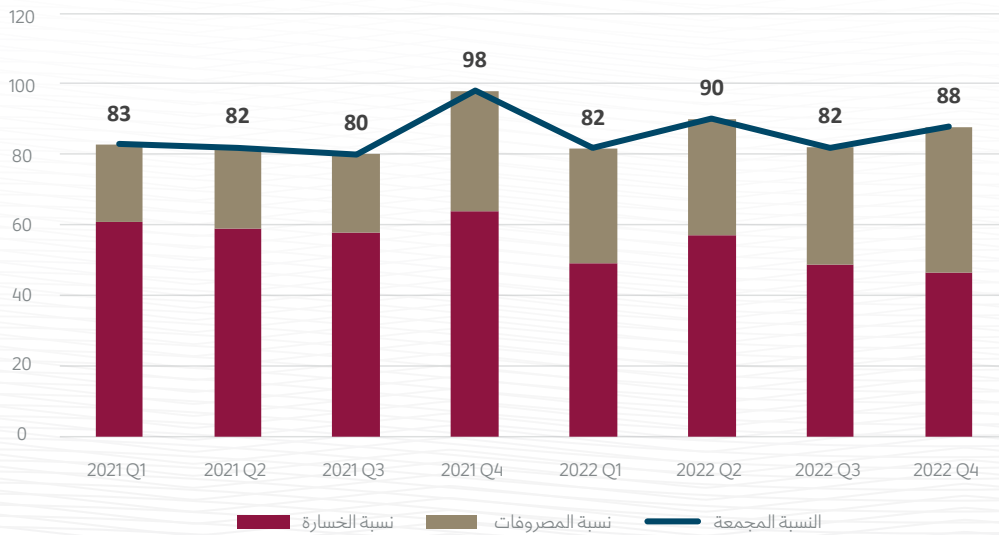
استمر التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي بالهيمنة على سوق شركات التأمين في مركز قطر للمال، حيث يمثل 44% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، مقارنة بنحو 56% في عام 2021. وانخفضت نسبة التأمين طويل الأجل إلى 14% (21% في عام 2021)، بينما ظلت نسبة التأمين على السيارات 8% ثابتة على مستويات مماثلة مقارنة بالعام السابق، وارتفعت نسبة التأمين على الممتلكات إلى 15% (5% في عام 2021) (شكل 3-13).

شكل (3 - 13): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين المرخصة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال حسب نشاط الأعمال (بالمليون ريال قطري، المنتهية في 31 ديسمبر 2022)



ظلت النسبة المجمعة لشركات التأمين ثابتة وأقل من 100% خلال عام 2022، مما يعكس أداء محسن مع أقساط تتجاوز المطالبات (شكل 3-14).

شكل (3 - 14): النسبة المجمعة لشركات التأمين المرخصة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (%)



5.2.3 تقييم المخاطر والمؤسسات المرخصة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال بالنظام المالي الواسع

ترتبط البنوك المرخصة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالنظام المالي والاقتصاد المحلي الواسع من خلال الانكشاف على البنوك الخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي، والشركات المحلية والمؤسسات الحكومية من خلال القروض، وإيداع الودائع وسندات الدين. بلغ إجمالي الانكشاف على الاقتصاد المحلي نحو 21.7 مليار ريال قطري بنهاية عام 2022 (جدول 3-15).

جدول (3-15): الانكشافات المحلية للبنوك المرخصة من قبل هيئة تنظيم قطر للمال (بالمليون ريال قطري)

بنوك الشركات فقط

2020/12/31 مليون ريال	2021/12/31 مليون ريال	2022/12/31 مليون ريال	
9,955	10,214	12,310	أدوات الدين
4,745	4,863	4,427	القروض بين البنوك
5,046	3,446	2,855	إجمالي قروض العملاء
1,711	1,438	2,065	الودائع لدى البنوك
21,457	19,961	21,657	الإجمالي

3.3 الملاحظات الختامية

خلال عام 2022، اتخذ مصرف قطر المركزي العديد من إجراءات السياسة لتطوير القطاع المالي بمفهومه الواسع. حدد مصرف قطر المركزي بعض الإجراءات للتخفيف من المتطلبات الاحترازية المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وتم تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إصدار تعليمات للحد من مخاطر الأمن السيبراني وأمن المعلومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتم أيضاً إصدار مبادئ توجيهية لكشف التحويلات غير المصرح بها والمخاطر المرتبطة بها والتزامات العمل، لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

في إطار الإجراءات الخاصة لاستضافة بطولة كأس العالم 2022، تم توجيه مجال الصرافة لقبول كافة العملات الأجنبية خلال فترة البطولة والالتزام بالقانون والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم تعديل متطلبات رأس المال لافتتاح فروع إضافية لمجال الصرافة.

تم الطلب من شركات التأمين الحصول على موافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي قبل البدء بإجراء أي تعديل على نظامها الأساسي. تم توجيه شركات وسطاء التأمين على تحقيق الحد الأدنى من رأس المال المطلوب.

كان أداء القطاع المالي الأوسع خلال عام 2022 أداءً متفاوتاً. وسجلت موجودات شركات التمويل ومجال الصرافة في دولة قطر نمواً جيداً، وسجلت شركات الاستثمار نمواً هامشياً بينما سجلت شركات التأمين وبنك قطر للتنمية انخفاضاً في موجوداتها. وظلت السيولة والرسملة مرتفعة في جميع القطاعات.

تحسنت نسبة الاحتفاظ لشركات التأمين على الرغم من انخفاض أقساط التأمين، وتدل نسبة المصروفات المنخفضة على التحسن في كفاءتها.

قامت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بترخيص خمس مؤسسات وتم إلغاء ترخيص مؤسستان خلال عام 2022. سجلت بنوك الشركات الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال تحسناً واضحاً وملحوظاً في كفاية رأس المال والسيولة خلال عام 2022. كما سجلت بنوك الاستثمار ومدراء الاستثمار في مركز قطر للمال تحسناً واضحاً أيضاً وتطوراً كبيراً في الأداء يعزى إلى انعكاس خسائر الائتمان مما أدى لاسترداد الائتمان. ظلت النسبة المجمعلة لشركات التأمين الخاضعة للرقابة من قبل مركز قطر للمال أقل من 100% خلال عام 2022، مما يعكس تحسن الأداء مع أقساط تتجاوز المطالبات.

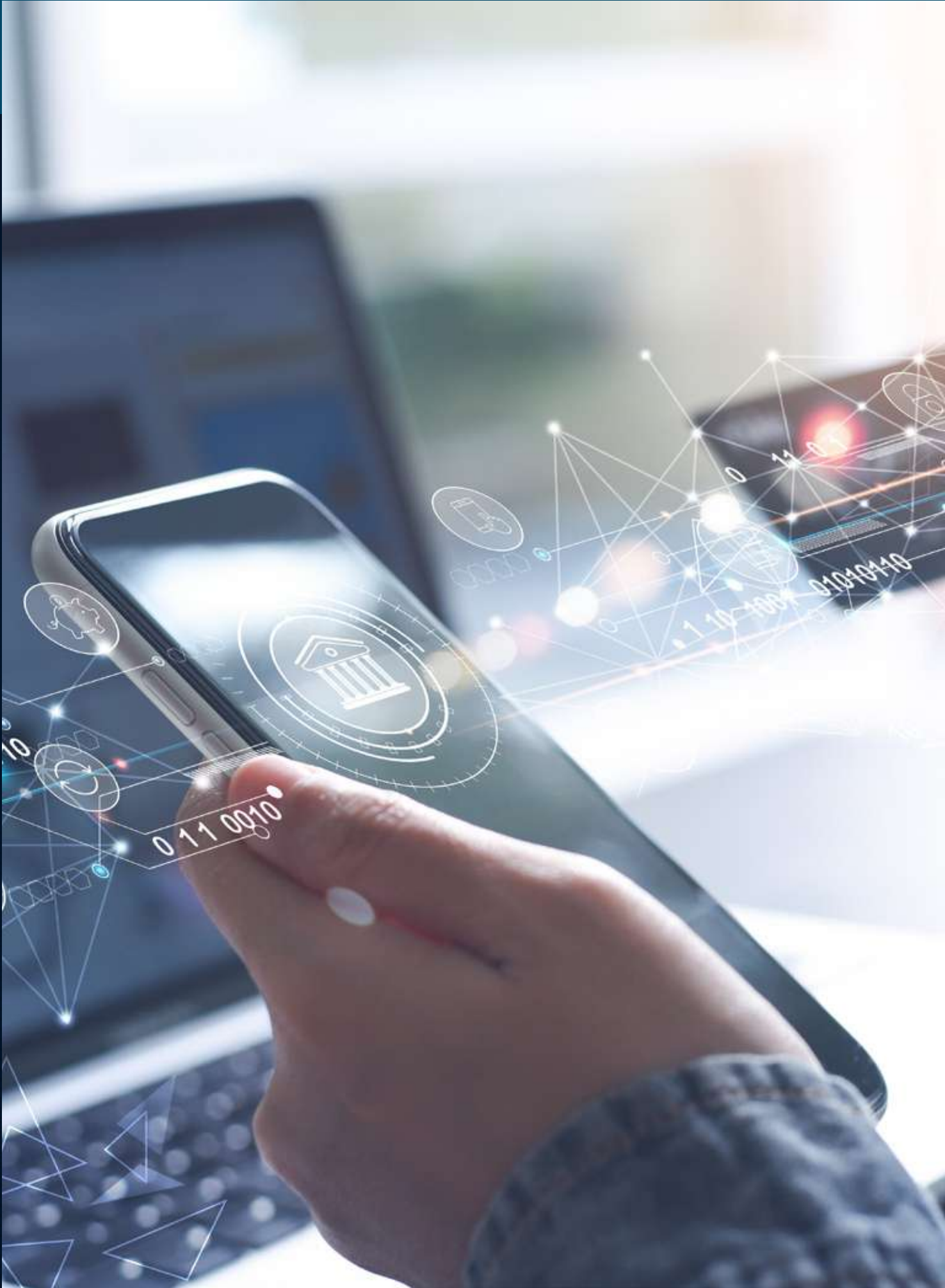
ارتفع إجمالي انكشاف الشركات الخاضعة لرقابة مركز قطر للمال للاقتصاد المحلي إلى 21.7 مليار ريال قطري بنهاية عام 2022، مقارنة بنحو 20.0 مليار ريال قطري في نهاية العام السابق.



الفصل الرابع

تطورات البنية التحتية المالية في قطر





الفصل الرابع تطورات البنية التحتية المالية في قطر

1.4 البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسوية

1.1.4 التطورات في أنظمة الدفع والتسوية

تُعد أنظمة الدفع والتسوية من العناصر الأساسية للبنية التحتية للأسواق المالية، التي تمكن من اجراء عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بشكل آمن وموثوق بين أعضاء النظام المالي من مؤسسات مالية ومصرفية، وهذا وقد تزايدت الحاجة في الآونة الأخيرة، إلى التشغيل البيئي بين أنظمة الدفع التي تسمح بتبادل المعلومات بسلاسة، وتسهيل المعاملات، وتعزيز الابتكار، وتقليل التكاليف المترتبة على ذلك مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وضمان استقرار النظام المالي.

أنظمة الدفع عالية القيمة (المدفوعات المجمعّة):

يُعد نظام التسويات الإجمالي الفوري، المسمى بنظام الدفع القطري، هو الدعامة الأساسية للبنية التحتية لأنظمة الدفع وبشكل الأساس الذي تقوم عليه وتتصل من خلاله أنظمة الدفع بالتجزئة (أنظمة التقاص الإلكتروني) في الدولة، ويُعد نظام التسويات الإجمالي الفوري الذي يديره مصرف قطر المركزي نظاماً مركزياً لتنفيذ المعاملات المالية بشكل فوري وعلى أساس اجمالي ونهائي بين البنوك في قطر، وهو بمثابة نقطة تسوية لجميع أنظمة الدفع بالتجزئة في الدولة، وذلك باستخدام الحسابات المركزية المرتبطة بأرصدة البنوك لدى البنك المركزي. إضافةً إلى تسوية عمليات أوامر الدفع كبيرة الحجم، يعمل نظام التسويات الإجمالي الفوري أيضاً على تسوية قيم معاملات الأدوات المالية وعمليات السوق المفتوحة، والدين العام.

أنظمة الدفع بالتجزئة:

تلعب أنظمة الدفع بالتجزئة دوراً جوهرياً في تعزيز كفاءة المعاملات المالية في الاقتصاد، وفي ظل التركيز المتزايد على التكنولوجيا في قطاع المدفوعات، أصبحت مدفوعات التجزئة محورياً رئيسياً للتركيز على التقدم التكنولوجي. وتواجه هذه الأنظمة اهتماماً كبيراً لمواكبة الأوضاع المتطورة وتلبية متطلبات طرق الدفع الحديثة.

نظراً لأهمية أنظمة الدفع بالتجزئة، يدرك مصرف قطر المركزي الحاجة إلى مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في مختلف المجالات. كما أنه يدرك أهمية اعتماد تقنيات جديدة لضمان بقاء هذه الأنظمة فعالة وأمنة وتتماشى مع معايير هذا القطاع، ويهدف مصرف قطر المركزي، من خلال تبني الأفكار المبتكرة، إلى تعزيز أداء أنظمة الدفع بالتجزئة وإمكانية الاعتماد عليها، بالإضافة إلى سرعة وسهولة وخفض التكاليف التشغيلية المترتبة على تنفيذ المعاملات الإلكترونية وتعزيز وسائل أمن وحماية المدفوعات والمساهمة في تحقيق الشمول المالي ودعم مبادرات الاقتصاد الرقمي.

تتكون أنظمة الدفع بالتجزئة التي يشغلها ويديرها مصرف قطر المركزي من مجموعة من الأنظمة:

- نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC)
- الشبكة الوطنية لأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (NAPS)
- بوابة الدفع الإلكترونية (QPay)
- نظام الدفع عبر الهاتف النقال القطري (QMP)
- نظام الإيداع والخصم المباشر (QATCH)

وتغطي هذه الأنظمة جميع أدوات الدفع المتاحة في الدولة، بما في ذلك البطاقات والشيكات، وكذلك الدفع المباشر من خلال القنوات الإلكترونية المتاحة من قبل مقدمي الخدمة عبر الانترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، وتتمثل مدفوعات التجزئة بعمليات الدفع والتحويل بين العملاء التي تتم من خلال المشاركين في هذه الأنظمة حيث تعمل على أساس صافي تجمعي ليتم في نهاية جلسة عمل لكل نظام تسوية نتيجة اعمالها عبر نظام التسويات الإجمالية الفوري

حرصاً من مصرف قطر المركزي على متابعة أداء سوق الدفع الإلكتروني والنظر في أي إرشادات وتعاميم واجب توجيهها لأعضاء منظومة الدفع الإلكتروني فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتي منها التعاون مع اللجنة العليا للإرث لتوفير خدمات الدفع الإلكترونية خلال فترة كأس العالم 2022 من خلال إطلاق بطاقة المشجع وتمكين حامليها من اجراء عمليات الدفع، بالإضافة الى توفير خدمة الدفع عن بعد وزيادة سقف المعاملات في خدمة الدفع باستخدام البطاقات اللاتلامسية مما أدى إلى تقليل استخدام النقد في الدولة اثناء مرحلة (كوفيد-19)، هذا وقد عمل مصرف قطر المركزي على توفير وتطبيق خدمات الدفع للتطبيقات العالمية والتي منها جوجل باي وأبل باي.

علاوةً على ما سبق قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ العديد من التدابير لتعزيز كفاءة هذه الأنظمة وإمكانية الوصول إليها. والجدير بالذكر أنه تم تفعيل خدمة المقاصة الإلكترونية لمعاملات الشيكات بين البنوك حتى خلال أيام العطل الرسمية، كما، عمل مصرف قطر المركزي أيضاً على تفعيل التحويلات المالية بين البنوك على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر نظام الإيداع والخصم المباشر ل يتيح للعملاء إمكانية تحويل الأموال على مدار الساعة.

أنشطة أنظمة الدفع والتسوية

أرتفع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في قطر بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بسبب تغير سلوك المستهلك في ضوء جائحة فيروس كورونا، وبسبب التدابير التنظيمية التي اتخذها مصرف قطر المركزي. ونتيجة لذلك، تجاوز عدد المعاملات التي تم معالجتها في مختلف أنظمة الدفع والتسوية التي يديرها مصرف قطر المركزي 205.0 مليون معاملة في عام 2022 مقارنة بنحو 162.6 مليون معاملة في عام 2021، مسجلة نمواً ملحوظاً بنسبة 26.1% (جدول 1-4).

جدول 4 - 1: أنظمة الدفع والتسوية في قطر - 2021 و2022

القيمة (مليار ريال)		التغير	العدد		التغير	
2021	2022	%	2021	2022	%	
222.8	236.8	%6.30	3,962,627	4,111,468	%3.76	1. معاملات العملاء والمعاملات بين البنوك
92.0	105.1	%14.24	148,167,196	187,970,017	%26.86	
163.1	197.6	%21.16	10,057,057	12,332,411	%22.62	
0.004	0.01	%128.23	7,007	28,126	%301.40	
2224.4	1826.0	%-17.91	464,547	597,202	%28.56	
2702.5	2365.7	%-12.46	162,658,434	205,039,224	%26.06	
23.6	30.5	%28.93	1,279	1339	%4.69	2. عمليات مصرف قطر المركزي
1731.8	1537.5	%-11.22	3,067	2454	%-19.99	
5.7	6.5	%13.82	40	38	%-5.00	
1761.1	1574.5	%-10.60	4,386	3831	%-12.65	

كما هو الحال في السنوات السابقة، ظل نظام التسوية الإجمالية الفورية والشبكة الوطنية نابس أكثر الأنظمة أهمية من الناحية النظامية، حيث عاجت هذه الخدمات 77.2% من إجمالي مدفوعات العملاء والمدفوعات بين البنوك من حيث القيمة (جدول 2-4) وعاجت نحو 91.7% من المدفوعات من حيث الحجم (جدول 3-4).

جدول 2-4: الحصة النسبية لكل نظام إلى إجمالي قيمة المعاملات

القيمة (مليار ريال)				أنظمة الدفع
2021	النسبة إلى الإجمالي (2021)	2022	النسبة إلى الإجمالي (2022)	
222.80	%8.2	236.8	%10.0	نظام المقاصة الإلكترونية للشبكات
92.06	%3.4	105.1	%4.4	النظام الوطني لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع - نابس والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني
163.17	%6.0	197.6	%8.4	نظام الإيداع والخصم المباشر
0.00	%0.0	0.01	%0.0	نظام الدفع عبر الهاتف المتحرك القطري
2224.48	%82.3	1826.0	%77.2	نظام التسوية الإجمالية الفورية
2702.51	%100	2365.7	%100	الإجمالي

جدول 3-4: الحصة النسبية لكل نظام إلى إجمالي حجم المعاملات

العدد				أنظمة الدفع
2021	النسبة إلى الإجمالي (2021)	2022	النسبة إلى الإجمالي (2022)	
3,962,627	%2.4	4,111,468	%2.0	نظام المقاصة الإلكترونية للشبكات
148,167,196	%91.1	187,970,017	%91.7	النظام الوطني لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع - نابس والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني
10,057,057	%6.2	12,332,411	%6.0	نظام الإيداع والخصم المباشر
7,007	%0.0	28,126	%0.0	نظام الدفع عبر الهاتف المتحرك القطري
464,547	%0.3	597,202	%0.3	نظام التسوية الإجمالية الفورية
162,658,434		205,039,224		الإجمالي

فيما يتعلق بعمليات المصرف المركزي في سوق النقد القطري، فكما هو الحال في السنوات السابقة، ظلت قيمة وحجم ودائع سوق النقد القطري أعلى بكثير من قروض سوق النقد القطري، مما يشير إلى أن النظام المصرفي كان لديه سيولة كافية خلال العام.

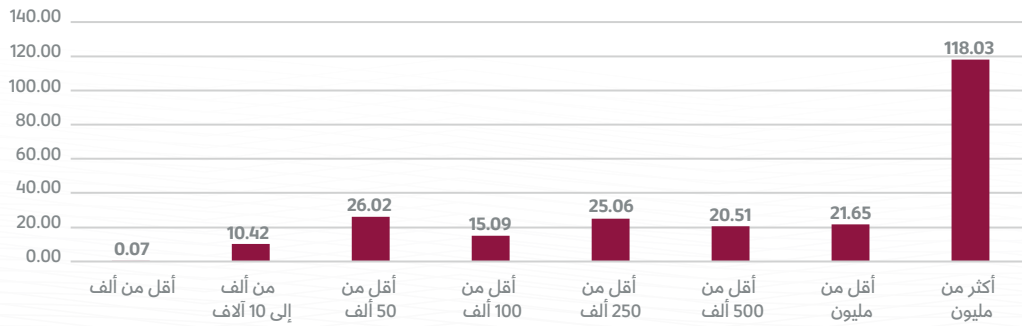
نظام التسويات الإجمالي الفوري:

بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري خلال العام 2022 نحو 597 ألف معاملة إلكترونية مقارنةً بنحو 465 ألف معاملة إلكترونية خلال عام 2021 مسجلةً زيادةً بنسبة 28.56%، كما بلغت القيمة الإجمالي لأوامر الدفع المنفذة من خلال النظام 1.8 تريليون ريال قطري، مقارنةً بنحو 2.2 تريليون ريال قطري مسجلةً انخفاضاً بنسبة 17.9% بالإضافة إلى ذلك، قام النظام بتسوية صافي الدفعات بين البنوك الناشئة عن أنظمة الدفع الأخرى على أساس إجمالي.

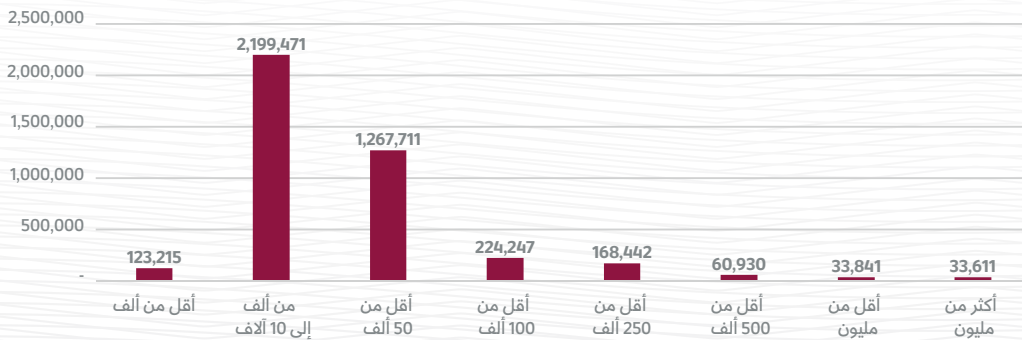
نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات:

بلغ عدد الشيكات التي تم معالجتها عبر النظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 4.11 مليون خلال عام 2022، مقارنةً بنحو 3.95 مليون خلال عام 2021، مسجلةً زيادةً بنسبة 4.1% على أساس سنوي، كما بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المعالجة عبر النظام 236.8 مليار خلال عام 2022، مقارنةً بنحو 221.7 مليار خلال عام 2021، مسجلةً نمواً بنسبة 6.8% على أساس سنوي.

شكل 1-4: قيمة معاملات الشيكات في عام 2022 (مليار ريال)



شكل 2-4: حجم معاملات الشيكات في عام 2022



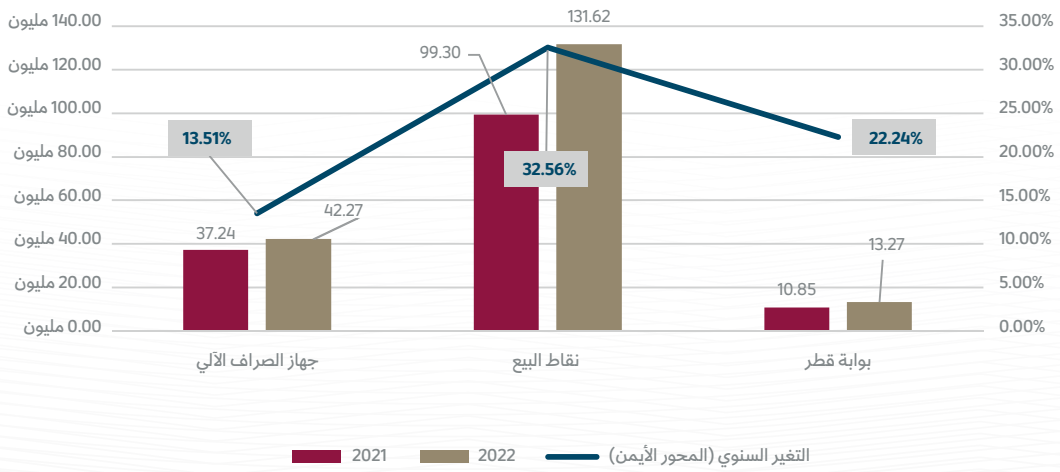
الشبكة الوطنية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع (نابس)، والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني:

تعمل الشبكة الوطنية على تبادل جميع معاملات بطاقات الخصم المباشر المصدرة محلياً والبطاقات المصدرة في دول مجلس التعاون الخليجي المنفذة على أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع بين البنوك. بينما تعمل بوابة الدفع الإلكتروني على ربط مواقع التجار المحليين ضمن شبكة دفع مركزية وتبادل جميع معاملات الدفع باستخدام بطاقات الخصم المصدر محلياً بين البنوك من خلال الشبكة الوطنية.

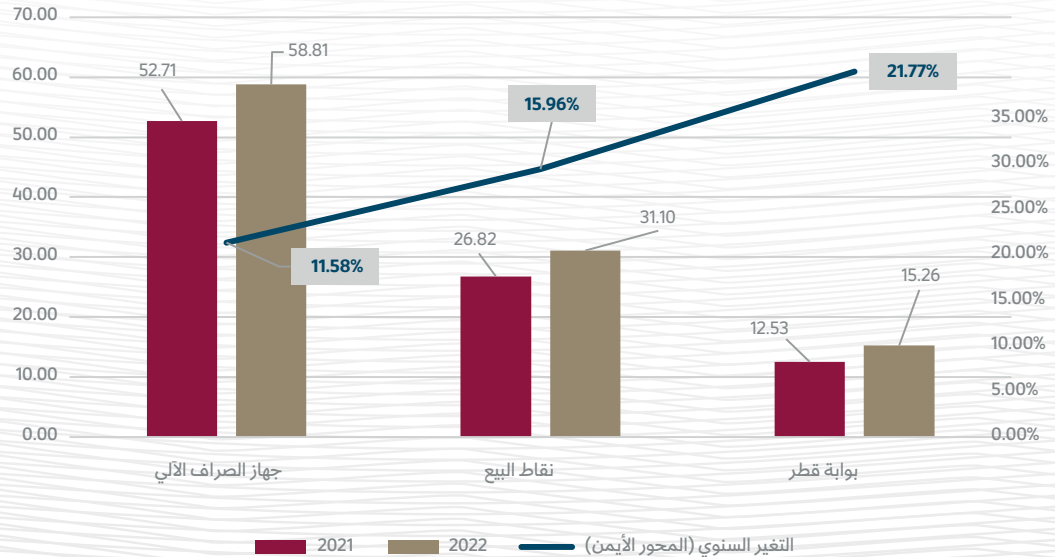
في عام 2022، عالجت الشبكة الوطنية 187 مليون معاملة بقيمة 105 مليارات ريال قطري، وهو ما يعكس نمو ملحوظ في عدد المعاملات بنسبة وصلت الى 27.0% و14.0% من حيث قيمة هذه المعاملات مقارنة بعام 2021.

تم اجراء ما نسبة 77.0% من هذه المعاملات كمدفوعات تجارية عبر أجهزة نقاط البيع ومعاملات التجارة الإلكترونية. أما من حيث قيمة المعاملات، فقد شكلت معاملات أجهزة الصرف الآلي نحو 55.9% من إجمالي المدفوعات عبر الشبكة الوطنية، وشهدت المعاملات عبر أجهزة الصرف الآلي زيادة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق مسجلةً نمواً بنسبة 11.6%.

شكل 3-4: حجم عمليات وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني (مليون)



شكل 4-4: قيم عمليات وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني (مليار ريال)





واصلت مدفوعات التجارة الإلكترونية عبر البوابة الوطنية للدفع الإلكتروني التابعة لمصرف قطر المركزي نموها على غرار السنوات السابقة. ففي عام 2022، نمت المعاملات عبر البوابة الوطنية للدفع الإلكتروني بنسبة 22.2%، في حين نما عدد المعاملات عبر أجهزة الصرف الآلي بنسبة 13.5%، ونمت المعاملات عبر نقاط البيع بنسبة 32.6% مقارنةً بالعام السابق؛ حيث أن توفير الدفع للمستهلكين باستخدام البطاقات غير التلامسية لعمليات الشراء داخل المتاجر وانتقال العديد من التجار إلى منصات التجارة الإلكترونية أثناء جائحة لتجنب الدفع نقداً والاتصال بأجهزة الدفع، ساهم بشكل ملموس على الانتقال من المدفوعات النقدية إلى الدفع عبر نقاط البيع والمدفوعات الإلكترونية.

نظام الإيداع والخصم المباشر:

عالج نظام الدفع بالتجزئة الذي يعمل على تبادل المدفوعات بين الحسابات المصرفية وعمليات الخصم المباشر ما يقرب من 12.33 مليون معاملة في عام 2022 (جدول 1-4). وكما هو الحال في السنوات السابقة، نمت المعاملات التي تمت معالجتها عبر هذا النظام من حيث القيمة بنسبة (21.2%) والحجم بنسبة (22.6%) مقارنةً بالعام السابق.

4.1.2 تقييم المخاطر في أنظمة الدفع والتسوية

تعد إدارة المخاطر التي تواجهها أنظمة الدفع والتسوية إحدى الأنشطة الرئيسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي، ونظراً لأن نظام الدفع والتسوية يُعد العمود الفقري للاقتصاد والنظام المالي، لذا فإن أي صدمات يتعرض لها يمكن أن تنتقل بسهولة عبر المؤسسات والأسواق، وبالتالي فإن تقييم ومراقبة ورصد مختلف المخاطر المرتبطة بعمليات أنظمة الدفع والتسوية تكتسب أهمية قصوى. وفي إطار أنشطة الرقابة على أنظمة الدفع والتسوية.

يقوم مصرف قطر المركزي بتقييم مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها أنظمة الدفع والتسوية باستمرار وبشكل منتظم، مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التركيز، والمخاطر القانونية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، وما إلى ذلك، وينفذ تدابير السياسة العامة للتخفيف منها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يطبق مصرف قطر المركزي خطة مدروسة لاستمرارية الأعمال لمعالجة جميع المخاطر المتبقية بشكل عام وأي خلل على وجه الخصوص.

استمر هذا العام أيضاً الجهود المتواصلة لإدارة المخاطر، لاسيما إدارة التهديدات السيبرانية، واختبار خطة استمرارية الأعمال، وتقييم السيولة، وفي ظل جميع هذه المبادرات الاستباقية، حرص مصرف قطر المركزي على الحفاظ على مرونة جميع أنظمة الدفع والتسوية على مدار العام.

مخاطر التسوية: مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان

تم تصميم أنظمة الدفع والتسوية لإتمام تحويل الأموال ألياً بين المشاركين في النظام (البنوك) لصالح عملائهم. وهي تشمل إرسال رسائل الدفع واستقبالها إلكترونياً بين البنوك من خلال أنظمة الدفع والتسوية، وتحويل (تسوية) الأموال المقابلة من الرصيد الموجود في حساب البنك المرسل إلى حساب البنك المتلقي لدى المصرف المركزي. وتنشأ مخاطر السيولة عندما يكون لدى واحد أو أكثر من المشاركين في النظام رصيد غير كافٍ في حسابات التسوية الخاصة بهم لتسوية التزامات الدفع الخاصة بهم عند استحقاقها، على الرغم من أنهم قد يتمكنون من فعل ذلك في المستقبل. وإذا لم يكن المشارك قادراً على الوفاء بالتزامه بالدفع، فإن ذلك يشكل مخاطر ائتمانية. وتنشأ مخاطر الائتمان عادةً عندما يصبح أحد المشاركين معسراً.

وبما أن المدفوعات المتوقعة من أحد المشاركين تُعدّ مصدر تمويل للمشاركين الآخرين في النظام للتسوية، فإن فشل أحد المشاركين في النظام قد يؤدي إلى احتمال فشل المشاركين الآخرين في الوفاء بالتزاماتهم بالدفع. وبسبب هذا الترابط بين المشاركين في النظام، قد تصبح مخاطر التسوية الناشئة عن مشارك واحد أو أكثر مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي وقد تؤثر على التسوية الآمنة للمدفوعات في الوقت المناسب. ويعالج مصرف قطر المركزي مخاطر التسوية في أنظمة الدفع من خلال عدة إجراءات، وبالتالي يتم ضمان إدارة المدفوعات بسلاسة.

أولاً، تتم تسوية المعاملات ذات القيمة الكبيرة، التي يتم معالجتها عبر نظام التسوية الإجمالي الفوري، بشكل فردي على أساس إجمالي، ويتم إجراء معاملات الدفع بالتجزئة منخفضة القيمة: مثل معاملات الشيكات منخفضة القيمة، والمعاملات التي تتم عبر أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبوابة الوطنية للدفع الإلكتروني، ونظام الإيداع والخصم المباشر على أساس صافي لتحسين متطلبات السيولة وتقليل مخاطر التسوية، ولكل أسلوب منهما مزاياه وعيوبه. فعلى الرغم من أن التسوية الإجمالية تقلل من مخاطر التسوية إلى حد كبير، إلا أنها تتطلب أن تحتفظ البنوك المشاركة بأرصدة كبيرة في حساب التسوية لأغراض التسوية. وفي نفس الوقت، تقلل التسوية الصافية متطلبات الرصيد إلى حد كبير، حيث يتم تعويض المدفوعات الواردة والصادرة أثناء التصفية.

ثانياً، يقدم مصرف قطر المركزي الائتمان اليومي للبنوك إذا أصبح وضع السيولة سالباً أثناء عملية التسوية لتجنب أي عرقلة قد تؤثر على سير أنظمة الدفع والتسوية بسلاسة.

ثالثاً، يتعين على البنوك في نهاية اليوم تعويض أي نقص في حسابات التسوية الخاصة بها بدلاً من قيام مصرف قطر المركزي بتحويل الائتمان اليومي تلقائياً إلى ائتمان لليلة واحدة للتخلص من مخاطر الائتمان.

3.1.4 الأمن السيبراني

خلال عام 2022، واصلت إدارة أمن المعلومات بمصرف قطر المركزي تنفيذ ومزاولة أنشطتها على النحو المخطط له. ونظراً للتحوّل الرقمي الذي يشهده القطاع المالي، فمن الضروري ضمان المرونة والأمان لحماية الموجودات والبيانات القيمة في الكيانات المالية. وبالتالي، حددت إدارة أمن المعلومات أهدافها لمواجهة تلك التحديات والمساعدة في التخفيف من حدة التهديدات المتنامية من أجل تحقيق قطاع مالي مرّن وآمن.

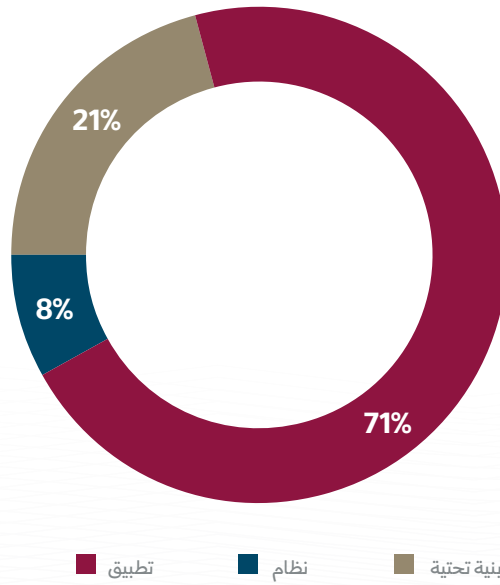
تضمنت التحديات السيبرانية خلال عام 2022 برامج الفدية والتصيد الاحتيالي وغيرها من الهجمات الإلكترونية المتطورة التي تتطلب مستوى عالٍ من الكشف عن التهديدات والاستجابة لها.



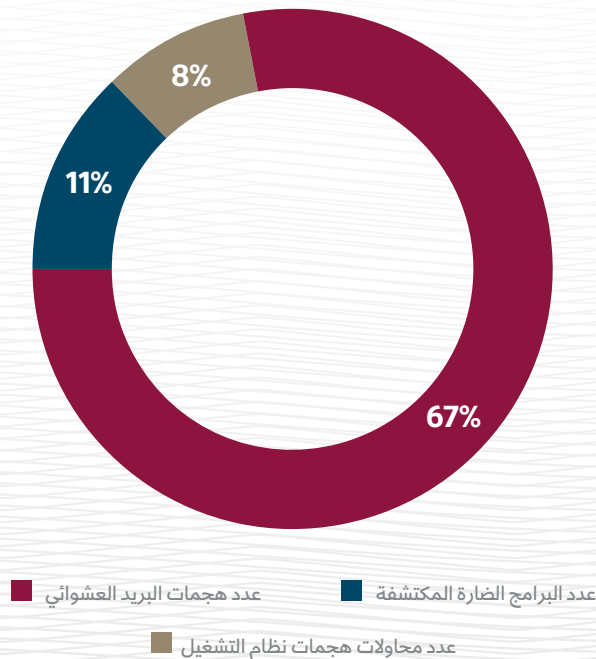
مخاطر أمن المعلومات

يتضمن نظام الإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية في النظام المالي بيانات عن عدد الأحداث الأمنية التي شهدت تقلباً متزايداً في الأنشطة من ربع إلى ربع حتى عام 2022. ويوضح توزيع هذه الأحداث المبين في الشكل رقم (5-4) أن أكثر طبقة مستهدفة عبر المؤسسات خلال عام 2022 تركزت على جزء التطبيقات في أوساط البنوك. علاوة على ذلك، توضح النسب في الشكل رقم (6-4) أدناه الهجمات الثلاثة الأكثر نشاطاً والتوزيع النسبي بين تلك الأحداث بشكل عام وعبر جميع الطبقات.

شكل 5-4: نسبة توزيع أحداث المخاطر (2022)



شكل 6-4: توزيع مؤشرات المخاطر الرئيسية الأعلى انتشاراً (2022)



ومع ذلك، يعمل مصرف قطر المركزي بشكل وثيق مع القطاع المالي لتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية والتخفيف من حدتها باتخاذ مجموعة من التدابير الفعالة للجهات من خلال التعاميم واللوائح التنظيمية للمساعدة في السيطرة على المخاطر الناشئة والتخفيف من حدتها.

التحديات والاتجاهات المتطورة

في ظل الهجمات الإلكترونية التي تصبح موجهة ومطورة بشكل أكبر عاماً بعد عام، أصبحت الحاجة إلى التكيف مع هذه التحديات والكشف عنها بطريقة استباقية ذات أولوية عالية. وقامت إدارة أمن المعلومات بوضع تدابير استباقية للكشف عن هذه التحديات الناشئة والحد منها، بالإضافة إلى اتباع نهج استباقي للمساعدة في تخفيف هذه التحديات.

المراقبة الأمنية والاستجابة للحوادث

استثمرت إدارة أمن المعلومات تعاونها مع مختلف الجهات لتعزيز إجراءاتها الاستباقية واستراتيجياتها للاستجابة للتهديدات وجاهات التهديد. ولا يزال التعاون بين إدارة أمن المعلومات والقطاع المالي يقدم دوراً فعالاً في تقليل التأثير المحتمل للتهديدات الأمنية.

كانت غالبية التحذيرات التي أرسلها مصرف قطر المركزي إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تتعلق بحملات التهديدات المستهدفة التي لوحظت في القطاع المالي والتي تم مشاركتها بعد ذلك مع الجهات الأخرى للتأكد من أن الجهات المعنية على علم بهذه التهديدات ولديها استعداد أمني مسبق لمواجهتها. كما أن الأحداث الأمنية البارزة الأخرى التي تم مشاركتها غطت نقاط الضعف الخطيرة التي نشأت على مدار العام عبر منصات تكنولوجية مختلفة، واستراتيجيات تخفيف المخاطر التي يجب على القطاع المالي اتخاذها للتخفيف من حدة المخاطر وتصحيح هذه الأنظمة المهمة.

الأنظمة وإدارة المخاطر:

إدراكاً للمخاطر الناشئة المرتبطة بنماذج أعمال التكنولوجيا المالية والأنشطة ذات الصلة، شرع مصرف قطر المركزي في إعداد دراسة معيارية مع مراكز محددة للتكنولوجيا المالية لدراسة نهجها في وضع المبادئ التوجيهية وتفعيل ضوابط محددة للمخاطر لتحقيق الاستقرار العام في القطاع.

وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية واللوائح التنظيمية الجديدة، يعمل مصرف قطر المركزي على وضع لوائح تنظيمية جديدة لتلبية احتياجات مستجدات نماذج الأعمال مثل خدمة "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، وتكنولوجيا التأمين، والتمويل الجماعي، والعمليات المصرفية الرقمية، وما إلى ذلك، إلى جانب التقنيات المتطورة مثل مبدأ "اعرف عميلك إلكترونياً"، وسلسلة الكتل (بلوك تشين)، والذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك، على سبيل المثال لا الحصر. وتغطي هذه اللوائح التنظيمية متطلبات محددة لتخفيف المخاطر الاستراتيجية المحتملة، ومخاطر الطرف الثالث، ومخاطر سلوك السوق، والمخاطر التكنولوجية والسيبرانية، وما إلى ذلك، وغيرها من المخاطر ذات الصلة. (الإطار 14: استراتيجية التكنولوجيا المالية والمبادرات ذات الصلة)

تكمن الفكرة الرئيسية في توفير التوازن الصحيح الذي يدعم القطاع في تعزيز الابتكار واعتماد ممارسات إدارة المخاطر في نفس الوقت.



أبرز المبادرات الاستراتيجية الرئيسية:

يتمحور ملخص أهم المبادرات الاستراتيجية الرئيسية حول الأبعاد الرئيسية لصناعة الطلب، والمواهب، ورأس المال والتكنولوجيا والابتكار والسياسة والتنظيم.



المبادرات الاستراتيجية الرئيسية

تمتد خطة تنفيذ استراتيجية التكنولوجيا المالية على مدى خمس سنوات مع تحديد واضح للمكاسب السريعة والرؤى على المدى الطويل. حيث أن هناك نتائج رئيسية وأهداف مخططة مرتبطة بعدد شركات التكنولوجيا المالية التي سيتم ترخيصها في دولة قطر، والوظائف التي تم خلقها، وعدد اللوائح التنظيمية الجديدة التي سيتم إطلاقها، والقيمة الاقتصادية المضافة المطلوبة، وما إلى ذلك.

إطار 1.4: استراتيجية التكنولوجيا المالية ذات الصلة

تماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 ولدعم سياسة التنويع والابتكار في قطاع الخدمات المالية في دولة قطر، أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف رئيسية متمثلة في:

- تحسين تجربة العملاء والشمول المالي في قطر
- تحديد موقع الدولة كمركز جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر والمواهب
- بناء اقتصاد قائم على المعرفة
- زيادة الابتكار الذي يتم إنتاجه محلياً مع البيئات التجريبية ومختبرات الابتكار
- فهم نماذج الأعمال للأفكار / الحلول الجديدة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والسوق والمخاطر المالية الأخرى
- الحفاظ على القدرة التنافسية مع الأسواق الأخرى

تم تحديد استراتيجية التكنولوجيا المالية لمصرف قطر المركزي مع الأخذ في الاعتبار العديد من مبادئ التصميم مثل القدرات الاستثمارية لدولة قطر ونقاط قوتها، وبرامج الحاضنات والمسرعات الحالية في الدولة، والانتشار الجغرافي، والأساسيات القوية لقطاع الخدمات المصرفية والتأمين.

تركز استراتيجية التكنولوجيا المالية في دولة قطر على أربع محاور رئيسية لتحقيق الريادة في المجالات التالية:

- تأسيس بنية تحتية رائدة للتكنولوجيا المالية -إنشاء بنية تحتية رائدة للترويج لدولة قطر كمنصة انطلاق للتكنولوجيا المالية التي تسعى إلى الاستفادة من بنيتها التحتية.
- أولويات مجالات الابتكار والنمو في قطاع التكنولوجيا المالية - الاستفادة من الكفاءات الأساسية وريادة دولة قطر لتأسيس دور محوري متميز ومتخصص س تُعرف به دولة قطر.
- تنمية القدرات البشرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية - بناء مركز تميز لقدرات التكنولوجيا المالية ليصبح مركزاً رائداً في المجال المعرفي للتكنولوجيا المالية والتدريب وخبرات التعلم المتعمقة.
- أثر تقنية التكنولوجيا المالية على المجتمع- تمكين التكنولوجيا المالية من إحداث التأثير في حياة المواطنين ونشاط الشركات وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.

تتضمن استراتيجية التكنولوجيا المالية لمصرف قطر المركزي عدة مبادرات تتطلب التنسيق مع مختلف الكيانات الأخرى والهيئات التنظيمية والجهات المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية وغيرها من الجهات للعمل على تحقيق أهداف مشتركة. ولضمان نجاح استراتيجية التكنولوجيا المالية وجني الفوائد المرجوة، يلزم التعاون المستمر مع الجهات المعنية بمنظومة التكنولوجيا المالية على المستويين المحلي والدولي.

4.1.4 التخطيط لاستمرارية العمل

في الوقت الذي كانت فيه دولة قطر تستعد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، أدرك مصرف قطر المركزي الأهمية البالغة لضمان استمرارية العمل، لاسيما الأداء السلس لأنظمة الدفع أثناء إقامة الأحداث الكبرى، لتجنب أي خلل قد يؤثر على ثقة الجمهور ويؤدي إلى انعدام الكفاءة. لهذا السبب، تم تشكيل لجنة استمرارية العمل للإشراف على استمرارية العمليات في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي خلال البطولة.

شملت مسؤوليات لجنة استمرارية العمل الإشراف والرقابة على جميع الإجراءات والاستعدادات المتعلقة ببطولة كأس العالم، فضلاً عن ضمان قيام البنوك بإجراء اختبارات للتحقق من فعالية خطط استمرارية العمل والتعافي من الكوارث لضمان مرونة البنية التحتية وجاهزيتها. كما قامت اللجنة بتأمين البنية التحتية لأنظمة الدفع، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية والجهات المسؤولة عن تنظيم الحدث، وتنفيذ خطط لحماية مصرف قطر المركزي والقطاع المالي من التهديدات المحتملة، لاسيما تلك المتعلقة بأمن المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتنسيق التقارير ورصدها بهدف تحليل تأثير العمليات التجارية داخل البنوك، ووضع آلية مناسبة للتواصل والتنسيق مع المؤسسات المالية للإبلاغ عن الأحداث والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على استمرارية العمل.

كانت المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي مستعدة استعداداً جيداً لكأس العالم. وقد تمكن مصرف قطر المركزي والقطاع المالي من مواصلة عملياتهما بسلاسة وبأقل قدر من الأعطال خلال الحدث، مما يدل على أهمية التخطيط الاستباقي لاستمرارية العمل في ضمان إقامة الأحداث الكبرى بنجاح. كما أكد ذلك على التزام مصرف قطر المركزي بالحفاظ على قطاع مالي مرن قادر على التغلب على أي تحديات قد تنشأ.

2.4 البنية التحتية التنظيمية

1.2.4 التطورات التنظيمية

1.1.2.4 التطورات في التعليمات الإشرافية لمصرف قطر المركزي

شهدت أنظمة الدفع في دولة قطر قفزة كبيرة خلال العام لتحقيق الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام دفع متقدم وغير نقدي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر مصرف قطر المركزي عدة لوائح تنظيمية خلال العام، فيما يلي بعض اللوائح التي تم إصدارها في مجال نظام الدفع لتعزيز راحة العملاء ورفاهيتهم:

- تقديم خدمات التحويلات المالية المحلية بين البنوك خلال عطلة نهاية الأسبوع
- تفعيل معاملات الائتمان المباشر من خلال نظام الدفع الإلكتروني في قطر خلال عطلة نهاية الأسبوع
- تسهيل فتح الحسابات المصرفية دون اشتراط حد أدنى للرصيد في الحساب

وفيما يلي بعض اللوائح التنظيمية التي تستهدف تعزيز معاملات الدفع الإلكتروني وقبول التجار، خاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- على البنوك الحصول على ترخيص من مصرف قطر المركزي لفتح حسابات لأي شركة جديدة تقدم خدمات الدفع
- على الشركات التي تقدم خدمات الدفع من خلال البنوك تقديم طلب للحصول على ترخيص من مصرف قطر المركزي
- تحديد الحد الأقصى للرسوم المتعلقة بتفعيل أو تركيب أو صيانة أجهزة نقاط البيع
- تسهيل إجراءات اعرف عميلك لإصدار خدمة البطاقات مسبقة الدفع خلال كأس العالم لكرة القدم 2022
- إلزام جميع البنوك بتزويد عملائها من الشركات والمحال التجارية بإحدى طرق الدفع الإلكترونية على الأقل وهي نقاط البيع أو المحافظ الإلكترونية أو رمز الاستجابة السريعة
- إجراء تعديلات على سقوف معاملات الدفع بالبطاقات غير التلامسية
- إصدار بطاقة محلية مسبقة الدفع (هميان)

كشفت دراسة أجراها مصرف قطر المركزي حول الرسوم التي تفرضها البنوك التي توفر أجهزة نقاط البيع وجود تباين كبير في الرسوم التي تفرضها البنوك. وبناء على ذلك، أصدر مصرف قطر المركزي لوائح تنظيمية لتوحيد الرسوم التي تفرضها البنوك على الشركات متناهية الصغر.

وتتعلق بعض التعليمات الرقابية الأخرى الصادرة للبنوك من قبل مصرف قطر المركزي خلال العام بما يلي:

- تعديلات متعلقة بنسبة الائتمان إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة ونسبة صافي الموارد المستقرة بما يتماشى مع الممارسات الإقليمية والدولية.
- توحيد المفاهيم والقياس بين البنوك فيما يتعلق بطريقة حساب قاعدة رأس المال المنسوبة إلى الحدود الإشرافية والحدود القصوى للانكشاف والتركيزات (قاعدة رأس المال).
- تعليمات توجيهية للكشف عن أنشطة التحويل غير المصرح بها.
- تحديث تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- برنامج الضمان الوطني لدعم القطاع الخاص
- تعليمات حوكمة الشركات للبنوك
- الإلغاء التدريجي للتدابير الاستثنائية لدعم القطاعات المتضررة من انتشار جائحة كوفيد-19
- توحيد الإجراءات وتوجيه فتح حسابات مصرفية للعملاء الخليجين غير المقيمين في قطر
- نسبة كفاية رأس المال وفقاً للإصدار الثالث المعدل لمقررات لجنة بازل والمعيار المعدل رقم (23) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

4.2.1 التطورات في التعليمات الإشرافية الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الإطار التنظيمي لسوق المشتقات المالية

في نوفمبر 2022، أصدرت هيئة التنظيم ورقة استشارية بشأن أسواق المشتقات المالية المقترحة وإطار القواعد التنظيمية للبورصة. وتضمنت مقترحات هيئة التنظيم تطوير أسواق مشتقات موحدة وقواعد صرف تنطبق على بورصة المشتقات المعتمدة (البورصة المعتمدة) لتداول معاملات المشتقات المالية وطرف مقابل مركزي معتمد لتقاص وتسوية معاملات المشتقات المالية. وتنص هذه القواعد أيضاً على إطار اعتراف للبورصات العالمية والجهات المقابلة المركزية وأعضائها المعنيين.

عند إعداد مشروع قواعد السوق، قامت هيئة التنظيم بمقارنة مشروع القواعد بأفضل ممارسات الاختصاصات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مشروع القواعد ليتماشى مع المعايير التنظيمية الرئيسية بما في ذلك مبادئ لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للبنية التحتية للسوق المالية. معايير الطرف المقابل المركزي المؤهلة في متطلبات رأس المال للجنة بازل للرقابة المصرفية لتعرض البنوك للأطراف المقابلة المركزية وإطار الاتحاد الأوروبي للوائح الطرف المقابل المركزي خارج الاتحاد الأوروبي على النحو المعترف به من خلال هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية.

الإطار الاحترازي المصرفي

واصلت هيئة التنظيم عملها الدؤوب في مجال السياسات بشأن تنفيذ إطار اتفاق بازل على النحو المنصوص عليه في المعايير التي نشرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. أصدرت هيئة التنظيم ورقة تشاورية في سبتمبر 2022 حول القواعد المقترحة للتعديلات الاحترازية للأعمال المصرفية (التعديلات التنظيمية على رأس المال) لعام 2022.

صناديق المستثمر المحترف

بعد التشاورات العامة في عام 2021 حول مقترحات طرح إطار تنظيمي محدث لصناديق المستثمرين المحترفين في مركز قطر للمال، أصدرت هيئة التنظيم في أبريل 2022 قواعد صندوق المستثمر المحترف لعام 2022 والتي راعت التطورات في أفضل الممارسات الدولية لإنشاء إطار تنافسي لصناديق مركز قطر للمال التي يتم تسويقها للمستثمرين المحترفين والمتمرسين. تعمل قواعد صندوق المستثمر المحترف على توسيع وإعادة تحديد فئة الأفراد الذين يمكنهم الاستثمار في صندوق المستثمر المحترف. وعند إنشاء صندوق المستثمر المحترف، يمكن لمديري الاستثمار اختيار إنشاء إما (أ) صندوق استثمار مهني قياسي دون حد أدنى من متطلبات الاستثمار، لكنه يخضع لنظام حماية العملاء الكامل؛ أو (ب) صندوق مستثمر محترف معفى مع حد أدنى للاستثمار وإطار تنظيمي أكثر تخصيصاً.

متطلبات إخطار مدقق الحسابات الخارجي

بعد التشاورات العامة في ديسمبر 2021 حول مقترحات تعديل أحكام مدقق الحسابات في القاعدة العامة 2005، أصدرت هيئة التنظيم القواعد النهائية في أبريل 2022، وتنطبق قواعد مدقق الحسابات في القاعدة العامة النهائية على كل من مدققي الحسابات والشركات المصرح لها وتوضح الظروف التي ينطبق فيها شرط الإخطار.

4.2.1 التطورات في التعليمات الإشرافية لهيئة قطر للأسواق المالية

خلال عام 2022، واصلت هيئة قطر للأسواق المالية تعزيز البنية التحتية للأسواق وزيادة حماية المستثمرين. وكانت المبادرات الرئيسية هي:

- استكملت هيئة قطر للأسواق المالية جميع مراحل الخطة الاستراتيجية الثانية بنهاية عام 2022، وتمكنت على مدار السنوات الست للخطة من تحقيق الأهداف الإجمالية الموضوعية، والتي تضمنت العديد من الإنجازات التي تعكس إيجابيتها بمستوى التطور الذي وصلت إليه سوق رأس المال القطري.
- أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية خلال العام لوائح بشأن إصدار قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية وإصدار قواعد البيع على المكشوف المغطاة.
- في إطار خضوع دولة قطر لعملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي، التي تقوم بتقييم قوانين الدولة والتدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد مدى فعاليتها ومدى امتثالها للتوصيات الدولية، تمت الزيارة الميدانية لفريق التقييم التابع لمجموعة العمل المالي خلال العام الذي قدم خلاله فريق مكافحة غسل الأموال التابع لهيئة قطر للأسواق المالية التوضيحات اللازمة كما ينبغي من ناحية البيانات والمعلومات والإحصاءات.
- طورت هيئة قطر للأسواق المالية سياسات وإجراءات موحدة لأنظمة المراقبة وإدارة المخاطر الداخلية وفقاً لمبادئ وأهداف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.
- أعدت هيئة قطر للأسواق المالية إرشادات وورش عمل تدريبية متخصصة لتقديم الملاحظات إلى الجهات المرخص لها الخاضعة لأحكام تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكانت بعض المبادرات الرئيسية الأخرى التي تم إنجازها خلال العام على النحو التالي:

- تطبيق نظام مراقبة تداول المطلعين على بيانات الشركات المدرجة.
- تنفيذ العملية الآلية لتجميع بيانات مكافحة غسل الأموال.
- متابعة وتبادل الخبرات الخاصة بخطة استثمارية الأعمال لبورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.
- تنفيذ الحملتين الثانية والثالثة من برنامج التوعية بأمن المعلومات.

3.4 البنية التحتية للحوكمة

1.3.4 تطورات الحوكمة في البنوك

منذ الأزمة المالية العالمية، وضعت البنوك المركزية أهمية كبرى لحوكمة الشركات. وتماشياً مع المتطلبات التنظيمية والدولية الأخيرة أصدر مصرف قطر المركزي إرشادات ومعايير تستند إلى مبادئ لجنة بازل للحوكمة مع التركيز على الجوانب الأساسية التي تؤثر على البنوك والشركات التابعة لها. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية مبادئ حوكمة الشركات وتضمن اعتماد ممارسات حوكمة الشركات السليمة للبنوك والمؤسسات المالية. كما أنها تحدد المسؤولية في تحديد الأهداف والغايات ووسائل تحقيقها، حسب الاقتضاء لنطاق وحجم أنشطتها التجارية.

2.3.4 حجم مجلس الإدارة واجتماعاته

يعرض جدول (4-4) بعض مؤشرات حوكمة الشركات للبنوك العاملة في دولة قطر خلال عام 2022. وقد بلغ متوسط إجمالي الموجودات لكل بنك في عام 2022 للبنوك التقليدية 2.43 ضعف نظيره في البنوك الإسلامية. وكان متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة أعلى قليلاً بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وتتجلى دلالة حسن الحوكمة من خلال الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة البنوك. وخلال عام 2022، عقدت البنوك التقليدية 39 اجتماعاً من هذا القبيل بينما عقدت البنوك الإسلامية 18 اجتماعاً.

جدول 4-4: مؤشرات حوكمة الشركات للبنوك في عام 2022

التقليدية	الإسلامية	
4	4	عدد البنوك
330.1	136.1	متوسط إجمالي الموجودات لكل بنك في عام 2022 (مليار ريال قطري)
		خصائص الإدارة
8.8	9.3	متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة
3.5	3.3	متوسط عدد الأعضاء التنفيذيين
		متوسط عدد الأعضاء ذوي الخبرة في:
3	5	البنوك والتأمين
0.8	0.8	البترول والغاز الطبيعي

